

اخترنالہ ۱۲۷



قضية الاشتراكية

بقلم

دوجلاس جاي

ترجمة جميل الذهبي
مراجعة حسن زكي احمد



طبعة

اخترناکت

الفضیة الاشتراكية

بقلم دوحلاس های

تقدیم کلیمت ائام

تَقْلِيدِي

اننى اود ان اوصى كل تلمهين بالتجربة البريطانية فى سبيل تحقيق الاشتراكية الديمقراطية بقراءة هذا الكتاب ، فهدف القضية الاشتراكية عرض الحجج الفلسفية الاساسية للتوجيه الجماعى لموارد ثروتنا الاقتصادية فى ظل سلطة البرلمان المطلقة والتدليل على ان الصراع الذى تتميز به الحرية الاقتصادية المتمثلة فى مبدأ «دعه يعمل» لا يمكن ان يحقق توزيع الثروة طبقا لاحتياجات عامة الناس .

واعتقد ان هذه الحجج لا يمكن الرد عليها فهى تستحق بالتأكيد اهتمام كل المتحدثين باللغة الانجليزية - سواء اكانوا اشتراكيين مؤمنين باشتراكيتهم أم لا - الذين يرقبون جهود الحركة العمالية البريطانية الحالية وما حقته من الاعمال . ويتوقف مستقبل الحكومة الحرة الى حد ما على نجاح هذه الجهود والفهم العام للمسائل الاساسية التى ينطوى عليها المستقبل

د. ل. اتلى

مقدمة

يهدف هذا الكتاب الى تلخيص قضية الاشتراكية على اساس دراسة حقيقة الفقر كما هي قائمة في العالم المعاصر . وقد يكون هناك اعتقاد بان هذه دراسة تمثل علم الاقتصاد في حد ذاته غير ان الحقيقة غير ذلك لان علم الاقتصاد - باعتباره علما - يبحث في المظاهر الاقتصادية بعيدا عن مغزاها الاجتماعي والقانوني والتنظيمي . أما هذا الكتاب فهو يبحث مشكلة الفقر لا من حيث علاقتها بالاسباب الاقتصادية البحتة فحسب بل من حيث علاقتها بالانظمة الاجتماعية في المجتمع الصناعي الحديث . وبالتالي فان المناقشة التالية لا تقوم على أساس أى نظام فكري خاص فهي تحاول التاكيد من الحقائق - من حيث التطبيق ومن حيث المبدأ - وتحاول بعد ذلك الاعتماد على النظم التقليدية اذا كانت تلقى على هذه الحقائق .

أما الظروف التي تتعرض لها المناقشة بصفة عامة فهي تلك الظروف التي تتميز بها الدولة الصناعية الحديثة . ومن أجل توضيح البحث تجاهلنا التبادل التجاري بين الدول الا حيثما يتمشى مع الحجة المساقة بصفة عرضية . وعادة كما يزداد البحث بساطة ووضوحا لو قام على افتراض وجود نظام « مغلق » اقتصاديا كالعالم بأسره مثلا .

والاستنتاج الذي ينتهي اليه هذا الكتاب هو استنتاج غير جديد تماما وهو أن الاشتراكية الديمقراطية - لو فهمت فهما صحيحا - هي خير علاج للفقر وأفضل وسيلة لتدعيم وتعزيز سعادة الجنس البشري . وهناك طبعاً اتجاهات أخرى كثيرة في المناقشات والابحاث السياسية او العلمية او الدينية او الشخصية التي تصل الى نفس هذا الاستنتاج ، غير أن الكتاب لا يعنى بهذه المناقشات الاخرى ، اذ انه قد كتب من الايمان بأن قضية الاشتراكية الرئيسية تقوم على ضرورة تخفيف الحرمان الاقتصادي وعلى ذلك تقوم المناقشة على أساس اعتبارات توصف عادة بأنها اقتصادية وبالتالي فان هذا البحث لا يناقش بعض الاسئلة المتعلقة بقدرة الاشتراكية على وقف الحروب او عدم قدرتها .

وما أكثر الكتب التي وضعها كبار رجال الاقتصاد في العشرين سنة الماضية ، ولاشك أن لورد كينز على رأس هؤلاء الاقتصاديين اذ يدين له

معظمنا بالكثير . ويرجع كثير من حجج هذا الكتاب الى كتاب « خطة
أو لا خطة » لبربارد ووتون « والمدخل للتحليل الاقتصادي والسياسة
الاقتصادية » مؤلفه ج. ا. ميد وكتاب « القوة الشرائية والانتكماش
التجاري » و « مشكلة السياسة الائتمانية » مؤلفهما أ. ف. م. دورين .

وجدير بي أيضا أن أعرب عن شكرى الجزيل لمستر هيو جيتسكيل
لقراءته لنسخة الخطية لهذا الكتاب وأشارته الى بعض الأخطاء التى
كانت تنطوى عليها الحجج .

الفصل الاول

الفقر وعدم المساواة والقلق

يبدو ان احدا لا يمكن ان ينكر ان الفقر شر هائل لا بد من علاجه بأى ثمن . غير ان الغريب حقا ان كان هناك من انكر ذلك . والمرجح ان احدا لم يصف الفاقة - بكل ما يصحبها من الالم العقلى والبدنى - على انها خير سوى اولئك الذين اختاروها عمدا لسبب ينطوى على التعصب والجنون . وقد مال بعض الناس - وهم الاغنياء طبعا - الى التذليل على ان الفقر فوق مستوى الكفاف لا يعتبر شرا عظيما ، ويقول هؤلاء ان «الاشياء العادية» غير هامة نسبيا وان السعادة بالتالى لا تتوقف بأى حال من الاحوال على الدخل ! .

ودحض هذه الحجة ليس بالامر الصعب العسير اذ ان الحاجات المادية تصبح ذات اهمية ثانوية بمجرد ارضائها ولكن فى حالة عدم ارضائها تصبح على جانب كبير من الاهمية . وان كان هناك شىء من الاشياء قد اتفق عليه الجميع سواء اكونا اشخاصا عاديين ام فلاسفة وقدماء ام محدثين فان هذا الشىء هو ان الالم الفكرى والمادى الذى ينطوى عليه الحرمان الاقتصادى الشديد شر فظيع . ولو لقي أى شخص صعوبة فى ان يقنع نفسه بذلك فهو لا يحتاج الا الى ان يفتح عينيه ويستخدم مخيلته فربما كان صحيحا ان الفقر فى حالات فردية لا يعتبر اخطر الشرور ولكننا بصفة عامة لو اخذنا فى اعتبارنا عدد الاشخاص الذين تأثروا بهذا الشر فى جميع أنحاء العالم وفى جميع عصور التاريخ لما أمكننا ان نشك فى ان الفقر كان ولا يزال حتى الآن اخطر الشرور الانسانية . ولو حكمنا على الفقر بهذا المعيار الكمى فما من شىء يمكن مقارنته به سوى الحرب والمرض .

ومنذ فجر الفلسفة الاغريقية ظل الفلاسفة الاخلاقيون يجدون بعض الرضى فى لقول بأن بعض الفقراء سعداء وان بعض الاغنياء يؤساء . غير ان الحاحهم المستمر - بما ينطوى عليه من التناقض - هو فى حد ذاته اقوى دليل على مدى انتشار الراى المعقول القائل بأن الفقر والسعادة لا يتفقان فى العادة . ولذلك فان الراى الصادر عن التفكير السديد صحيح . فحقيقة ان بعض الفقراء قد زعموا انهم فى غاية السعادة كما يلاحظ الضيق والتبرم أيضا على الاغنياء

لماطلين رغم أن الضيق في هذه الحال لا يرجع عادة إلى الفنى بل إلى التعطل غير أن هذين النوعين الغريبين من الناس أى الشحاذ السعيد والفنى المتبرم يجب ألا يشوشا تفكيرنا وذلك لأن الفقر يجعل السعادة أمرا مستحيلا بالنسبة للغالبية الساحقة من الجنس البشرى والواقع أننا عند ما ننتهى بمناقشتنا إلى الاستنتاج الأخير فسوف يتضح لنا أن الفقر لا يعنى أبدا سوى عدم وجود وسيلة معينة تؤدي إلى السعادة .

وبمجرد ارضاء حاجات الجنس البشرى « المادية » لما أصبحت المشكلة الاقتصادية تنطوى على أية أهمية وحينئذ تبدأ الأشياء غير المادية التى تنطوى على قيمة أكبر فى شغل عقل الإنسان غير أن هذا هو فى حد ذاته السبب الذى يجعل علاج الفقر مشكلة غاية فى الأهمية . وهذا العلاج ضرورى لثلاثة أسباب :

أولا : أن الفقر شر خطير فى حد ذاته .

ثانيا : أنه سبب لجميع الشرور الأخرى تقريبا .

ثالثا : أنه عقبة كؤود تقف فى سبيل الأشياء التى تسبغ على حياة الإنسان قيمتها وأهميتها .

والفقر هو السبب الأساسى للبؤس والجهل والتشاؤم والمرض والقبح والحرب وهو لا يحرم الغالبية العظمى من الجنس البشرى من السعادة فحسب بل أنه يحرمها أيضا من المعرفة والجمال والحرية ومن جميع أنواع النشاط التى يقوم بها الإنسان المتمدين . وليس علاج الفقر شيئا يصرف أذهاننا عن أوجه النشاط هذه بل أنه بالنسبة لمعظم أفراد الجنس البشرى الوسيلة الوحيدة التى تتاح لهم (١)

ويقارن البعض العصر الحاضر بالحضارة فى العصور الوسطى ويخرجون من هذه المقارنة بأن متاعب القرن العشرين لا ترجع إلى فقرة بل إلى ثرائه ويقال إن الفلاح فى العصور الوسطى كان أشد فقرا من العامل فى يومنا هذا ولكنه كان مع ذلك يقنع بجمال الريف والدين والفن البدائى .. ونتيجة لذلك فلا بد من أن ترجع متاعب اليوم إلى تفسير القيم التى جعلت الإنسان يتوقع أن تكون السعادة نتيجة للثروة بطريقة آلية .. وربما انطوت هذه الحجة على بعض الحقيقة فقد كان الفلاح فى العصور الوسطى بالتأكيد أسعد من العامل لو أننا طلبنا من العامل

(١) عن عبارة « مارشال » فى الطبعة الثانية من كتاب (مبادئ علم الاقتصاد) :
إن دراسة أسباب الفقر هى دراسة لأسباب قدهور جزء كبير من الجنس البشرى .

أن يعيش قى نفس مستوى المعيشة الذى كان سائدا فى العصور الوسطى . وربما كانت فرص التوصل الى الوسائل الجمالية وغيرها من الوسائل الاقتصادية التى تودى الى السعادة اقل انتشارا فى يومنا هذا عما كانت فى العصور الوسطى . ولكن لا يترتب على ذلك أن يكون علاج تبرمنا وضيقنا حاليا فى تخليتنا عن المشكلة الاقتصادية ومحاولة ادخال التحسينات على القيم الفكرية التى يعتنقها اخواننا المعاصرون . أولا ربما كان الفلاح العادى فى العصور الوسطى أكثر فقرا وأقل رضا مما توحى به لنا آية كاتدرائية غوطية ، وثانيا أن العامل متبرم اليوم لا لأنه أشد فقرا من أجداده الذين سبقوه بخمسائة عام بل لأنه فقير فى عالم كان يجب أن يكون فيه غنيا . فقد ازدادت فرص السعادة اليوم عما كانت عليه من قبل . ولكن لو أردنا اقتناص الفرصة كان يجب علينا أن نقضى على الفقر وأن نخلص انفسنا من القيم الفكرية الرخيصة التى أصبحت واضحة كل الوضوح ..

أما الشر الخطير الثانى من الشرور الاقتصادية فهو عدم المساواة . وعدم المساواة شر فى حد ذاته وهو سبب من أسباب الفقر . وازدياد الاغنياء غنى من الاسباب الرئيسية لزيادة الفقراء فقرا فى معظم المجتمعات الحديثة ولا يمكن أن يوجد عدم المساواة دون الفقر الا عندما تفيض الاشياء عن حاجة الناس وفى هذه الحال طبعا لا يمكن أن يوجد عدم المساواة . أما اليوم فلا تفيض الاشياء عن حاجة الانسان ولذلك فإن كلا من الفقر وعدم المساواة ينطوى على الآخر ولا يمكن أن يزول الفقر دون تخفيف حدة عدم المساواة ..

ان عدم المساواة فى حد ذاته أيضا شر . وذكر هذه الحقيقة الواضحة يبعث الحياة فى مجموعة من الحجج السفسطائية ، اذ يقال لنا أن المساواة العامة مكروهة أو مملة أو قبيحة أو حتى تتعارض مع الدين غير أن هذه الحجج غير مقبولة فانه من الصعب أن نجد احدا يدعو اليوم الى المساواة العامة والمطلقة . ثم انها غير صحيحة اذ من الممكن أن تفسر على أن عدم المساواة فى حد ذاته خير . وليس من الصعب اكتشاف المغالطة الفلسفية التى تنطوى عليها العبارة الأخيرة وهى اشبه بالحجة القائلة بأن وجود انواع مختلفة كثيرة من الاشياء الحسنة يجعل الاختلاف فى حد ذاته خيرا . وبالتالى قد يدل كمرء على أن الحجم فى حد ذاته جميل طالما أن كثيرا من الاعمال الفنية كبير الحجم .

والحقيقة أن عدم المساواة الاقتصادية شر فى حد ذاته . فهو شر لأنه ينشر مجموعة من القيم الخاطئة والمتناقضة مثل العبودية الكاذبة من ناحية والمراضاة الكاذبة من ناحية أخرى . ومن المستحيل أن ينكر احد أن عدم المساواة يحطم الحرية والاستقلال واحترام الذات

وطمأنينة. وهذه شرور لا يمكن تجنبها طبعاً ولكنها شرور يجب خفضها إلى الحد الأدنى وليست فضائل تستحق التمجيد .

ولكن إلى جانب ذلك فعدم المساواة شر لأنه ظالم فمن الظلم الذى لا يمكن تحمله أن يتمتع رجل واحد وأطفاله الخمسة بخمسة أضعاف ما يتمتع به رجل آخر وأبنائه من نعم الحياة فى الوقت الذى لم يفعل فيه الشخص الأول ولا أبنائه شيئاً يجعلهم ينعمون بهذه الأشياء أو يستحقونها . وظلم عدم المساواة الاقتصادية هو بلا شك أقصى الشرور الاجتماعية قاطبة ومن ثم فهو الشر الذى يجب القضاء عليه قبل غيره

أما عدم الطمأنينة أو القلق فقلما يعترف به بطريقة مناسبة إلا من جانب الأشخاص الذين لا يشعرون بالطمأنينة ويفتقرون إلى الاستقرار فى معظم الأحيان . والواقع أن عدم الاعتراف به هو السبب فى كثير من المناقضات الأساسية بين النظرية الاقتصادية التقليدية من ناحية والأمال الاجتماعية والسياسة والتطبيق من ناحية أخرى . ومن أهم التبسيطات التى قام بها الاقتصاديون التقليديون وجميع من خلفوهم تقريباً افتراضهم أن هدف أى نظام اقتصادى لابد من أن يكون التوصل إلى ما يطلق عليه الاقتصاديون أعلى «متوسط للدخل الفردى الحقيقى» يمكن تحقيقه . ويعنى هذا بصفة عامة أعلى مستوى ممكن للاستهلاك الإجمالى للسلع والخدمات . ولعله من اليسير علينا الآن أن ندلل على أن تحقيق هذا الهدف يتطلب أكبر قدر ممكن من الحرية فى تعديل موارد الثروة الاقتصادية طبقاً لظروف العرض والطلب المتغيرة . فلو نقص الطلب على سلعة ما فلا بد من أن يكون للبطالة والافلاس والخسائر أكبر تأثير على تحويل الأيدي العاملة ورأس المال عن تلك الصناعة أو المنطقة التى نقص الطلب عليها بأقصى سرعة ممكنة . ولو عجزت إحدى الدول عن إنتاج سلعة معينة بنفس القدرة التى تتمتع بها دولة أخرى بنفس الأسعار فإنها ستسمح دون شك بانهيار صناعة بأكملها انهياراً تاماً فمن الطبيعى مثلاً أن تفلس الزراعة فى بريطانيا فوراً طالما أنه قد أصبح فى الامكان حالياً استيراد جميع منتجاتها تقريباً بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها فى بريطانيا .

ولو كان التوصل إلى أقصى دخل حقيقى ممكن للفرد هو الهدف الوحيد للنظام الاقتصادى كانت هذه الحجج على الأقل صحيحة وكما أمكن إبعاد موارد الثروة عن الصناعة المنكشفة كان ذلك أفضل ومن ثم كنما ازداد البؤس والشقاء الذى تسببه هذه الصناعة أو المنطقة كان ذلك أفضل أيضاً . وربما فاقت الزيادة التى تطرأ على الدخل الحقيقى للمجتمع الخسائر المؤقتة التى تصيب قطاعاً واحداً منه . ولكن لسوء الحظ أنه ما من مجتمع كان على استعداد لتقبل هذه الحجة عملياً إذ أن

الدول والجماعات تصر دائما على حاجة نفسها من التفسير السريع والتضحية بثمن ذلك وهو انخفاض دخولها الاجمالية. وليس ذلك سوى مثال على استغلال الاقلية الانانية للاغلبية الضعيفة والمخدوعة طبقا لتحليل الاقتصادى التقليدى . ولكن الا ينطوى هذا المثال على شيء اخر غير الاستغلال ؟ اليس من الممكن ان يكون عدم الطمأنينة ونقص الدخل شرين منفصلين ولكنهما حقيقيان يجب موازنة كل منهما بالآخر ؟ من الواضح ان زيادة اطمأنينة والاستقرار تفضل - فى كثير من الاحوال انتى يكون للفرد فيها الحرية المطلقة فى الاختيار - مع التضحية بانخفاض الدخل كثمن لذلك . ولو لم يكن الامر كذلك فلأى سبب اخر تدفع اقساط التأمين ؟ وبفض النظر عن التأمين فان الانسان يقبل فى كثير من الاحيان وظيفة ذات اجر او مرتب منخفض . على وظيفة اخرى ذات اجر او مرتب اعلى - لا لشيء - سوى زيادة الشعور بالطمأنينة . ويدل هذا على ان التحرر من خوف التعطل قد يكافئ فى كثير من الاحيان تضحية معينة فى الدخل .

ولا بد من ان يأخذ واضعوا السياسة الاجتماعية فى الاعتبار هذه الحقيقة التى تتضح تماما فى حالة الافراد . علينا ان نحدد مقدار الزيادة فى الطمأنينة التى تعادل مقدار كل نقص فى الدخل . ولا شك فى اننا قد اخذنا هذه النقطة فى الاعتبار باتباع كثير من اساليب الحماية التى توضع عادة بانها انانية جماعية . وبعض هذه الاساليب لا يمكن الدفاع عنها غير ان عددا قليلا منها يمكن تبريره لو تساوى مقدار الزيادة فى الطمأنينة مع مقدار الخسارة فى الدخل .

وربما كان من صالح الدولة ان تنتج بعض السلع الاستهلاكية اللازمة بنفقات اعلى من اسعار استيرادها من دول اخرى فى حالة ما اذا كانت هذه الدولة تستورد كميات كبيرة من السلع وتصدر عددا صغيرا من السلع التى تتعرض لتقلبات الاسعار الشديدة . وهى لا تلجأ الى هذه الوسيلة الا ضمنا وحماية نفسها من انخفاض سعر صادراتها انخفاضا هائلا فى الاسواق العالمية . وبالمثل لو اتكملت صناعة هامة مثل صناعة القمح فى بريطانيا او هبط مستوى العمالة فى منطقة تعتمد على هذه الصناعة فربما كان الافضل تعطيل هذا الاتكماش حتى تتاح الوظائف للعمال الطاعنين فى السن الذين لا يستطيعون الاشتغال بأعمال اخرى ببقية حياتهم . وهذا افضل بالنسبة لهم وبالنسبة للمجتمع مما لو ظلوا عاطلين بصفة مستمرة .

ولا شك فى ان الاهتمام كثيرا بهذه الاعتبارات خطير لان هذا سيعوق ارتفاع مستوى المعيشة بالنسبة لمجتمعات بأكملها . وواجبنا الحقيقى هو ان ندرك انه لا بد من موازنة كل من شرى الفقر وعدم الاطمئنان بالآخر

حتى يمكن تحقيق التوازن بينهما. ويجب ألا ننسى أن عبء عدم الاطمئنان الاقتصادي والخوف من البطالة على الفقير أضخم مما هو على الغنى .. والشعور بعدم الاطمئنان نتيجة للفقير كما أنه يزداد تفاقمًا بالفقر ، ولذلك فإنه بالغ الأهمية . وما من شك في أن العامل العادي بفضل التضحية ببعض لدخل من أجل التحرر من خوف البطالة ولهذا السبب تتبع كثير من المجتمعات سياسات تهدف إلى القضاء على البطالة بأي ثمن من الأثمان . والحقيقة أن البطالة خطر رهيب ، ومخيف بحيث يجعل المعيار الاقتصادي القديم وهو تحقيق أكبر دخل ممكن معيارا لا يناسب العالم الصناعى الحديث . ويفسر لنا ذلك إلى حد ما الفرق بين أفكار النظرية الاقتصادية وسلوك الجنس البشرى وما من شك في أن الاقتصاديين التقليديين قللوا من أهمية عدم الاطمئنان والقلق بالنسبة للفرد ..

وما من علاج للفقير يمكن أن ينجح طالما تجاهل عدم المساواة وعدم الاطمئنان . وهذا الأمر هو الذى يعقد المشكلة حتى إذا كنا نعى بالوسائل فقط دون الغايات . أن عوامل الفقر وعدم المساواة وعدم الاطمئنان ترتبط ببعضها البعض أى أن علاج أحدهما يؤدي بالضرورة إلى علاج الآخر ..

ولكنها في نفس الوقت متعارضة - إلى حد ما - بمعنى أن علاج أحدهما قد يكون على حساب زيادة العاملين الآخرين وبالمخسارات والمكاسب الاجتماعية التى تتضمنها عملية التوصل إلى العلاج الملائم والصحيح ..

الفصل الثانى

المنافع والحاجات

قبل ان ندرس التنظيم العملى للنظام الاجتماعى لىحالى يجب علينا ان نجيب على سؤال اقرب الى النظرية منه الى التطبيق ولكنه أساسى عن طبيعة الفقر وعدم المساواة . فربما اثار دهشة الرجل العادى وبالاخرى الاشتراكى العادى سؤالنا عما اذا كان الفقر موجودا ام لا ، وما اذا كان من المستطاع ان نصف شخصا بأنه اغنى من شخص آخر واعتبر ذلك لونا من النفاق والتهكم . والحقيقة ان الاقتصاديين الذين يؤمنون بهذا الرأى الذى ينطوى على الشك عرضة لاستنكار الاشتراكيين لهم واتهامهم بالنفاق ولكن الافضل ان نعترف بأن هذا السؤال ينطوى على صعوبة حقيقية وان نتبين ما اذا كان البحث الدقيق سيقضى الى وقف هذه الاتهامات أم الى الاخذ برأى الشخص العادى . .

ما هى الثروة ؟ او بعبارة اخرى ما الذى يجعل احد الاشخاص اغنى من شخص آخر ؟ واضح ان ملكية المال ليست السبب لان قيمة النقود تتوقف على مقدار ما يمكن شراؤه به ، ولو لم تكن هناك سلع للاستهلاك لاصبحت جميع الاموال التى فى العالم غير ذات قيمة فهل من العدل اذا ان نقول ان دخل الانسان يتألف من كمية السلع التى يستطيع استهلاكها ؟ فقد اخذ بهذا التفسير كثير من المفكرين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقد تلاءم مع الافتراض «المادى» الذى ساد فى العصر الفيكتورى وظل شائعا فى علم الاقتصاد الانجليزى حتى عام ١٩١٤

ولست نقاط الضعف التى ينطوى عليها بعيدة او صعبة المنال ، فالانسان لا «يستهلك» السلع المادية فحسب ، بل الخدمات التى يؤديها له اخوانه الناس . ولا تقل قيمة خدمات الطبيب او طبيب الاسنان او الممثل أو سائق السيارة العامة أو الخادم عن قيمة السلع الاستهلاكية رغم انها لا تسفر عن خلق سلعة مادية ، فهى ترضى حاجة معينة وبالتالي تغنى الشخص الذى ترضى حاجته .

ولا شك فى ان اقتصاديين فى القرن التاسع عشر قد اعترفوا بهذه الحقيقة التى دفعتهم الى تعريف الثروة او الدخل على أساس الرضا الذى تحققه أو بعبارة أخرى أكثر غموضا على أساس « المنافع » . ولم يكن هذا الاجراء ينطوى بالضرورة على اية مغالطة وان كان قد ارتبط بالمبدأ فى حد ذاته افتراضا يتعارض مع الحقائق أولا لانه كان لا يمتن

افتراض انطواء أية سلعة أو خدمة على منفعة معينة تظل ثابتة دون تغير بغض النظر عن الشخص الذى يقوم باستهلاكها والزمان والمكان الذى تستهلك فيه . ولكن قبل أن تختلط هذه المغالطة بالنظرية التقليدية بزمان بعيد أتضح عدم صحتها فى أكثر من مثل شعبى فيقال مثلاً «مصاب قوم عند قوم فوائد» أو «ما من محاسب للامزجة والاذواق» . ومن الواضح أن الرضى الذى يحصل عليه أحد المستهلكين من سلعة أو خدمة معينة يختلف عن الرضى الذى يحصل عليه مستهلك آخر . وفى حالة المستهلك الواحد يتفاوت الرضى باختلاف عاملى الزمان والمكان . فتتوقف مثلاً رغبة الإنسان فى الذهاب إلى حمام السباحة على درجة الحرارة . . ورغبته فى الطعام على ساعة النهار . . ورغبته فى الملبس على فترة العام وطلبه للمواصلات على المكان الذى يوجد فيه ورغبته فى السجائر على نوع المأكولات التى أكلها سواء أكانت حلوى أم شيئاً آخر وهكذا دواليك . وعلى ذلك فإن كلا من رغباته وحاجاته قد تتوقف على ألف ظرف متغير بين لحظة وأخرى . ولذلك فجدير بنا أن نسلم بالحقيقة التالية وهى أن الرضا الذى تحققه سلعة معينة أو خدمة معينة قلما يتساوى بالنسبة للمستهلكين بل أنه يختلف بالنسبة للمستهلك الواحد . .

وثانياً - أن الاقتصاديين فى عصر الملكة فيكتوريا كانوا يميلون إلى أن يفترضوا أن « المنفعة » الناجمة عن كل سلعة شئ يمكن قياسه بالوحدات مثل الطول والوزن والزمن وكانوا يتفقون فى ذلك مع الفلاسفة « النفعيين » ولكن إلى أى حد يصح ذلك ؟ أن هذا سؤال غاية فى الأهمية ومحير أيضاً ومن الضروري أن نكون على بينة من هذا السؤال بدقة ، فما يطلق عليه بالمنفعة أو خاصة من خواصها ، بل أنها خاصة من خواص المستهلك وقد لانكون دقيقين إذا أطلقنا عليها رضا المستهلك لان درجة الرضا فيما يبدو ليس من الضرورى أن تختلف باختلاف شدة الحاجة التى يراد أرضاؤها . .

هذا كما أن الرضا فى حد ذاته لايعتبر هدفا لرغباتنا ، فالرجل الظمآن يريد الماء دون أن يحقق لنفسه الرضا نتيجة لشربه الماء - هذا على الرغم من أن شربه للماء سيتيح له الرضا لا شئ إلا لانه يريد الماء فى حد ذاته ، وعلى ذلك فإن ماكننا نفترض أن مكان قياسه بالمنفعة التى تتحقق من السلعة ليس هو فيما يبدو إلا درجة شدة الحاجة التى يريد الإنسان كفايتها باستهلاك السلعة . ولا جدال فى أن الحاجة يمكن أن تختلف - بل أنها فى الواقع تختلف - من حيث حدتها عن الحاجات الأخرى . فربما كانت حاجة الفرد الواحد أو رغبته فى الحصول على شئ معين أكبر أو أقل أو مساوية لرغبته فى الحصول على شئ آخر وان كان هذا يحدث فعلاً بالتأكيد . فمعظمنا مثلاً على استعداد للقول بمساواة إذا كان فى حاجة إلى قدح من القهوة الداكنة اللون أو الفاتحة اللون هذا كما أن التفكير العادى للإنسان يثبت له أن الحاجات المختلفة التى تراود

الفرد الواحد تختلف من حيث حدتها وقوتها وانه من الممكن مقارنة درجات حدتها في بعض الاحيان .. ولا ينطبق ذلك على ما يمكن ان نسميه عادة بالحاجات المادية فقط بل ينطبق أيضا على الرغبات والحاجات التي يتوقف أرضاؤها على الاحكام الخلقية والقيم الجمالية فربما كان في الامكان مقارنة الرغبة في قراءة احدى القصائد الشعرية بالرغبة في تدخين سيجارة من حيث درجة حدة هذه الرغبة . ولا ينطوي الاتفاق على ان حاجات الفرد الواحد قد تزيد أو تقل عن حاجات فرد آخر - لا ينطوي هذا الاتفاق على تحديد الشيء الذي تكون فيه هذه الحاجات اكبر أو اقل من غيرها ولا بد الان من ان ندخل عاملا مميزا هاما تجاهله بعض الاقتصاديين في محاولاتهم لتجنب المسائل الميتافيزيقية . فهناك اشياء قد تزيد عن غيرها أو تنقص من حيث الكم بعدد معين من الوحدات وهناك اشياء قد تزيد أو تقل عن غيرها ولكن لامن حيث وحدات معينة ثابتة ..

ويدخل في النوع الاول الزمان والمكان اللذان يمكن قياسهما بوحدات قياسية مثل الاميال والساعات بينما يدخل في النوع الثاني الضوء والظلام والوحدة والتعب والجمال والقبح والقسوة والعطف والريذة والفضيلة وغيرها من العناصر التي لا يمكن عدها أو حسابها .. فقد تكون مسافة معينة ضعف مسافة أخرى . وقد تكون فترة من الزمن ضعف فترة أخرى ولكن لا يمكن ان تكون احدى القصائد الشعرية ضعف قصيدة أخرى في جمالها - هذا على الرغم من انه من الممكن ان تكون قصيدة معينة أكثر جمالا من قصيدة أخرى ..

هذا - كما انه لا يمكن ان نقول ان سلوك احد الافراد ينطوي على قدر من الفضيلة يساوي ضعف ما ينطوي عليه سلوك شخص آخر ، فبينما ان الفرق بين مسافتين عنصر مكاني فان الفرق بين نوعين من القسوة ليس هو القسوة في حد ذاتها . وهناك اشياء معينة مثل الحرارة وارتفاع الصوت والسرعة قد تبدو اشياء يمكن قياسها بوحدات ثابتة غير ان هذا قد يكون مستحيلا من الناحية العملية ، اذ اننا نقيس مثلا درجة الحرارة أو الاميال التي يقطعها جسم متحرك في كل ساعة ولكننا لا نقيس الحرارة في حد ذاتها أو السرعة وعلى اى حال من الاحوال قد لا نحيد عن الصواب لو افترضنا ان هناك مجموعتين من الاشياء قد يختلف كل منهما من حيث القوة والضعف . غير ان احدهما يختلف من حيث الشدة أو الدرجة بينما يختلف الآخر من حيث الكم ..

تري ما هو نوع الرغبات الانسانية ؟ لاشك في ان الرغبات الانسانية من النوع الاول وعندما نضع السؤال بصورة واضحة لا يبدو في هذا الرد اى شك اذ لا يمكن عمليا ان نقيس الرغبات أو الحاجات أو الرضا بوحدات معينة ، فمن الطبيعي ان نتحدث عن الرغبات ونقول انها تختلف من حيث الكم فمن المنطقي مثلا ان أقول ان رغبتى في النوم

أكثر من رغبتى فى القراءة ولكن قوى بأن هذه الرغبة تعادل ضعف
رغبتى فى النوم لا يختلف عن قوى بأن تمثالا معيناً يساوى ضعف
تمثال آخر من حيث الجمال ..

ولا يمكن أيضا أن نقول أن الفرق بين رغبة قوية ورغبة ضعيفة هو
فى حد ذاته الرغبة ..

ويبدو أن ميل الكثيرين من الاقتصاديين فى القرن التاسع عشر بما
فيهام مارشال نفسه الى افتراض قياس المنفعة بالوحدات يرجع الى
عدم تساؤلهم عما اذا كانت المنفعة تقاس ام لا ، والواقع أنهم لم يذكروا
أسبابا دقيقة او محددة لهذا الافتراض الإيجابى الذى وضعوه .
ولكن لا شك فى أن هناك سببا يجعل الرجل العادى يعتقد أنه لا بد
من قياس المنفعة بوحدات معينة ، فمن الممكن أن توجد علاقة معينة بين
رغباتنا والأسعار النقدية لأرضائنا ، ولما كانت النقود تقاس بالوحدات
فلا بد أيضا من قياس الحاجات بوحدات معينة . فإذا كنت على
استعداد لانفاق شلن واحد للحصول على شيء ما واتفاق ستة بنسات
للحصول على شيء آخر فلا شك فى أن رغبتى فى الحصول على هذا
الشيء تساوى ضعف رغبتى فى الحصول على الشيء الآخر .. وعلى
ذلك فلماذا لا نكون صادقين فى القول بأننا نحتاج لجميع الأشياء التى
نحن على استعداد لشرائها بستة بنسات فقط بنفس الدرجة ؟ ..

ربما كانت هذه الحجة مقبولة ولكنها فيما يبدو ليست محكمة
فباعتبارنا أشخاصا عاديين لا نجهد أنفسنا كثيرا بالتفكير . ولا شك فى
أننا على استعداد للاعتقاد بأننا بشرائنا لكل سلعة يبلغ ثمنها شلنا واحدا
او عشرة شلنات فأننا نرضى حاجة لها نفس الدرجة او الحدة ، ولا شك
فى أننا نؤمن بأنه ليس من التعقل فى شيء أن ننفق عشرة جنيهات
للحصول على سلعة ترضى حاجة أقل مما يرضيها اتفاقنا لنفس المبلغ
على سلعة أخرى قد ترضى حاجة أكبر ، ولكن رغم كل ذلك فليس فى
عبارتنا السابقة أى تناقض بل أنها تحدث فى كثير من الأحيان ، إذ أن
هناك أشياء مثل الخبز واللبن نحتاج الى قدر قليل منها ونكون على
استعداد لانفاق أى مبلغ للحصول عليها ، ولكن قد لا نحتاج الى الحصول
عليها اذا توفر لدينا منها قدر معين . وفى هذه الحال لا نكون على
استعداد لانفاق شيء للحصول على أى منها . وهناك أشياء أخرى مثل
الجرائد المسائية أو الزهور التى لا نكون على استعداد لانفاق الكثير من
المال للحصول على قليل منها ولكن قد نكون على استعداد لانفاق نفس
المبلغ لفترة طويلة من الزمن رغم رخص ثمن هذه السلع ، وبالتالى زيادة
ما نحصل عليه منها ، فقد انفق مثلا عشرين جنيها على الزهور سنويا
وعشرين جنيها على الخبز سنويا غير أن رغبتى فى الحصول على الخبز
قوية بحيث تجعلنى على استعداد لان انفق دخلى كله تقريبا - لو تطلب
الامر ذلك - للحصول على ربع المقدار الذى احصل عليه مقابل عشرين

جنيها بينما ان رغبتى فى الحصول على الزهور ضعيفة نسبيا بحيث
اننى قد لا اكون على استعداد لان انفق اكثر من خمسة جنيهات مقابل
الحصول على ربع الكمية التى كنت احصل عليها سنويا قبل ارتفاع اثمان
الزهور بل ربما ادى ذلك الى استغنائى عنها كلية ، والحقيقة الواضحة
التى لا خلاف فيها هى ان حاجتى الى القليل من الخبز اقوى بكثير من
حاجتى الى القليل من الزهور غير ان التناقض قد يبدو فى اننى قد
انفق نفس المبلغ - اى عشرين جنيها مثلا - لارضاء حاجة قوية جدا
ولارضاء حاجة بسيطة جدا .

ترى كيف يحدث ذلك ؟ ان هذا ما هو الا نتيجة للحالة او الوضع
الذى اجد نفسى فيه . والطريقة الوحيدة التى يمكننى بها ان اوضح هذا
التناقض الظاهرى عمليا هى اننى انفق على احدى السلع قدرا من المال
اكثر مما انفقه على سلعة اخرى . ولكن لا يفيد ذلك الا اذا كانت
الحاجة الجديدة التى ارضيها اكبر من الحاجة التى تركها دون ان
ارضئها ..

ولن انفق اكثر من شلن واحد على الخبز ، بالاضافة الى ما انفقه
فعلا وشلنا اقل مما انفقه على الزهور الا اذا كانت كمية الخبز الاضافية
التى احصل عليها تفى حاجة اكبر من الحاجة التى كانت تفيها الزهور
التى استغنيت عنها ولكن هذا لا يحدث فعلا لانه لو حدث فاننى اكون
بذلك قد انفقت على الخبز اكثر مما انفقت على الزهور . ولكن ما يجب
على ان افعله هو ان انظم انفاقى بحيث لا أستطيع ان احقق فائدة صافية
بانفاقى قدرا اكبر من النقود على شئ معين وانفاق اقل على شئ اخر .
والواقع ان الستة بنسات الاخيرة « او الحدية » التى انفقها على الخبز
ترضى حاجة لاتقل اهمية عن الستة بنسات الحدية التى انفقها على
الزهور ولولا ذلك لانفقت على احدهما قدرا من النقود اكثر مما انفق على
الاخر . ولا بد ان ينطبق ذلك القول ايضا على الستة بنسات الحدية
التى انفقها على اى سلعة اخرى ان لم يكن ينطبق على كل بنس حدى
انفقه اذ لا يمكننى ان اقول بأن الحاجات التى ارضئها بانفاقى مبلغسا
معينا متساوية لا بعد ان يقل المبلغ الذى انفقه فيصبح غاية فى الصغر .

وعلى ذلك يمكننا ان نستنتج انه على الرغم من اننا ننظم مشترياتنا
لارضاء حاجة متساوية بانفاق الوحدة الحدية من النقود على كل سلعة
فاننا لانرضى حاجات متساوية بانفاق كل جنيه او كل مائة جنيه مثلا .
وبذلك نتخلص من اقوى الحجج التى تذكر للقول بأن الحاجات يمكن
قياسها بوحدات ثابتة لانه يثبت اننا لانستطيع ان ننظم حاجاتنا طبقا
للوحدات النقدية ونقول بأن الحاجة التى نرضئها بانفاق عشرين جنيها
تعادل ضعف الحاجة التى نرضئها بانفاق عشرة جنيهات فقط وكل ما
يتطلبه التحليل الحدى ان الاهتمام بانفاقنا على الكميات الصغيرة التى

فحصل عليها من السلع هو أن تكون الحاجات التي يمكن أرضاؤها بهذه المبالغ الحدية متساوية مع الحاجات الأخرى «التي يمكن أرضاؤها» أو أكبر منها أو أقل منها . ولكن ليس من الضروري أن تكون حاجة معينة ضعف حاجة أخرى أو نصفها وهذا ما قررناه فعلا عندما وضعنا الحاجة بين الأشياء التي تقبل الزيادة أو النقص ولكن لا يمكن قياسها بوحدات ثابتة ..

وهذا استنتاج يقبله معظم الاقتصاديين في يومنا هذا إذ أننا نستطيع أن نتخلى عن قياس المنفعة بالوحدات دون أن نغير رأينا في أن مقدار ما ينفقه الإنسان من دخله يتوقف على الأقل في بعض الحالات على مقارنته للحاجات التي يرضيها باستهلاكه لكميات مختلفة من السلع . ولا داعي لأن نفترض أن اتفاق كل شئ أكثر على الخبز أو خفض اتفاقنا على الزهور بمقدار شئ يرضى حاجة تزيد بمقدار النصف بالنسبة للسلعة الأولى وتقل بمقدار النصف بالنسبة للسلعة الثانية . ولا جدال في أن تطور علم الاقتصاد الحديث وابتعاده عن الفلسفة النفعية قد قرب به إلى الحقائق .

ولكن بعض الاقتصاديين قد بالغوا في تحليلهم وربما قد تمادى واحد أو اثنان منهم في المبالغة أو على الأقل في الاتجاه الخطأ ، إذ أنهم قد أهملوا مفهوم الرفاهية الاقتصادية الذي قام عليه علم الاقتصاد في إنجلترا والذي قامت عليه بصفة خاصة مؤلفات مارشال وبيجو ، ولعل البروفيسور كاسل هو أكثر من تمادوا في هذا الاتجاه إذ أنه قد أكد في كتابه « التفكير الكمي في علم الاقتصاد » أن الاقتصاديين لابد من أن يتخلوا عن فكرة قياس المنفعة بوحدات ولا بد من أن يتخلوا عن فكرة قياس المنفعة بوحدات ولا بد من أن يتخلوا أيضا عن الافتراض القائل بوجود الحاجات . ويريد البروفيسور كاسل أن يبدأ تحليله من الافتراض القائل بأن بعض الناس على استعداد في ظروف معينة لبيع أو شراء أشياء معينة وبأسعار معينة دون غيرها .

وكانت المدرسة التي يمثلها روبنز وهايك وميزس في وقت من الاوقات تريد الانضمام إلى البروفيسور كاسل وتأييد افتراضه بعدم وجود الرغبات أو الحاجات أو حتى الحالات الذهنية » .

ومن المؤكد أننا نستطيع الآن أن نفترض عدم وجود الحاجات ونستنتج عددا كبيرا من النظريات الاقتصادية من حقيقة اظهار الناس لتفضيلهم لبعض الأشياء الأخرى في تصرفاتهم . ولكن من المؤكد أن هذا الإجراء ليس ضروريا ولا مرغوبا فيه .

ويقول الاستاذ ويكسل في تعليقه على افتراض كاسل المتزمت . « أن البروفيسور كاسل يدعى أن الظواهر النفسية الكامنة وراء السعر

ليست من اختصاص رجل الاقتصاد وتذكرني هذه الفكرة بالمشروب
الانجليزى الذى يحصل على دخله كل عام من بيع وشراء أسهم السكك
الحديدية دون أن يعرف أين تقع السكك الحديدية نفسها . .

ويكتب البروفيسور بيجو فى هذا الموضوع فيقول « حقيقة اننا لو
بدأنا من درجات التفضيل فاننا لانستطيع أن نصل إلى أى استنتاجات
عن قوة الرغبات أو الانحرافات ولا يمكننا أن نصل إلا إلى استنتاجات عن
النسبة بين درجات شدة الرغبات فى المنطقة الحديدية . ولكن لو بدأنا بحثنا
بتحليل اتجاهات الرغبة أو التخلي عنها فاننا نستطيع أن نتوصل إلى
درجات التفضيل دون أى غموض ولذلك فاننا نستطيع أن نبدأ هذه
البداية لو اخترنا ذلك » .

لاشك فى أن هذا هو أسلم موقف إذ أنه من الحكمة فى أن نرفض
أن نأخذ فى اعتبارنا وجود الرغبات ومحاولة تجنبها ، ويبدو أن هناك
باعتين واضحين يمكن التمييز بينهما فى كل ما كتبه روبنز وهايك وميزس
أما الباعث الأول فهو الشك فى أنه لو وجدت الرغبات فعلا لتفريض
البنيان المزعزع الذى أطلق عليه هؤلاء الكتاب « تحليل التوازن »
للاخير .

أما الباعث الثانى فيبدو أن هؤلاء الكتاب كانوا لا يفهمون الخطأ
الفلسفى القديم فى أنه مامن شئ حقيقى يمكن التعرف عليه إلا إذا كان
متصلا بالحواس أو إذا كان يمكن قياسه بوحدات ثابتة .

ولكن ماهو البرر لافتراضنا أن ادراك الانسان المباشر لرغباته
وابتعاذه عن هذه الرغبات لون من ألوان المعرفة الاقل موضوعية من
عمليات المشاهدة أو القياس أو الاثبات المعقدة التى تتصل بالاحساس ؟
لاشك أنه ليس هناك ما يبرر ذلك - إذ أن التفكير المنطقى على عكس ذلك
فما من شكل من أشكال المعرفة أكثر ميلا إلى الناحية الموضوعية من
ادراك الانسان المباشر لمشاعره ورغباته . ولو قارنا عمليات القياس
والمشاهدة المذكورة سابقا بالاحساس والرغبات لوجدنا أن هذه العمليات
تتعرض كثيرا للخطر والنزوات والشك .

وليس هناك أى سبب قوى يدعو إلى افتراض عدم وجود الحاجات
الانسانية أو لا يمكن التعرف عليها بطريقة موضوعية ولذلك فاننا نجد
ما يبرر تقلبنا لوجهة النظر القائلة بوجود الحاجات وبأنها من الاسباب
المباشرة لسلوك الانسان الاقتصادى . إذ اننى اشترى الخبز لاننى فى
احتياج اليه . وبالإضافة إلى ذلك فان هذه الحاجات تتفاوت من حيث
قوتها رغم أنها لاتختلف من حيث الكم كما رأينا من قبل . ويستطيع
أى فرد من الافراد أن يقارن بين قوة إحدى حاجاته الكثيرة وقوة
حاجات غيره .

ولكن هناك سؤال آخر يختلف عن ذلك بل أنه أكثر أهمية من أي سؤال قد يفكر فيه أحد وهو : هل يمكن مقارنة حاجات مختلف الأفراد من حيث الشدة ؟

ومن المؤكد أن الشخص العادي يعتقد أن هذا ممكن... فهو يعتقد أنه من المنطقي أن يتحدث الإنسان عن الفنى أو الفقر فيقول أن هذا الرجل أكثر ثراء أو فقرا من هذا الرجل . ولكن لو لم يكن في الامكان مقارنة حاجات مختلف الأفراد - فان هذا القول لا يكون صحيحا . إذ أنه على الرغم من أن دخل الإنسان « الحقيقى » يتألف من ملكيته لجميع وسائل السعادة لا من مجرد ارضائه لحاجاته . فلو لم يكن من الممكن أن نقول أن الحاجات المرصاة أو التى تترك دون ارضائها بالنسبة لأحد الأفراد أشد وأضعف من الحاجات المرصاة أو التى لا ترضى بالنسبة لشخص آخر فاننا لانستطيع أن نقول أن أى رجل أكثر غنى أو فقرا من غيره .

وهذا رأى ينطوى على تناقض شديد ويتعارض مع الاعتقاد القائم على أساس التفكير السديد بحيث أننا لانجد ما يبرر تفضلنا له إلا اذا كانت هناك أسباب ايجابية قوية تدعو الى ذلك .

ولا شك فى أن الذى يقول أنه لا يمكن أن يوصف الأشخاص بالفقر أو الفنى مخطئ الى حد كبير . فلم يحاول أحد من الاقتصاديين التقليديين الاقدام على ذلك غير أن البروفيسور روبنز والبروفيسور هايك قد توسطوا فى هذا الامر فقال هايك « من المعترف به الآن أنه ليس هناك معيار علمى يمكننا من مقارنة أو تقدير الاهمية النسبية لحاجات مختلف الأشخاص على الرغم من امكان التوصل الى استنتاجات تتضمن مثل هذه المقارنات الشخصية غير القانونية للمنافع فى مناقشة المشاكل الخاصة »

ولعلنا نلاحظ أن البروفيسور هايك يرى أن أى حكم غير علمى يعتبر غير شرعى وأنه « ليس من القانونى فى شيء » أن نقول أن شخصا أغنى من شخص آخر .

وفيما يلى فقرة من كتابه « طبيعة وأهمية علم الاقتصاد » للبروفيسور روبنز « لنفترض أننا اختلفنا فى تحديد الرضا الذى يحصل عليه شخص فرمز اليه بالحرف «أ» من دخل قدره ١٠٠٠ جنيه والرضا الذى يحققه شخص آخر نرسم اليه بالحروف «ب» من دخل ضعف الدخل السابق . فلو طلبنا منه تحديد الرضا فأننا لن نصل الى حل المشكلة ولكن لنفترض أنهما قد اختلفا . فقد يدعى « أ » أنه قد حقق قدرا أكبر من الرضا الذى حققه «ب» فى النطاق الحدى بينما قد يدعى «ب» عكس ذلك ويقول أنه قد حقق قدرا من الرضا أكبر مما حققه «أ» .

ولسنا فى حاجة الى أن نحدد حذو السلوكيين حتى نذكر أنه ما من

دليل على ذلك فما من وسيلة لاختيار حجم الرضا الذي حققه
«أ» بالنسبة للرضا الذي حققه «ب». فلو اختبرنا سرعة جريان الدم
في جسم كل منهما نكون بذلك قد قمنا باختيار الدم دون أن نختبر
الرضا .

هذا كما أن عملية الاستيطان لا يمكن «أ» من التعرف على ما يدور بعقل
«ب» كما أنها بالمثل لا يمكن «ب» من التعرف على ما يدور بعقل «أ» . ومن
ثم فليست هناك أية طريقة لمقارنة الرضا الذي يحققه مختلف الافراد
ويخرج من ذلك هذا الاستاذ المتشكك بقوله أنه « ليس هناك غنى
وليس هناك فقر ، ولذلك فما الداعي للقلق ؟ »

ان الفقرة السابقة الذكر تدل على ان الاقتصادى الذى يميل الى
التشكك يقع فريسة للبلبله والحيرة . ويبدو أنه لا يعرف ما اذا كان
يثبت أن رضا مختلف الافراد يختلف بين كل فرد وآخر عمليا أم من حيث
المبدأ . ولا شك في أن التمييز بين هذين الاتجاهين هام وحيوى
فلنفترض أن شخصا ما أراد أن يقارن الجنس الأرى بمحطة
ووترلو فلا شك في أن هذا إجراء مستحيل إذ أنه ليس هناك
صفات مشتركة بين الجنس الأرى ومحطة ووترلو ولذلك فانه من
المستحيل المقارنة بينهما من حيث المبدأ ولكن لنفترض أن شخصا
ما أراد أن يقارن عدد سكان شنغهاي بعدد سكان باريس في ظروف لم
يعن أحد فيها بإحصاء عدد السكان أو لم يتمكن أحد من احصاء
عدد السكان في كلا المدينتين فان الموقف سيختلف بصورة واضحة .
فالحقيقة انه لا يمكن المقارنة عمليا لانه لو سأل احد عن عدد سكان
اية مدينة من المدينتين فانه لن يجد أحدا يعرف هذا العدد ولكن ذلك
الامر لن يغير شيئا في حقيقة ان عدد السكان بإحدى المدينتين كان محددا
وربما كان أكبر أو اصغر من عدد سكان المدينة الاخرى - وبالتالي من
الممكن المقارنة بينهما مبدئيا وان لم يكن من الممكن المقارنة بينهما عمليا .
وبالمثل لابد أن يكون كل نجم من النجوم في أى لحظة من اللحظات على
بعد معين من أى نجم آخر حتى وان لم يكن هناك احد يستطيع ان يتعرف
على هذه المسافة التى تفصل بين النجمين .

ومن ذلك نتبين أن كل حجة من الحجج التشككية تهدف إلى
اثبات عدم القدرة على المقارنة بين رغبات مختلف الافراد عمليا . . ولكن
ليس هناك ما يدعو إلى التفكير في أنه ليس من الممكن إجراء المقارنة مبدئيا
.. وهذه مشكلة هامة حقا .

نعود ثانية إلى التساؤل - هل ليس من الممكن مقارنة رغبات مختلف
الافراد مبدئيا - كما لم يكن من الممكن مقارنة الجنس الأرى بمنحطته .
ووترلو أم أنه ليس من الممكن إجراء المقارنة عمليا - كما هو الحال

بالنسبة لمقارنة عدد السكان في أية مدينتين لا يمكن التعرف على عدد سكان كل منهما أو بين نجمين غير معروفين ؟

من المؤكد أن الشخص العادي يعتقد أن حاجات الافراد من الممكن المقارنة بينها مبدئيا وهو يعتقد أن حاجة الشخص الجائع الى الخبز اشد بكثير من حاجة المليونير الى امتلاك ثالث جهاز للاستقبال « راديو » اذا كان يملك قبل ذلك جهازين . والآن هل هناك أى سبب يدعو للشك في ذلك ؟ . . نعم هناك سبب واحد فقط . لو كانت حاجات مختلف الافراد عبارة عن أشياء مختلفة فليس من الممكن المقارنة بينهما من حيث المبدأ . ولكن لو كانت اشياء متشابهة كتشابه اوزان الاشخاص المختلفين . وأشكالهم وأذرعهم فانه من الممكن المقارنة بينها مبدئيا من حيث الدرجة أو من حيث الكيف . فاذا كانت الحاجة ذات قوة معينة فلا بد من أن تتفاوت هذه القوة فتكون أكبر أو اقل من الحاجات الاخرى أو مساوية لها .

ولكن هل هناك سبب يدعو الى الشك في تشابه جميع الحاجات الانسانية فتتحول الى اشياء مماثلة وبذلك يمكن المقارنة بينها ؟

ونجيب على ذلك بأن هذا ممكن أيضا في حالة واحدة ، فلو كنا لا نؤمن بوجود أشخاص آخرين غيرنا ونفترض أن الاشياء التي تبدو لنا على أنها كائنات بشرية أخرى هي أشياء مختلفة فعلا عن البشر فاننا في هذه الحالة فقط نشك في وجود أية حاجات انسانية غير حاجتنا ولكن لو كان هناك بشر غيرنا فلا بد من وجود حاجات انسانية أخرى . وان كنا نؤمن بالحجة الاولى فلا بد أن نؤمن بالحجة الثانية . لان كل انسان له حاجاته بمجرد كونه انسانا - ولا شك في أن الايمان بوجود كائن بشري آخر له عقل وجسد وذراعان ورجلان وعواطف وأفكار دون أن يكون له رغبات أو حاجات هو ايمان بعيد عن المنطق ولا يقبله العقل .

ولذلك فقد ينكر المتشكك مبدئيا امكانية المقارنة بين حاجات مختلف الافراد . ولكنه لو فعل ذلك فانه من المسلم به انه انانى ولا بد أن ينكر وجود جميع البشر ما عدا نفسه .

وهذا هو موقفه الحقيقي - ولكنه في الوقت نفسه يفترض وجود الاجور والارباح ومنظمى المشروعات والمؤجرين والبنوك المركزية والمصانع والسفن والسكك الحديدية والدورات التجارية والتجارة الدولية ويفترض وجود اشياء أخرى لا حصر لها ولا أحد يمكن أن يعرف الاشياء التي يلغسها أو التي يفترضها أو ينكر وجودها . ولذلك فان المفكر العاقل لا بد أن يسلم بالحديث عن هذه الاشياء أو يسلم بأن حاجات الافراد من الممكن المقارنة بينها مبدئيا .

ولا يؤدي انكار امكانية المقارنة بينها الى التورط في الحماقات الفلسفية فحسب بل انه يدفعنا الى تعريف علم الاقتصاد تعريفا غاية في الغرابة . ويقول بروفيسور روبنز ان كل ما نعرفه هو ان كل فرد من الافراد يستطيع ان ينظم رغباته من حيث قوة كل منها ويتصرف طبقا لهذا التقسيم عند اعرابه عن الاشياء التي يفضلها في السوق . . . وربما كان الاستاذ السابق يريد التسليم ايضا بأن الفرد يستطيع ان يقارن رغباته بمحاولات تجنب هذه الرغبات على حد قول البروفيسور بيجو . ولكن المتشككين يطالبوننا بالاعتقاد بأن الرغبات او منع هذه الرغبات لا يمكن المقارنة بينها . وسوف نعود فيما بعد الى الحديث عن عدم القدرة على مقارنتها عن طريق عملية التبادل الحر والاسعار الحرة .

غير ان القول بأنه لا يمكن المقارنة بينها يعبر عن مبداء يجعل من الاقتصاد علما غريبا وغامضا .

وعادة ما يفترض الاقتصاديون وجود التقدم الاقتصادي وان المجتمعات تستطيع ان تزداد غنى او فقرا وان السياسات يمكن ان تكون مرغوبة او غير مرغوبة اقتصاديا بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية . ويبدو ان البروفيسور بيجو يستخدم نفس هذه الحجة التي تقول بأن صافي المنتجات الحديثة يضاف الى «حصّة المجتمع» من الانتاج . وبغض النظر عن قيمة هذا الافتراض الذي نناقشه في الفصل التالي - فمن الواضح اننا لو طبقنا عليه الحجج التشكيكية السابقة الذكر دون ان نستعيز عنه بافتراض آخر فان علم الاقتصاد بأكمله سيتحول الى شيء آخر يختلف كل الاختلاف عما عرفه الاقتصاديون بعلم الاقتصاد .

وقد يقول المتشكك انه في حالة ثبات ترتيب تفضيلات الانسان وثبات استعداداته للشراء والبيع نستطيع ان نستنتج الترتيب الذي تخضع له الظواهر الاقتصادية . ويمكننا ان نتبع جميع نتائج قرار الفرد بشراء احدى السلع او القيام بمجهود معين دون غيره . ويمكننا ان نثبت أنه بعد ان تحدث هذه النتائج يتحقق توازن معين .

ولكن الى أي حد يمكن اثبات ذلك ؟ فقد نستطيع القول ان الفرد الذي قام بالتغيير قد ارضى رغبة جديدة من رغباته لم يكن قد ارضاها من قبل . ولكن لا يمكننا ان نقول ان المجتمع بصفة عامة - قد زاد غنى او فقرا عما قبل لاننا لا نستطيع ان نقارن الخسارة التي تلحق بأحد الافراد بالفائدة التي تلحق بفرد آخر . والواقع انه بناء على هذه الافتراضات من المستحيل عمليا ان نقول ان معيارا معيناً كان أفضل للمجتمع اقتصاديا أم انه لم يكن كذلك . . لان أي معيار أو مقياس عملي يؤثر على النظام الاقتصادي لا بد من ان يفيد بعض الافراد ويضر الآخرين .

ولنفترض مثلاً أنه قد عرض اقتراح بفرض ضريبة على استيراد القمح وزيادة المدخول النقدية التي يحصل عليها قطاع منتجي القمح الصغير في المجتمع مع خفض الدخل الحقيقي بالنسبة لبقية قطاعات المجتمع برفع أسعار الخبز ، فربما استهلك المجتمع بصفة عامة - نتيجة لفرض ضريبة الاستيراد - نفس كمية القمح وكميات أقل من جميع السلع الأخرى غير أن هذا لا يمكن أن يبرر استنتاجنا بأن المجتمع قد ازداد فقراً بصفة عامة لأن هذا الاستنتاج يجب أن يقوم على أساس المقارنة بين المكسب والخسارة بالنسبة لمختلف الأشخاص . وعلى ذلك لن يكون في إمكاننا طبقاً لافتراض المتشككين أن نقول أن الذين حلت بهم الخسارة نتيجة لامتلاكهم قدراً أقل من النقود التي يمكن انفاقها فيما عدا الخبز قد فقدوا كثيراً مما كسبه منتجو القمح الذين حصلوا على أموال أو دخول أكبر بعد بيعهم للقمح .

وسينتهي الأمر بتوازن جديد بعد فرض الضريبة وهكذا يقول جميع المتشككين إن هذا التوازن لا يعتبر أفضل أو أسوأ من أي توازن آخر .

إن البروفيسور روبنز يصر على أن علم الاقتصاد لا يؤيد توازناً دون آخر وأنه ليس هناك غاية اقتصادية لأن علم الاقتصاد «محايد بين الغايات» وهو يعتقد أن علم الاقتصاد يهتم بالوسائل لا الغايات غير أن هذا القول غير واضح فهو لا يعنى أن علم الاقتصاد يصف ويشرح ما يحدث ولا يؤكد ما يجب حدوثه إذ أنه يؤكد بوضوح أنه في حالة وجود هدف معين مرغوب فيه تكون موارد الثروة في حالة معينة وتتطلب استخدامها استخداماً معيناً ولكن ما هي الأهداف التي يمكن أن توصف بأنها معطاة ؟ إنها طبعاً ليست مجرد أهداف فنية مثل بناء قنطرة في مكان معين ، ويجب توفير المواد اللازمة والتصميم اللازم لبنائها وغير ذلك من الأشياء لأن هذه ليست مشكلة اقتصادية ولكنها مشكلة فنية بحثية حتى في رأي الاقتصاديين المتشككين المحدثين . وإن كانت المشكلة الاقتصادية كأن لا بد من تحديد العمال اللازمين للعمل ومقدار رأس المال اللازم استثماره فيبدو أن علم الاقتصاد طبقاً لتعريف البروفيسور روبنز سيجيب على سؤالين عامين .

فقد يقول علم الاقتصاد أنه في حالة وجود هدف ثابت لانتاج مقادير معينة من السلع المختلفة فلا بد من وجود توزيع معين لرأس المال والعمال والأرض يكون أفضل توزيع لتحقيق تلك الغاية . ولو كان من الممكن انتاج ٥ مليون جالون من اللبن وخمسة ملايين من اطنان القمح باتباع تنظيم معين لرأس المال والعمل والأرض وإن تنظيمها آخر يكفل انتاج خمسة ملايين طن من اللبن وسبعة ملايين من القمح - ففي هذه الحال يمكن أن يقرر علم الاقتصاد أن التنظيم الثاني أفضل من التنظيم الأول .

وثانياً يستطيع علم الاقتصاد أن يقول أنه عندما يكون في الامكان ارضاء رغبات مستهلك ارضاء تاماً دون التأثير على رضا الآخرين فإن القياس بذلك سيكون مبرراً . ولو احتاج مستهلك واحد الى كمية اكبر من اللبن وكمية اقل من الفحم بنفس الاسعار التي يتم انتاجها بها دون التأثير على استهلاك أى مستهلك آخر فسيكون هذا التغير مبرراً اقتصادياً . . «والغاية» في هذين الحالين هي انتاج كميات معينة من السلع المختلفة وارضاء رغبات أكثر للمستهلكين دون تأثير على المستهلكين الآخرين .

ولكن لا يمكن أن نبرر اقتصادياً - طبقاً لتعريف المتشككين لعلم الاقتصاد - قولنا بأننا قد تمكنا من تحقيق افضل توزيع اقتصادى لموارد الثروة أو اكبر انتاج ممكن أو القول بأن توزيع موارد الثروة بطريقة معينة افضل من توزيعها بطريقة اخرى الا في حالين فقط لانه لا يمكن اصدار هذه الاحكام الا بالاشارة الى معيار معين مثل «الدخل الحقيقى الاجمالى للمجتمع» أو «صافى الناتج الاجتماعى» ولكن اذا اردنا أن نفكر على ضوء الحاجات الانسانية واذا انكرنا امكان المقارنة بين حاجات مختلف الافراد فان هذه المعايير تكون بلا معنى .

وبناء على افتراضات المتشككين لا يمكن التوصل الى رد منطقى على أية مشكلة اقتصادية عملية في المجتمع الا عندما تقرر افادة مجموعة من الافراد دون غيرها لان أى سلوك في نطاق السياسة الاقتصادية لا بد من أن يفيد عملياً بعض الناس ويضر البعض الآخر وبناء على هذه التعاريف لا يمكن أن ينجح الا اذا كان يزيد بعض الناس ثراء دون أن يزيد البعض الآخر فقراً .

ولا شك في أن بعض اصحاب النظريات الحديثة يقبلون هذا الراى ولكن هناك شكاً في أن يكون معظم الذين قد اتبعوا آراءهم قد رأوا أن علم الاقتصاد ينطوى على هذه المعانى .

وليس هذا الاستنتاج الاخير غير المتوقع استنتاجاً يندفع اليه كل اقتصادى يفكر في ارضاء الحاجات مع انكاره لامكانية مقارنة حاجات مختلف الناس . وقد يمتنع الاقتصادى أيضاً عن القول بأن أى مجتمع زاد غنى أو فقراً أو أن الدخل القومى الحقيقى قد زاد أو نقص فليس هناك تقدم أو تطور اقتصادى يمكن حدوثه عملياً كما لا يمكن أن يحدث أيضاً تدهور اقتصادى وذلك لان كل تغير اقتصادى كبير في المجتمع ينطوى على تقلص صناعات معينة ومعنى هذا نقص الدخل بالنسبة لعدد كبير من الافراد المشتغلين بتلك الصناعات فترة طويلة من الزمن .

وعلى ذلك لا نستطيع القول بأن المجتمع يتقدم اقتصادياً بصفة عامة الا اذا افترضنا أن الحاجات المرصاة بالنسبة للمجتمع بصفة عامة

تزيد على الحاجات التي لم نرضها بالنسبة لاصحاب الدخل التي تقلصت ولكن لو لم يكن في الامكان مقارنة رغبات مختلف الافراد فلا يمكننا افتراض ذلك عمليا لان التغيرات الاقتصادية التي تسفر عن زيادة مطلقة في دخول الافراد الحقيقية او عن نقص مطلق في دخولهم الحقيقية لا تحدث الا نادرا . وهكذا تدفعنا المبادئ التشكيكية السابقة الى التوصل الى استنتاجات هامة لو كانت تقترون بأية احكام اقتصادية او خلقية اخرى .

وقد ظل الاقتصاديون حتى الآن ينقسمون الى اولئك الذين يضعون افتراضات تتعلق بالعقل البشري لا يمكن قبولها عند بحثها واولئك الذين نظروا الى معظم الحجج الاقتصادية على انها عبث او جعلوا من هذه الحجج شيئا غريبا يثير الدهشة وذلك نتيجة لانكارهم لوجود ما يمكن ان نسميه بالحاجات الانسانية او بإمكانية المقارنة بهذه الحاجات ولهذا فهل من الممكن ان نصف الاساس النفسي الذي يقوم عليه سلوكنا الاقتصادي بأنه يتجنب لاختفاء الفلسفية من ناحية وبعد اساسا منطقيا. للتدليل الاقتصادي بصفة عامة ؟ وهل يمكننا ان نتقبل تمسك التقليديين بالمنافع والرضا والرفاهية كأساس لعلم الاقتصاد دون الوقوع في افتراضات خاطئة عن وحدات المنفعة ؟

على ذلك هل يمكننا ان نبرر منطقيا الاحكام الجماعية القيمة التي تصدرها على السياسة الاجتماعية أى الاحكام التي تصدرها على أولوية بعض الاعمال الاجتماعية على غيرها على حد تسميتنا لها الآن والتي تعمل المجتمعات في العالم الديمقراطي على اصدارها ؟

من الواضح ان الاستنتاجات القريبة تقوم على تقبلنا لافتراضين وهما ان السلوك الاقتصادي يعمل على ارضاء الحاجات وأن حاجات مختلف الافراد لا يمكن المقارنة بينها . وعلى ذلك فأننا مضطرون الى التخلي عن الافتراض الثاني وأن نرى ما اذا كان في الامكان التوصل الى استنتاجات منطقية من مجرد افتراضنا القدرة على المقارنة بين الحاجات، ثم نبحث في حالة عدم الوصول الى استنتاج معين مدى صدقنا في القول، بأننا نهتم بالحاجات دون غيرها .

الفصل الثالث

السعادة والاختيار

من المنطقي أن تؤمن بأنه على الرغم من عدم القدرة على قياس الحاجات كميا فمن الممكن المقارنة بينها من حيث الشدة أو القوة حتى إذا كانت هذه الحاجات تتعلق بأشخاص مختلفين . وربما كان من الخطأ منطقيا أن نفترض أن الباعث الوحيد للسلوك الانساني أو حتى السلوك الاقتصادي هو ارضاء الحاجات أو أن السعادة ليست الا عدم وجود الحاجات غير المرضاة . ولكن لنفترض اننا قد قبلنا هذه الافتراضات الآن فما هو مقدار التقدم الذي يمكن أن نحققه في سبيل تكوين فكرة عن الثروة والفقر والتقدم الاقتصادي ؟

وان كانت الحاجات تختلف من حيث الشدة وكان من الممكن المقارنة بين شدة الحاجات المختلفة مبدئيا فانه يبدو واضحا أنه من الممكن المقارنة بينها عمليا في ظروف استثنائية . وتنطوي حجة الاقتصادي المتشكك على إنكار القول بأن حاجة الرجل الجائع الى الخبز اقوى من حاجة المليونير الى الحصول على ثالث جهاز راديو . ولكن لماذا ينكر ذلك ؟ انه ينكر ذلك ببساطة لانه يرى أنه من المستحيل المقارنة بين حاجات مختلف الافراد . ولكن أو سلمنا بأن هذه المقارنات ممكنة مبدئيا ما كانت هناك حاجة الى إنكار ذلك . وقد نستنتج أن حاجة الانسان الجائع اكبر من حاجة الرجل الثرى بقدر كبير من اليقين .

وبذلك نتجنب ضرورة التعرض لمناقضات قد تثير الضحك . ولكن هل يمكننا أن نقيم معنى واضحا وايجابيا لمفهوم السلوك الاقتصادي . والتقدم الاقتصادي ؟

ولنفترض ثانية اننا أردنا أن نفرض ضريبة مرتفعة على الوارد من القمح لمصلحة فئة صغيرة نسبيا من منتجي القمح فلا شك في أن الاستهلاك الاجمالي من هذه السلع في المجتمع بصفة عامة سينخفض نتيجة لفرض الضريبة . ولكن هذا لا يعتبر معيارا كافيا في حد ذاته لان منتجي القمح سيحققون ثروات نتيجة لهذا القرار وسيسفر فرض الضريبة عن زيادة دخل منتجي القمح ومساعدتهم على ارضاء حاجات أكثر وخفض الخل بالنسبة لبقية افراد المجتمع مع ارضائهم لحاجات أقل . ولو ازدادت حاجات الاقلية قوة عن حاجات الاقلية فقد تدل بذلك على أن

المجتمع سيصاب بضرر ولن يفتنى نتيجة لهذا التغير . ولكن لو أننا
ضحينا بحاجات أقل قوة بالنسبة للأغلبية لفرض هذه الضريبة وأرضينا
حاجات أقوى بالنسبة للأقلية فكيف يمكننا القول بأن التغير مفيد أو
غير مفيد اقتصاديا ؟ ولو افترضنا أننا بتخصيص موارد ثروة معينة
لانتاج شيء من الأشياء سوف نرضى حاجات تافهة نسبيا لمليون شخص
وبتخصيصنا لنفس هذه الموارد لانتاج شيء آخر سنرضى حاجات شديدة
نسبية في حياة مائة فرد ، فأى اتجاه من الاتجاهين نختار ؟ .. لا يمكننا
أن نختار اختيارا عاقلا بناء على افتراضاتنا الحالية إلا إذا تمكنا من ضرب
عدد الأفراد في شدة حاجاتهم النسبية . ولكن لسوء لحظ لا يمكن أن
تجرى عملية الضرب إلا في الأرقام ، وقد اتفقنا من قبل على أن قوة
الحاجة لا تخضع لوحدات ثابتة . وعلى ذلك فإن افتراضنا بأن الحاجات
والرضا هي التي تتفق مع السعادة ، فمن المستحيل أن نتوصل إلى
اجابة منطقية على هذه الاسئلة لا عمليا فحسب بل مبدئيا أيضا .

هذا فضلا عن أننا لسنا على يقين من أن هذه الصعوبة الجديدة
لا تؤثر على المقارنات التي نجريها بين الحاجات المختلفة للفرد الواحد
والمقارنة بين حاجات مختلف الأفراد . فلو استطاع شخص من الأشخاص
— بقضائه لعطلة نهاية الاسبوع على شاطئ البحر — أن يرضى حاجات
كثيرة معتدلة بينما استطاع بالبقاء في منزله أن يرضى حاجات قليلة
وماسة فترى ماذا يقرر هذا الشخص ؟ .. ان الرد على هذا السؤال هو
أن هذا الشخص لا يستطيع أن يقرر شيئا بحسابه للحاجات فقط لان
عدد حاجاته وقونها لا يمكن تقديرها أو المقارنة بينها . فقد تكون إحدى
الحاجات أقوى من غيرها ولكن لا يمكن القول بأن حاجة معينة أقوى من
حاجتين أخريين وذلك لسبب بسيط هو أن هذه الحاجة لا يمكن أن
تعاذل في قوتها ضعف كل من الحاجتين .

ويوحى لنا عدم القدرة بإيجاد حل لهذه المشكلة بأن مجموعة
الافتراضات النفسية التي خلفها لنا الفكر الاقتصادي التقليدي غير
صحيحة أو بالأحرى غير كاملة .. ولذلك فقد يكون الاقتصادي
المتشكك مصيبا في رايه فيما يتعلق بهذا الموضوع . وقد افترضنا حتى
الآن أن الباعث الوحيد للسلوك الأنساني والهدف الوحيد للنظم الاقتصادية
وموضوع السعادة هو ارضاء الحاجات والرغبات ولم ننكر أن الناس
يتصرفون ويعملون من أجل بلوغ غايات خلقية أو جماعية ولكننا افترضنا
أنهم لا بد من أن يرغبوا في الحصول على أشياء معينة ليعملوا . ويدل
التفكير السليم على أنه لا يمكن تبرير الافتراض بأن أعمال الانسان
نتيجة للصراع القائم بين رغباته ، فربما كانت حاجة الظمان إلى الماء
أقوى حاجة له ، ولكن ربما كان في قدرتها أن يقرر عدم ارضائها — ولا
يرجع ذلك إلى مجرد الرغبة في تجنب عواقب الشرب لانه يبدو أنه من

الخطأ القول بأنه لا يقرر بنجاح عدم الشرب الا اذا زادت رغبته في الشرب .
فلا شك أن معظم الناس يقولون أن الانسان يتعرض لصراع عنيف بين
الرغبات المختلفة .

ويقوم تأييد هذا الرأي على أساس تشبيه الحالة السابقة الخاطيء .
بالاجسام والقوى المادية .

ولو كان الصراع بين الرغبات التي تتغلب فيه الرغبة الاقوى هو
الذى يحدد كل سلوك الانسان فما من معنى يمكن أن ينطوى عليه قولنا .
اننا يجب أن نفعل أى شئ من الاشياء أو نمتدح انفسنا أو ننحى باللائمة
عليها أو تؤنب انفسنا باعتبارنا طرفا في جميع أنواع سلوك التي نأتيها .
وهذا طبعا لا يكفي لاثبات خطأ النظرية لان الحجة القوية التي تثبت
خطأها تقوم على التجربة التي قد يرجع عهدها الى أيام افلاطون الذى
يؤكد أن الصراع بين الرغبات وحده لا يكفي لاننا عندما نقاوم رغبة
معينة فإن العنصر الذى يقاوم هذه الرغبة في دخيلة انفسنا لا بد أن يكون
شيئا آخر غير الرغبة لانه على الرغم من اجتذاب عنصر واحد في انفسنا
- وهو الرغبة في شيئين مختلفين - فلا يمكن أن نتعرض لقوة جاذبة
ولقوة مانعة في آن واحد أو بعبارة أخرى قد نرغب في الحصول على
الكريز والتوت الآن ولكننا لو رغبنا في الحصول على التوت وقررنا عدم
أكله فإن القوة التي تجبرنا على عدم أكله لا بد من أن تكون شيئا آخر غير
الرغبة . ويبدو أن هذه الحجج التي لا بد أن يكون كل منا قد قدرها على
ضوء تجاربه الخاصة تؤكد وجود قوة ارادية أو الرغبة لتعبر الذات على
الاقل الذات الانسانية كما نعرفها نحن - عن معارضتها للرغبات الفردية
وفي الحقيقة يبدو أن الافراد يبحثون انواعا مختلفة من السلوك تتضمن
رضاء رغبات مختلفة تخالجهم وتخالج غيرهم من الافراد ثم يختارون
لاى سبب من الاسباب القيام بسلوك معين دون غيره .

ويصدق هذا أيضا على كثير من القرارات التي توصف في العادة بأنها
اقتصادية بحتة . ولا شك في أنه عندما يبحث الانسان ما اذا كان سيأكل
برتقالا أو تفاحا فإنه يوازن رغبة برغبة أخرى بل ويصدر قرأه بناء
على مبدأ مقدار الرضى الحدى الذى يحصل عليه من البرتقال أو التفاح .
ولكن حتى في هذه الحال لا يقتصر الامر على وجود صراع بين الرغبات .
وفي حالة اصدار قرارات اقتصادية كثيرة يبدو أن اتخاذ هذه القرارات
لا يتوقف على الرغبات المتصادمة التي يفاضل بينها الانسان . فعندما
يقرر رب الاسرة اتفاق عشرة شلنات على شراء حذاء لابنائه دون
شراء السجائر لنفسه فهل يقرر حقيقة أنه عندما يشتري الحذاء لابنه
يشعر بسرور أكبر مما لو اشترى السجائر لنفسه ؟ وربما كنا اكثر دقة
لو قلنا أنه قرر وجوب شراء الحذاء . وعلى الرغم من أنه يرغب في

• شراء السجائر فيبدو أنه ليس من الضروري أن تكون هذه الرغبة أقوى من غيرها بحيث تدفعه إلى أرضائها . ويبدو أن تقديره الحسابي للطلبات لا يتم إلا إذا كان يصدر مجموعة محددة من قرارات .

ولا يمكن أن تكون السعادة في أرضاء أقوى الرغبات . ويفض النظر عن استحالة إخضاع الرغبات لقياس حسابي فمن المستحيل أن نقول . أن الظمان سيشعر بالسعادة في أرضاء أقوى رغباته أو أن أسعد الناس هم الذين يتركون أقل عدد من الرغبات دون أرضاء . وكثيرا ما قيل أن القديسين والفلاسفة أنفسهم يسعون لأرضاء أقوى رغباتهم مثلهم في ذلك مثل غيرهم من الأفراد وأن الفارق الوحيد هو أن رغباتهم تختلف عن رغبات الناس . فحقيقة أن القديسين قد تحدثوا عن الحق بكل عواطفهم ولكن تفسير حياة القديس على أنها مجرد انتصار للرغبات القوية على الرغبات الضعيفة يعتبر بلا شك انحرافا عن الحقيقة ومع ذلك فقد يكون القديس سعيدا بمنتهى السهولة . ولذلك فيبدو أن تحقيق الإنسان للسعادة ممكن على الرغم من أن أرضاء الرغبات ليس الغاية الوحيدة من سلوكه .

وبالإضافة إلى ذلك فقد يحرم الإنسان من السعادة بتثبيط حاجة قد لا يظن إليها هو نفسه . وهكذا فإن بعض الذين يسكنون الأحياء القدرة لا يرفضون مغادرة مثل هذه الأحياء فحسب بل أنهم قد يرغبون في البقاء في هذه الأحياء . وتدل التجربة عادة على أنهم بمجرد مغادرتهم لهذه الأحياء يشعرون بسعادة أكبر مما كانوا يشعرون بها وهم في هذه الأحياء . وبالمثل فقد يشعر الإنسان بأرضاء حاجة معينة بعد حصوله على شيء ما لم يكن يشعر بالحاجة إليه أو لم يكن لهذه الحاجة وجود من قبل .

ولا شك في أن الذي يتجنب شتى أنواع الصراع الداخلي ويرضى بقدر الامكان جميع الرغبات التي يشعر بها يكون سعيدا إلى حد ما ولكنه لو شعر برغبات جديدة وأرضائها فربما كان أكثر سعادة . . وهذه الحقيقة هي التي دفعت الناس إلى الاهتمام بأرضاء الحاجات دون الرغبات . ولو كانت الرغبات الواهية والرغبات غير الواهية تحقق الرضا فقد يكون من المعقول أن نفترض أننا نختار اتباع رغبة دون أخرى على أساس إخضاع الرضا لعمليات حسابية . ولكن للأسف فإن شدة الرضا لا تكافئ دائما شدة الرغبة المرصاة ولا سيما عندما لا نشعر بالرغبة عن وعي . وليس هناك أية عملية حسابية تمكننا من موازنة الحاجة غير الواهية التي تحقق قدرا بسيطا نسبيا من الرضا . ولذلك يبدو أن الناس لا يمكنهم أن يصدروا قراراتهم بناء على احتساب مقدار الرضا الذي يمكن أن يتحقق .

وعلى ذلك فيجب ألا نحدد غرض النظام الاقتصادي والقرارات الاقتصادية تبعا لارضاء الرغبات بل تبعا للقدرة على توفير السلع النادرة بالضرورة لتحقيق السعادة .

وسوف يتضمن تحقيق السعادة طبعا ارضاء الرغبات والحاجات ولكنه لن يقتصر على ذلك كلية . فالقرار العاقل الذى يتخذه الفرد يتضمن توزيع موارد الثروة النادرة من أجل بلوغ غاية السعادة ويتضمن مدى تقدمه الاقتصادى للاقتراب نحو هذه الغاية .

والمقصود بموارد الثروة تلك الوسائل التى تؤدي الى السعادة أو بعض أجزاء السعادة التى توجد بكميات غير كافية بحيث لا يمكن الإنسان من الحصول على كل ما يرضى رغباته . وتستثنى من هذه الموارد الأشياء الحرة مثل الماء والهواء ومجموعة الحالات النفسية والخلقية التى قد يكون من الصعب التوصل إليها - وإن كان امتلاك الشخص لها لا ينطوى على دفع شخص آخر الى الفقر .

ولا يمكن اعتبار أى مجموعة من هذه المجموعات نادرة بمعنى الندرة الاقتصادية . وعادة ما تحرم الحاجة إليها الإنسان من السعادة ولكنها لا تجعله فقيرا . أما الذى يدفعه الى الفقر هو حرمانه من تلك الأشياء التى يحتاجها ولا يستطيع الحصول عليها لاحتياج أشخاص آخرين لها أيضا . ونحن نعى بالفقر الحاجة الى هذا النوع من السلع النادرة وبالثروة تملكها وبعدم المساواة الاقتصادية تملك نصيب من هذه السلع غير متساو مع غيره من الانصبة .

وربما كنا أكثر دقة لو تحدثنا عن الأجزاء النادرة من السعادة - لا الوسيلة المؤدية لها لان سعادة الإنسان تتوقف على أشياء مختلفة وفى بعض الأحيان لا تكون الوسائل وحدها نادرة بل تكون الغاية نادرة أيضا وقد يكون الغرض الرئيسى فى حياة الإنسان امتلاك صورة معينة أو تحقيق طموح معين . وربما كانت هذه أشياء لا يمكن أن يمتلكها أو يتمتع بها سوى شخص واحد . وفى هذه الحال تكون الغاية نادرة وتكون جزءا من سعادة الإنسان لا وسيلة تؤدي الى السعادة .

ومن ناحية أخرى هناك قليل من الأفراد لا تتوقف سعادتهم على تملك أى شيء من الأشياء النادرة - ومن هؤلاء الأفراد السحاذون السعداء والأغنياء المنبرمون والمتدمرون والمجانين والقديسون .

ورغم صدق كل ذلك ، فجدير بالاهتمام أن ندرك أن السعادة بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأفراد تتوقف على امتلاك أشياء معينة بسيطة ، يرغبها جميع الناس . فالغذاء والملبس والسكن أشياء ضرورية لتحقيق السعادة بالنسبة للأغلبية العظمى وربما كانت السعادة فى معظم

والأحيان تتوقف على ارضاء الرغبات وربما كانت الاشياء المرغوب فيها في كثير من الأحيان هي السلع المادية النادرة . أليس هذا هو السبب الذي من أجله ساد الاعتقاد بأن علم الاقتصاد لا يعنى بشئ سوى انتاج السلع وارضاء الرغبات ؟ أوليس هذا أيضا هو السبب الذي جعل ثروه المجتمع تصور على أنها تدفق السلع المادية سنويا والذي جعل الناس ينظرون الى أية كمية من النفوذ على أنها تمثل مقدارا معيناً من القيمة الاقتصادية بالمعنى المجرد ، ولو افترضنا أن معظم الوسائل التي تؤدي الى السعادة متماثلة بالنسبة لمعظم الافراد وانها تتألف في معظم الأحيان من سلع يمكن انتاجها فاننا نكون صادقين الى حد كبير في تصوير التقدم الاقتصادي على أنه عرض لكمية متزايدة من السلع المادية للأفراد الذين يرغبون في الحصول عليها .

وينطوي على قدر كبير من الصديق قياسنا « للتقدم الاقتصادي » في المجتمع بالزيادة الحالية في انتاج سلع أساسية معينة كما اضطر المؤرخون الاقتصاديون الى هذا السلوك عمليا رغم ميل أصحاب النظريات الاقتصادية الى استنكار هذا الاجراء مبدئياً . بل ربما كان من المعقول الى حد ما أن نقيس الفرصة التي تتاح للناس لتحقيق السعادة بحجم دخلهم النقدي .

وعلى الرغم من أن هذا يجعل في امكاننا أن نفهم السبب الذي جعل ارضاء الرغبات وانتاج السلع يعتبران عادة معادلين للتقدم الاقتصادي كما من اجابة شافية عن كيفية قيام هذا التقدم عندما يكسب بعض الاشخاص على حساب غيرهم .

وبتعريف الثورة بأنها امتلاك الوسائل المؤدية الى السعادة أو امتلاك أجزاء منها يمكننا أن نضع مفهوما معقولا للثروة أو الفقر بالنسبة للفرد . ولكن هل نستطيع أن نطبق نفس الشيء على المجتمع بصفة عامة ؟ ..

يبدو أننا لا نستطيع ذلك نظرا لبقاء الصعوبة القديمة فكل تغير اقتصادي يضمن زيادة في سعادة الناس على حساب سعادة شخص آخر . وما لم نستطع مضاعفة عدد الاشخاص بتغيير درجات السعادة فاننا لا نستطيع أن نقول ان هذا التغيير أفضل أو أسوأ اقتصاديا من ذلك التغيير أو أن هذا المجتمع أكثر شأ من ذلك المجتمع أو أنه من الممكن تبرير أية سياسة اقتصادية لأنه لو أمكن قياس درجات الرغبة بطريقة حسابية فليس من الممكن قياس درجات السعادة ..

والواقع أننا لا نشك في أن المجتمع الذي تتاح لكل فرد فيه القبرة على أن يحقق الرضا أفضل من المجتمع الذي يكون معظمه من المعدمين والقليلون هم الاغنياء .

ولا نشك في أنه من الممكن تبرير السعادة بالنسبة لعدد كبير من الاشخاص الذين لا يحصلون الا على القليل من السلع على حساب قليل من الافراد الذين تتوفر لديهم السلع المختلفة . ويوافق كل فرد مثلاً على أنه

من الصواب أن نلقى الضريبة التي ظلت تزيد الاقلية العاطلة المتصمة ثراء وجاها على حساب قطاع كبير من الكادحين في المجتمع .

ولا جدال في أنه من الحماسة انكار هذه الحقائق فما دامت لا تتخذ من قياس الرغبات أو السعادة حسابيا أساسا منطقيا تقوم عليه فما هو الأساس المنطقي الذي تتخذه لها ؟ ..

ان هذه أحكام مباشرة تتعلق بالقيمة ، مثلها مثل أية أحكام أخرى ، فنحن نلقى نظرة بسيطة على أحد المجتمعات ثم نصفه بأنه حسن أو سيء أو بأنه أفضل أو أسوأ من غيره من المجتمعات . ولا يمكن طبعاً أن تقوم صلاحية الأحكام المتعلقة بالقيمة بالنسبة للأشخاص الذين يرفضونها . ولكن من الممكن أن نشير إلى هؤلاء الناس على أنهم لو أبدوا هذا الرفض فإنهم سيعجزون عن تكوين فكرة شاملة عن فقر المجتمع أو ثروته أو تقدمه الاقتصادي أو التوزيع المعقول لوسائل السعادة .

ومن الممكن أن يوصف التغير الاقتصادي الذي ينفع كل شخص يؤثر فيه دون صعوبة بالتقدم الاقتصادي ويمكن الموافقة عليه بناء على أسباب اقتصادية بحثة .. أما التغير الذي يشري بعض الناس بينما يزيد البعض الآخر فقراً فلا يمكن أن نقره أو نستنكره ببساطة لأنه بناء على هذا الافتراض لا يمكن أن نصور أي تدليل منطقي تقاس به درجة الرغبة والسعادة حسابيا بالنسبة لعدد الرغبات أو عدد الأفراد .

ولابد من أن تكون جميع التغيرات الاقتصادية تقريباً وجميع القرارات التي تتخذ لاستخدام موارد الثروة لأجل غاية معينة دون غيرها من نفس هذا النوع ولابد من أن تتبع الدولة التي تفاضل بين رفاهية جماعات الشعب المختلفة معياراً آخر غير مقياس الرغبات والسعادة حسابيا . والمعيار الوحيد الممكن اتباعه للاختيار الجماعي هو الحكم المباشر على أن هذه الحالة الاجتماعية مثلاً أفضل من تلك الحالة .

وبتحليل المشكلة فإنها تزداد سهولة . وقد نقول ان هدف الفرد هو تحقيق السعادة لا مجرد ارضاء الرغبات وان غاية النظام الاقتصادي لابد من أن تتكيف طبقاً لهذه الغاية ولكن الحقيقة تظل ثابتة وهي أن معظم الناس سيفتشون عن السعادة في ارضاء للرغبات المادية البسيطة بينما يسعى البعض إلى تحقيق مثل جمالية تقشفية وفكرية .

وقد يتساءل أحد عما إذا كان من الضروري تخصيص موارد الثروة لتحقيق غاية معينة دون غيرها . ولكن عند الإجابة على هذا السؤال لابد من الأخذ في الاعتبار بأن غاية معينة أكثر قيمة من غيرها من الغايات ولذلك مثلاً يمكن الإجابة على السؤال عما إذا كان التقدم الاقتصادي يرضى رغبة معينة دون غيرها في هذه الحال دون إصدار أحكام تعتمد على القيم .

ولذلك فمن الممكن أن نتبين مدى عدم واقعية المجادلات التقيدية التي تقوم بين الذين سعوا إلى تأييد نظام اقتصادي أو استنكاره بسبب انطوائه على مبدأ معين .

وكان الذين يبررون الرأسمالية الحرة بسبب الانسجام بين الفرد والمصلحة الذاتية الاجتماعية والذين استنكروها بسبب تحقيق « القيمة الفائضة » يوجهون أسئلة تنطوي على جانب كبير من الغموض والشك . وكانت اجاباتهم لا تقل غموضا أو شكاً بغض النظر عن صحة حججهم أو خطئها . والحقيقة الثابتة هي أنك لا تستطيع أن تحكم على النظام الاقتصادي أو الاجتماعي الا بالنظر الى النتائج التي يحققها . فلو كنت تريد تبرير وجود رأسمالية القرن التاسع عشر أو تستنكرها فلن تفعل ذلك بأن تثبت أن كل فرد كان ينعم بالحرية الاقتصادية أو أن الربح أو الفائدة كانت تدفع للرأسماليين ولا يمكن تبرير الرأسمالية أو استنكارها بمجرد اجراء مقارنة مباشرة بين المجتمع بصفة عامة في بداية القرن وآخره أو بتقدير الحالة التي يمكن أن يصبح عليها المجتمع لو كان هناك نظام آخر . وبالمثل لابد من أن تقوم الاجابة على بعض الأسئلة الخاصة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية على أساس المقارنة بين النتائج التي يحتمل أن تسفر عنها كل حالة من الحالات وهذه بالطبع هي المقارنة التي يقوم بها تقريبا جميع النقاد والمدافعون عن النظم الاقتصادية . فهم يتحققون من النتائج ويصفونها بأنها حسنة أو سيئة وتنشأ الخلافات بينهم عن الحقيقة التالية وهي أنهم لا ينظرون الى الحقائق بدقة ولا يلقون عليها نظرة عامة .

وعلى ذلك نستنتج بسهولة أنه لا يمكن أن يتم تحديد فقر الفرد أو غناه الا بأنه عبارة عن توافر أو نقص الاشياء التي تكون نادرة وضرورية لتحقيق السعادة وان التقدم الاقتصادي في المجتمع أو تدهوره لا يمكن اثباته الا باصدار حكم يقوم على أساس القيمة بأن احدى حالات المجتمع بصفة عامة أفضل من حالة أخرى . وبالمثل لابد من أن يقوم القرار الخاص بتخصيص موارد الثروة الانتاجية لارضاء حاجات فئة معينة على أساس الحكم بأنه من الأفضل ارضاء هذه الحاجات دون غيرها ويصبح الحكم الخاص بطريقة توزيع موارد الثروة الانتاجية بين مختلف طرق الاستخدام حكما على القيمة بمجرد أن يؤثر على المجتمع لا على الفرد .

وقد يرى البعض ان هذه الاحكام ساحقة أو موجزة « أو غير علمية » ولكن الحقيقة انها الأساس المنطقي الوحيد للقرارات الاقتصادية والاجتماعية التي نتخذها والتي يجب أن نتخذها كل يوم ولذلك فقيما يلى المبدأ المنطقي الوحيد الذي يقوم عليه التنظيم الاقتصادي في المجتمع المتمدين :

لابد من أن يعبئ المجتمع نفسه - عن طريق هيئاته النيابية - قدراته على اصدار الحكم العاقل والاختيار السليم . وبهذا فقط يمكن موازنة كل حاجة من حاجات الانسان المتعددة بغيرها من الحاجات وبذلك فقط تصبح لها قيمتها الانسانية الحقيقية .

ان المعيار الاعمى وغير الانساني الذي ينطوي عليه النظام الرأسمالي لا يناسب المجتمع الانساني المتمدين لا لشي الا لانه لا يمكن أن يوازن بين حاجات الرجل أو المرأة ببعضها البعض . وهذا هو الاستنكار الاخير الذي يوجه الى الحرية الاقتصادية غير المقيدة والتبرير الجوهري للديمقراطية والمصدر الاخير للسياسة الاشتراكية والتفكير الاشتراكي .

الفصل الرابع

حقائق عدم المساواة

من أجل أن نحكم على المجتمع أو النظام الاقتصادي حكما صحيحا بناء على نتائجه فلا بد من أن نكون على بينة - قبل الحكم على نظام الحرية الاقتصادية - من مظاهر هذا النظام . فكيف يتم توزيع الدخل القومي في ظل نظام الحرية الاقتصادية ؟ وما هي درجة الفقر أو عدم المساواة التي يسفر عنها هذا النظام ؟ .

وتتوقف أشياء كثيرة على الإجابة على هذه الأسئلة وتتوقف صلاحية المذاهب السياسية المختلفة على الإحصائيات الفعلية لتوزيع الدخل القومي أكثر مما يظن الأشخاص الذين يعتنقون هذه المذاهب .

ويعتقد كثير من المحافظين أنه على الرغم من وجود بعض عوامل عدم المساواة فهي ليست واضحة كما لا يمكن تجنبها وأنه على الرغم من وجود الفقر الشديد إلى حد ما فإن وجوده وسببه استثناءان . ويعتقد الشيوعيون أن المجتمع كله يعيش فعلا في فقر شديد باستثناء أقلية ضئيلة تنعم بأسباب الترف .

وتختلف أجوبة الناس كثيرا عند الإجابة على سؤال يتعلق بنسبة الذين يعيشون في مستوى معيشة العمال . وباختلاف هذه الأجوبة تختلف أيضا الآراء السياسية التي يؤمن بها الذين يجيبون على الأسئلة ويحكم معظمنا على المجتمع بالنتائج التي يحققها . غير أن الذين يقطنون إلى هذه النتائج هم قلة بيننا .

قضية الاشتراكية « ج ١ »

١ - توزيع الدخل في بريطانيا :

من الممكن تأكيد الحقائق واعطاء صورة دقيقة عن توزيع الدخل النقدية وحركة الدخل الحقيقية المطلقة والنسبية في خلال السنوات الأخيرة من بريطانيا والولايات المتحدة . فالجدول الأول يوضح كيف يقسم الدخل القومي السنوي في بريطانيا إلى أقسام رئيسية هي : الأجور فالمرتبات فالريع والفائدة والارباح ؟ وهو من تقدير المستر كولن كلارك والجدول التالي مأخوذ عن كتاب « الدخل القومي والاتفاق القومي »

وهو يوضح حقيقة هامة هي أن اجمالي الربح والارباح حتى اثناء الحرب كان مساويا لاجمالي الاجور على الرغم من توزيع اجمالي الاجور طبقا على عدد اكبر من عدد الافراد الذين توقع عليهم الارباح . وحتى قيام الحرب العالمية الاخيرة كان نصيب اصحاب الاجور من الدخل القومي السنوي الاجمالي البالغ قدره ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر. ٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ر. كان حوالي ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيها بينما كان نصيب اصحاب الاملاك حوالي ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيها ونصيب المرتبات حوالي ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيها . وبلغ نصيب الربح والفائدة والارباح حوالي ثلث مقدار الدخل القومي كله بينما زاد نصيب الاجور عن ذلك المقدار قليلا وكان الباقي من نصيب المرتبات ، وبلغ حوالي ربع الدخل القومي

	١٩٤٤	١٩٣٨	١٩٣٥	١٩٣٢	١٩٢٩	١٩٢٤	١٩١١
الاجور	٢٩٣٠	١٧٣٥	١٥٢٠	١٣٣٣	١٤٨٦	١٣٩٩	٧٢٨
	%٣٥ر٢	%٣٧ر٦	%٤٠ر٥	%٤١ر٥	%٤١ر٨	%٤٢ر١	%٣٩ر٥
المرتبات	١٤٧٣	١١٠٠	٩٣٧	٨٩٠	٩٤٤	٨٤١	٢٨٨
	%١٧ر٧	%٢٣ر٨	%٢٥ر٧	%٢٨ر٣	%٢٦ر٦	%٢٥ر٤	%١٥ر٦
الارباح	٢٣٧٦	١٣٢٦	٩٤٩	٥٩٠	٨٢١	٨٣٤	٦٢٣
والقوائد	%٢٨ر٥	%٢٨ر٧	%٢٥ر٤	%١٨ر٨	%٢٣ر١	%٢٥ر١	%٣٣ر٨
الربح	٣٨٤	٣٨٠	٣٣٩	٣٢٥	٣٠٢	٢٤٦	٢٠٣
	%٤ر٦	%٨ر٢	%٩ر١	%١٠ر٤	%٨ر٥	%٧ر٤	%١١ر١
مصاريف القوات	١١٧١	٧٨					
	%١٤ر٠	%١ر٧					

توزيع الدخل الشخصي

١٩٤٢		١٩٢٩		مقدار الدخل
الدخل الاجمالي بالمليون	العدد « بالالاف »	الدخل الاجمالي بالمليون	العدد « بالالاف »	
١٧٠	٨	٢٢٨	١١٠	الدخول الاكثر من ١٠.٠٠٠ ج
٣٦٦	١٠٢	٣٣٨	١٠٠	من ٢٠٠٠ ج الى ١٠.٠٠٠ ج
٤١٣	٢٩٥	٢٣٥	١٩٥	من ١٠٠٠ ج الى ٢٠٠٠ ج
٧٤٠	١١١٠	٣٠٦	٤٨١	من ٥٠٠ ج الى ١٠٠٠ ج
١٨٥٤	٥٥٠٠	٤٠٢	١٢٤٩	من ٥٠ ج الى ٥٠٠ ج
٥٣٤٧	٨٠٠٠	١٠٠٩	٥٨٢٧	من ١٢٥ ج الى ٢٥٠ ج
	٥٦٠٠	١١٧٠	١١٨٠٠	اقل من ١٢٥ ج
٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٧٤٠	١٩٦٥٢	الاجمالي

والأهم من ذلك كله هو موضوع توزيع الدخل القومي على الأفراد ويدل الجدول السابق على عدد الأفراد الذين تم تقسيم الدخل القومي بينهم حسب الطبقات المختلفة والمبالغ التي حصلوا عليها من الدخل .

ومن المعقول أن نعتبر مبلغ ٢٥٠ جنيها الحد الأقصى لدخول الطبقات العاملة قبل الحرب الأخيرة ، ويتفق هذا بصفة عامة مع الحدود القصوى التي بلغتتها المشروعات الصحية والتأمين ضد البطالة ومع المستوى الذي اعتبر احسن مستوى لاجر العامل أما الآن فقد بلغ عدد الاشخاص الذين يحصلون على دخل يزيد على ٢٥٠ جنيها حوالي ١٧٦٠٠٠٠٠٠ بينما بلغ مجموع الاشخاص الذين يحصلون على دخول حوالي ٢٠ مليون شخص . وواقع انه في عام ١٩٢٩ كان هناك حوالي ١٧٦٠٠٠٠٠٠ شخص يعملون كعمال في إنجلترا وكان كل منهم يحصل على ٢٥٠ جنيها أو اقل من ذلك وحوالي ٢٣٠٠٠٠٠٠ من الأسر المتوسطة أو اصحاب رؤوس الاموال التي تزيد دخلها على ٢٥٠ جنيها ، أي في ذلك الوقت كان ٩٠ ٪ من مجموع الافراد العاملين من الطبقة العاملة .

ولعل هذه الأرقام تمثل أوضح تعليق على المجتمع الصناعي الحديث فمن الخطأ في هذا المجتمع بصفة عامة أن السكان يتألفون من مجموعة كبيرة من الاشخاص ذوي الدخل المتوسطة وعدد قليل من الأثرياء يعيشون في مستوى أعلى من مستوى الطبقة المتوسطة وعدد قليل من الفقراء المدقعين دون ذلك المستوى . ومن الخطأ ايضا أن نقول ان الطبقة العاملة تمثل نصف المجتمع أو ثلثيه وأنه لابد من موازنة مصالحها بمصالح الطبقات المتوسطة في تحديد الاجراءات السياسية . ومن الخطأ أيضا أن نقول ان المجتمع يتألف من اقلية ساحقة من المعدمين واقلية ضئيلة تنعم بالترف والبذخ دون أن يكون بين هاتين الطبقتين طبقة متوسطة . . فالحقيقة انه كان في بريطانيا قبل الحرب الأخيرة ١٧٦٠٠٠٠٠٠ شخص يمثلون الطبقة العاملة - ولا يعني ذلك انهم جميعا من العمال اليدويين - من بين العدد الاجمالي للأفراد العاملين في المجتمع البالغ عددهم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ شخص أي أن عددهم بلغ تسعين في المائة من عدد الاشخاص العاملين ، وكان من بين هؤلاء ١٢ مليون شخص يحصلون على دخل لا يكفل لهم الا الحياة في مستوى حد الكفاف .

وكانت هناك مجموعة اخرى صغيرة وهامة يبلغ عددها حوالي مليوني شخص يتراوح بين ٢٥٠ جنيها و ١٠٠٠ جنيها سنويا وهي الطبقة الوسطى أو طبقة اصحاب المهن . وأخيرا كانت هناك مجموعة صغيرة جدا يبلغ عددها ٣٠٠٠٠٠٠٠ شخص تضم الاشخاص فاحشي الثراء الذين كانت دخولهم تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي الاجمالي

وهكذا كان المجتمع الانجليزي يمثل الفقر وعدم المساواة الشديدة بوضوح . اما الفقر فيدل عليه عدد الاشخاص الذين يقل دخلهم عن ١٥٠ جنيها سنويا والبالغ عددهم ١٢ مليون شخص . وجدير بالذكر ايضا ان الكثيرين من هؤلاء الاشخاص العاملين كانوا يمثلون اسرا باكملها . . ويتضح مدى عدم المساواة في عبارة مستر كولن كلارك التائية « عندما نتحدث عن السنوات ما بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٥ يمكننا ان نقول

أن عتبر أجمالى عدد السكان العاملين الذين تزيد دخولهم على ٢٥ جنيهها كانوا يحصلون على ٤٢٪ من المجموع الكلى للدخول الشخصية أو أقل من النصف لو ادخلنا فى اعتبارنا أن الجزء الأكبر من الدخل غير الشخصية . على شغل أرباح الشركات التى لم يتم توزيعها - كانت لصالح الأغنياء .. وهكذا فإن طبقة ضئيلة من الأفراد تضم ١٥٪ من السكان الذين تزيد دخولهم على الالف جنيهه كانت تحصل على ٢٢٪ من المجموع الإجمالى للدخول الشخصية »

وهكذا فإن ٩٠٪ من السكان فى المجتمع الصناعى الانجليزى الحديث كانوا يقومون بجميع انواع النشاط فى عام ١٩٢٩ مقابل نصف الدخل فقط .

ويوضح مستر كولن كلارك أيضا أنه بينما كان ١٣٧٪ فقط يعيشون فى أقل المستويات فى المجتمع فإن هذه الطبقة تنجب ما لا يقل عن ٢٥٣٪ من مجموع المواليد .

وربما كانت هذه هى أهم الحقائق المتعلقة بالمجتمع والقائمة على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية المتمثلة فى عبارة « دعه يعمل » . ولاشك فى أن نسبة الأطفال فى الدولة من بين الأسر العاملة مرتفعة ومما لاشك فيه أيضا أن هؤلاء الأطفال فى ظل نظام الحرية الاقتصادية لا يحصلون على الفداء الكافى .

كان هذا هو حال توزيع الدخل فى بريطانيا ، ومن الضرورى أيضا أن تعرف ما إذا كان التوزيع يتغير ومدى اتجاه هذا التغير . ويسود الاعتقاد القائم - فيما يبدو على أساس الملاحظة الشخصية - بأن مستوى المعيشة أو بعبارة أخرى « متوسط الدخل الحقيقى للفرد » أخذ فى الارتفاع تدريجيا منذ منتصف القرن الماضى . وهذا هو اعتقاد الإحصائيين لو أننا قسنا الدخل الحقيقى بمقادير السلع والخدمات الإجمالية التى يتم استهلاكها وأخذنا فى اعتبارنا التغيرات التى تطرأ على تقديرات الأفراد أو على توزيع الدخل . ولقد يستنتج سير وولتر ليتون ومستر جيوفرى كورنر حسابيا رقما قياسيا للأجور الحقيقية أى متوسط الاستهلاك الفردى بالنسبة للطبقة التى تحصل على الأجور . وهناك طبعنا اعتراضات نظرية وأحصائية كثيرة على هذا الرقم لقياسى ولكنه على أى حال يعطى أفضل التقديرات العملية للتغيرات التى تطرأ على مستوى المعيشة بالنسبة للعمال . وقد ارتفع الرقم القياسى الخاص بالبطالة من ١٠٠ فى عام ١٨٥٩ إلى ١٣٢ فى عام ١٨٧٥ ثم انخفض إلى ١٢١ فى عام ١٨٧٩ ثم ارتفع إلى ١٧٩ فى عام ١٩٠٠ وانخفض إلى ١٦٩ فى عام ١٩١٤ ثم ارتفع إلى ٢٠٢ فى عام ١٩٢٠ وتقلب كثيرا ثم وصل إلى ٢٠٢ فى عام ١٩٣٣ . وتؤكد هذه الأرقام الرأى القائم على الملاحظة الفردية والقائل بأن الدخل الحقيقى للعمال فى خلال المائة عام الأخيرة قد تحسن كثيرا وأن جزءا كبيرا من هذا التحسن قد حدث أثناء اضطرابات فترات الحرب . ويعبر سير وولتر ليتون ومستر كورنر عن اعتقادهما بأن متوسطات الدخل الحقيقية بالنسبة للعمال ارتفعت نسبيا فيما بين عامى ١٩٢٩

و ١٩٣٢ على الرغم من ازدياد البطالة الهائل . ولو كان الكلام صحيحا فان دخلهم الحقيقي في عام ١٩٣٧ لابد من أن يكون قد ارتفع عما كان من قبل نتيجة لانخفاض البطالة .

ولكن ارتفاع مستوى المعيشة الذي لاجدال فيه لا يثبت أن توزيع الدخل القومي أصبح الآن أكثر عدالة عما كان منذ مائة عام مضت فقد يكون هذا الارتفاع نتيجة لزيادة اجمالي الدخل الذي تم توزيعه . وجدير بالذكر ان نصيب العمال من الدخل القومي في عام ١٩٣٥ اقل بكثير من نصيبهم قبل ذلك التاريخ بمائة عام . ففي عام ١٨٦٠ كان نصيب الاجور من الدخل القومي ٥٥٪ بينما انخفض في عام ١٩٣٥ الى حوالي ٤٠٪ . ويرجع هذا الى حد ما الى تحول بعض العمال الى موظفين وتقاضيهـم المرتبات بدلا من الاجور ولذلك فان عدد الاشخاص الذين كانوا يحصلون على المرتبات زاد من ٣١٤٠.٠٠٠ في عام ١٩١١ الى ٣٤٢٠.٠٠٠ في عام ١٩٢٩ . ولكن هذه الحقيقة لا تمل كل الزيادة في دخول اصحاب المرتبات لان جزءا كبيرا من هذه الزيادة يرجع بلا شك الى تحول الكثيرين من المشروعات الخاصة الى مشروعات الدولة وتقاضيهـم للمرتبات بدلا من الاجور . وعلى ذلك فان زيادة نصيب المرتبات لا يمثل باى حال من الاحوال ارتفاع مستوى المعيشة بالنسبة للفقراء .

تري الى اى حد اثرت التغيرات الاقتصادية الضخمة التى حدثت اثناء الحرب الاخيرة في توزيع الدخل ؟ تدل الحقائق على ان التوزيع الاولى للدخل لم يتغير كثيرا نحو تحقيق مساواة اكبر حتى اثناء الحرب غير ان التغير الكبير والواضح في الدخل الحقيقية كان يرجع الى الضرائب واجراءات تحديد السلع التموينية .

وهل حدث اى تغير خطير في عوئمل عدم المساواة في توزيع المال منذ عام ١٩٣٠ ؟ لقد حدث تغير بسيط جدا حتى عام ١٩٣٩ نتيجة لتأثير ضرائب الشركات اثناء فترة السلام ونتيجة لتجميع رءوس الاموال . ومنذ عام ١٩٣٩ حدث تغير كبير في نسبة الطبقة العاملة من اصحاب المدخرات الصغيرة . وحدث تغير كبير ايضا فيما تحزره طبقة اصحاب الاملاك من سندات الحكومة .

ورغم كل ذلك فلم ترتفع معدلات ضرائب الشركات كثيرا او بنسبة كافية الى ان تولت الحكم حكومة العمال في عام ١٩٤٥ . ولذلك فلا يمكن ان نفترض انه حدث تغير في توزيع الممتلكات نتيجة للحرب الاخيرة اكبر من ذلك التغير الذى حدث فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٨ .

وقد يدل البعض على انه بغض النظر عما توضحه الاحصائيات الخاصة بالدخول والاملاك فقد تم توزيع الدخل من جديد في خلال الخمسين عاما الماضية عن طريق نظام الضرائب والخدمات الاجتماعية . ويؤمن عدد كبير من البريطانيين بما في ذلك الكثير من الاشتراكيين بهذا المبدأ ايضا . ولكن لعله مما يثير الدهشة حقا ان نحدد انه لم يحدث اى توزيع جديد للدخل حتى عام ١٩٣٩ وهذا ما يبينه بحثنا للحقائق دون تحيز .

وتبعة سؤل ان يجب الاجابة عليهما . اولا - الى اى حد اعيد توزيع
لدخل القومى عن طريق الضرائب والخدمات الاجتماعية قبل الحرب ؟
وثانيا - الى اى مدى يحسن وضع العمال او ربما تضاء نتيجة للسياسة
المالية العامة في خلال الخمس وعشرين عاما الماضية . وقد كان مدى إعادة
توزيع الدخل في الميزانية قبل عام ١٩٢٦ يتوقف لا على كيفية انفاق
النقود بل كيفية الحصول عليها . ويسود الاعتقاد فما يبدو بين طبقات
اصحاب الاملاك بأن الايرادات القومية جميعا قد زادت نتيجة لضرائب
الدخل والضرائب الاضافية وضرائب الشركات . ولكن الحقيقة ان ثلاثة
اسباع هذه الزيادة نتيجة للضرائب غير المباشرة ، والمعروف ان الضرائب
غير المباشرة تمثل عبئا يثقل على كاهل الفقراء عما هو بالنسبة للاغنياء
. . ولا يختلف استهلاك بعض السلع الاساسية مثل الشاي والجمعة
والسكر كثيرا باختلاف الطبقات . وعلى ذلك فان الضريبة التي تفرض على
ثمان هذه السلع توزع بالتساوى على الافراد في جميع الطبقات ، اى ان
كلا من الفنى والفقير يدفع مثلا جنيها واحدا للخزانه عن استهلاك السكر
. . وهذا اجراء غير عادل لان قيمة الجنيه الواحد بالنسبة للفقير اكثر مما
هى بالنسبة للفنى . ولو اخذنا في اعتبارنا ان الطبقات العاملة تمثل تسعة
اعشار الدولة فقد نميل من اول وهلة الى ان نستنتج ان هذه الفئات
تدفع تسعة اعشار المبالغ التي تجمع من الضرائب غير المباشرة . وربما
كان هذا القول ينطوى على شيء من المبالغة نظرا لوجود نوع او نوعين من
الضرائب غير المباشرة التي يتحملها الاغنياء اكثر من الفقراء على الرغم من
تحقيق التوازن بين الطبقتين نتيجة لزيادة ضرائب الدخل التي يدفعها
العمال ذوو الاجور المرتفعة في هذه الايام . ولكن ليس من المبالغة في شيء
ان نقول ان اضرائب غير المباشرة الاجمالية التي يدفعها العمال تعادل
اربعة اخماس مجموع الضرائب غير المباشرة .

والان كيف تم انفاق النقود التي جمعت كضرائب ؟ ان الانفاق القومى
في بريطانيا يتألف من ثلاثة انواع فهناك اولا الانفاق الذى لا يفيد اية طبقة
بالذات مثل المصروفات على الجيش والبحرية والقوات الجوية والبوليس
والجهاز الادارى بصفة عامة . وثانيا الانفاق على الخدمات الاجتماعية التي
تفيد الطبقات العاملة فائدة مباشرة وثالثا الفوائد التي تجمع على القرض
الوطنى التي تفيد رؤوس الاموال بصفة رئيسية . بلغ مجموع الانفاق
على الخدمات الاجتماعية في ميزانية ١٩٢٤ - ١٩٣٥ حوالى ٢.٢٣ مليون
جنيه « اى التعليم والشئون الصحية والمعاشات والمساكن والبطالة »
ويصير المجموع ٢.٤٠ مليون جنيه باضافة المبالغ التي تنفق على الجهاز
الادارى الخاص بهذه الخدمات . وبلغ الانفاق على القرض الوطنى في ذلك
العام ٢.٢٤ مليون جنيه اما الباقي ومقداره ٢.٥٦ مليون جنيه فقد انفق
على قوات الدفاع والبوليس وغيرها . وقد بلغ ما دفعه العمال من
الضرائب القومية في عام ١٩٢٤ - ١٩٣٥ حوالى ٢.٣٠ مليون جنيه

وعلى ذلك فقد تم تحصيل جميع المبالغ التي انفقت على الطبقات
العاملة قبل الحرب من الضرائب غير المباشرة التي فرضت على الطبقات
العاملة نفسها . وقد تراوح مجموع المبالغ التي تم تحصيلها من العمال
كضرائب بين ٢.٣٠ مليون جنيه و ٢.٥٠ مليون جنيه بينما بلغ مجموع

المبالغ التي أنفقت عليهم مباشرة حوالى ٢٣ مليون جنيه . وفضلا عن ذلك فإن مجموع المبالغ التي أنفقت لدفع فوائد القرض الوطنى والشئون الادارية لصالح اصحاب رؤوس الاموال بصفه رئيسيه بلغ ٢٢٤ مليون جنيه . أى انه كان يعادل مجموع المبالغ التي أنفقت على الخدمات الاجتماعية تقريبا . . . ولكن لاشك فى ان متوسط المبلغ الذى حصل عليه كل من اصحاب رؤوس الاموال فى الميزانيه أضعاف اضعاف ما حصل عليه العامل . . . والحقيقه التى لا مرأ فيها ان الطبقات العاملة نفسها هى التى دفعت جميع المبالغ التى تم انفاقها على الخدمات الاجتماعية بينما حصل الاغنياء بدورهم على فوائد القرض الوطنى . وهكذا لم يتم تقريبا توزيع جديد للدخل بين الطبقات فى ميزانيات بريطانيا قبل الحرب . لاخيره ما دامت الطبقات العاملة لم تحصل على الخدمات الا بناء على ما دفعته فعلا .

وهكذا فإن الصورة التى يمكن ان نرسمها لبريطانيا قبل عام ١٩٣٩ هى صورة مجتمع يحصل فيه تسعة اعشار الافراد على ما يتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من الدخل وهى نفس النسبة التى كانوا يحصلون عليها منذ ربع قرن مضى . ولقد ارتفع مستوى معيشتهم قليلا فى فترات مؤقتة ولكن هذا الارتفاع يرجع بصفه رئيسية الى ارتفاع الدخل القومى الاجمالى عامه لا الى اعاده توزيع الدخل نتيجة لضغط نقابات العمال او التغيرات التى تطرا على الميزانيه .

وسيقال انه اثناء سنوات الحرب حدث تغير ملحوظ وواضح فى توزيع الدخول الحقيقية بالنسبة للطبقة العاملة . ولا شك فى صحة ذلك رغم انه من الصعب جدا قياس هذا التغير احصائيا ولكنه يرجع الى سببين :

اولا : الى أن المجتمع كان يحتاج الى خدمات العمال بدرجة شديدة ولذلك فانه كان على استعداد لدفع اجور مجزية لهم .

وثانيا : الى اجراء التخطيط ولا سيما فى مجال الضرائب والتموين وضبط الاسعار وتنظيم توزيع السلع التى اتخذتها الحكومة المشكلة فى مايو عام ١٩٤٠ باشتراك وزراء عمالين فيها .

ونتيجة للتنظيم السابق اتيح لكل افراد الطبقة العاملة عمل نافع وكفلت له الدولة كميات مناسبة من الاغذية والملابس وضروريات الحياة . وعلى ذلك فان التغير الحقيقى والملاحظ فى مستوى المعيشة فى تلك المناطق التى تسكنها الطبقة العاملة التى ظلت فى الماضى تعاني احوال البطالة وحالة الاطفال الصحية فى تلك المناطق اصبح من اكبر الثورات الاجتماعية التى مرت بتاريخ انجلترا . وافضل برهان على ذلك يتضح من زيارة المناطق وملاحظة التغير الذى طرا على مظهر هؤلاء الناس - ولا سيما الاطفال - منذ قيام الحرب الاخيره . ولكن الارقام الرسمية توضح هذا التغير . . ف فيما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ازداد انتاج الالبسة واستهلاكها فى بريطانيا بنسبة ٥٠٪ ولقد كانت الطبقات المتوسطة تعتقد انه كان هناك عجز بسبب الحرب والحقيقة ان كمية عرض السلع قد زادت غير ان تحديد كميات السلع التموينية ضمنت حصول الاطفال فى الطبقات العاملة على كفايتهم بينما كانوا لا يحصلون الا على القليل من قبل بينما انخفضت كمية ما تحصل عليه الطبقة المتوسطة مما خفض كمية

السلع الزائدة عن حاجتها. ويفضل تخطيط توزيع السلع الضرورية أصبح الاطفال يحصلون على كفايتهم من المواد الغذائية لأول مرة في تاريخ بريطانيا. وثمة دليل آخر على ذلك وهو ارقام معدلات الوفيات الواردة في تقرير وزارة الصحة الصادر عام ١٩٤٦ عن الشؤون الصحية العامة في خلال سنوات الحرب الستة :

«العدد بالالف»		
١٩٤٤	١٩٣٨	
٥٨	٧٤	ليفربول
٥٧	٧١	نوتنجهام
٥٤	٦٩	مانشستر
٥١	٦٦	نيوكاسل
٤٢	٦١	برمنجهام
٤٢	٥٠	شييفيلد
٣٥	٤٢	بريستول
٤٣	٥٠	لندن

ولا شك في أن هذه الارقام توضح للذين لم يفتنوا الى الحقائق من بل أن عدد الاطفال الذين كانوا يتعرضون للوفاة قد انخفض بارتفاع الاجور. وتحديد السلع التموينية الاستهلاكية وضبط الاسعار .

وكان هذا التغير الهائل في توزيع الدخول الحقيقية يرجع في الحقيقة الى التخطيط وابطال فوضى الاسعار السائدة في الاقتصاد الحر الفوضوي. ولا شك في أن الدرس الذي نتلقاه من وراء ذلك على جانب كبير من الاهمية وهو لا يخفى على زعماء الحركة العمالية البريطانية الذي يعتبرون مسئولين عن اجراءات التخطيط التي اتخذت فيما بين عامي ١٩٤٠ ، ١٩٤٧ .

٢ - توزيع الدخول في الولايات المتحدة :

يجدر بنا أن نلحق بهذا البحث البسيط عن المجتمع الصناعي البريطاني المامة عامة بتوزيع الدخول في الولايات المتحدة . والواقع أنه من الممكن الحصول على احصائيات كاملة بهذا الشأن . ويمكننا ان تقدم هنا أيضا تقديرا مبدئيا عن تقسيم الدخل الى ثلاثة اقسام : (ا) الاجور ، (ب) المرتبات ، (ج) الربح والفوائد والارباح . ولكن لا بد من أن نتذكر أن الفلاحين في أمريكا يمثلون طبقة كبيرة تبلغ دخولها مستوى دخول الطبقة العاملة على الرغم من أنه لا بد من اعتبار هذه الدخول ارباحا لا اجورا من الناحية الاقتصادية .

وفيما بين عامي ١٩٠٩ ، ١٩٤٥ كان متوسط نصيب الاجور يساوي

٢٨٪ من الدخل القومي والمرتبات ١٦.٥٪ والدخول المترتبة على الممتلكات بما في ذلك دخول الفلاحين ٤٥٪ وكان المزارعون يحصلون على حوالي ١١٪ من إجمالي الدخل القومي . ولا شك في أن نصيب العمال البالغ ٣٨.٥٪ في أمريكا يشبه إلى حد كبير نصيب العمال البالغ ٣٩.٥٪ طبقا لدراسة مسستر كولن كلارك والنسبة التي ذكرها دكتور أ.ل. بولس عن نصيب الاجور في عام ١٩١١ في بريطانيا . وفي حوالي عام ١٩٢١ لوتفع نصيب الاجور في الولايات المتحدة إلى ٤٤.٣٪ ونصيب المرتبات إلى ٢٢.٥٪ وفي عام ١٩٢٩ بلغت نسبة الاجور ٤٢.١٪ من الدخل القومي والمرتبات ٢١.٧٪ ودخول المزارعين ٦.٨٪ والدخول عن الاستثمارات الرأسمالية ٢٨٪ ويمكن أن نوجز التطور العام لبنيان الدخل في الولايات المتحدة كما يأتي :

النسبة المئوية للدخل القومي الاجماعي للفئات التالية :

الاجور	المرتبات	المزارعين	الربح والفوائد والارباح	
٣٩	١٨.٨	١٠.٩	٣٢.٣	١٩١١
٤٤.٣	٢٢.٥	٧.٦	٢٣.٧	١٩٢١
٤٢.١	٢١.٧	٦.٨	٢٨.١	١٩٢٩

ونضيف الى الجدول السابق الارقام التالية التي تم حسابها على اساس آخر بالنسبة المئوية .

الربح	الارباح والفوائد المرتبات	الاجور	مصرفات القوات	
٨	٢٩	٢٤	٣٧	٢
٥	٣٥	١٧	٣٥	١٣

كما لم يرتفع نصيب الاجور في بريطانيا كثيرا في خلال الخمس وعشرين عاما الماضية فانه لم يرتفع ايضا في الولايات المتحدة رغم ارتفاع نصيب المرتبات الى حد ما على حساب الربح والفوائد والارباح . ولكن هذا الارتفاع يرجع فيما يحتمل الى تحول منظمى المشروعات الى مديرين ليتقاضوا مرتبات بقدر ما يرجع الى تحول بعض العمال الى موظفين وتقاضيهم للمرتبات بدلا من الاجور واذا اضعفنا اجمالي دخول المزارعين الى الفوائد والارباح والربح لتبيننا ان نصيب الاجور والمرتبات والدخول المنخفضة عن الاملاك لم تكن تختلف في الولايات المتحدة عما كانت عليه في بريطانيا عام ١٩٢٩ .

ويبدو ان توزيع الدخل الشخصية في أمريكا عام ١٩٢٩ كان قال

ظلماً مما كان في بريطانيا عام ١٩٢٩ . ولابد من أن نعتبر جميع الدخول التي تقل عن ٢٥٠٠ دولار سنوياً دخولا للطبقة العاملة . ويذكر السادة ليفن ومولتون وواربورثون الذين نقلت عنهم الإحصائيات السابقة أن ٢٠٠٠ دولار هو أقل دخل سنوي يكفي لوفاء الضروريات الأساسية في الحياة . ويقولون أيضاً أن عدد الذين كان يقل دخل منهم عن ٢٥٠٠ دولار سنوياً في أمريكا في عام ١٩٢٩ كان يبلغ ٤٣٣٦٣٠٠٠ شخص بينما كان يبلغ العدد الإجمالي لأصحاب الدخول ٤٩٠٤١٠٠٠ شخص . وعلى ذلك فإن ستة أفراد من بين كل سبعة أفراد كانوا يحصلون على أجور الطبقة العاملة في الولايات المتحدة بينما كانت النسبة تعادل ٩ : ١ في إنجلترا . وإذا وضعنا توزيع الدخل على أساس الأسر بدلاً من الأفراد يمكننا أن نتوصل إلى الاستنتاجات التالية : حوالي ٢١٪ من الأسر الأمريكية في عام ١٩٢٩ كانت لا تحصل إلا على ٤٥٪ من الدخل القومي وحوالي ١١٦٥٣٠٠٠ أسرة كانت تحصل كل منها على دخل يقل عن ١٥٠٠ دولار أي أن دخلها الإجمالي كان يبلغ ١٠٠٠ مليون دولار ، ومن الناحية الأخرى كانت هناك ٣٦٠٠٠ أسرة تحصل كل منها على دخل يزيد على ٧٥٠٠٠ دولار وكانت تحصل جميعاً على دخل إجمالي قدره ٩٨٠٠ مليون دولار ، وهكذا يتضح لنا أن ٠.١٪ من عدد الأسر التي تحتل مركز القمة كانت تحصل على دخول تبلغ نسبتها ٤٢٪ من مجموع الدخل التي كانت تحصل عليها الطبقة الدنيا . والحقيقة أن عدم المساواة في توزيع الدخل في الولايات المتحدة كان بنفس الخطورة التي كان بها في بريطانيا ولا تميل عوامل عدم المساواة إلى الانكماش .

هذا هو المجتمع الذي كانت قد خلفته الرأسمالية الحرة التي كفلت حرية البيع والشراء وحرية الحصول على الممتلكات وحرية الإرث . أنه مجتمع يحصل فيه تسعة أعشار الأفراد وربما ٦/٧ عدد الأسر على دخل يكاد « يكفي للحصول على ضروريات الحياة الأساسية » . أنه مجتمع يقوم حوالي تسعة أعشاره بجميع الأعمال اليدوية مقابل أقل من نصف الدخل الذي يمكن الحصول عليه ويقوم جميع الأفراد باستثناء فئة ضئيلة من العشر بالأعمال الذهنية مقابل ٢٥٪ من الدخل القومي بينما يحصل ١ : ٥٠ من مجموع أفرادها على الجزء الباقي وقدره ٣٠٪ من الدخل دون أي عمل يبذل مقابل ذلك في معظم الأحوال . ولقد كان ينتمي حوالي ٨٩٪ من السكان في بريطانيا قبل عام ١٩٣٩ إلى الطبقات العاملة وكان يحصل كل فرد منهم على دخل أسبوعي أقل من خمس جنيهات . وكان ١٠٪ من السكان ينتمون إلى الطبقة المتوسطة وأصحاب المهن ويحصل كل منهم على دخل سنوي يتراوح بين ٢٥٠ جنيه ، ١٠٠٠ جنيه . بينما كان ١٪ من السكان يحصل كل منهم على دخل سنوي يزيد على ١٠٠٠ جنيه . ولم يصبح التوزيع عادلاً بمضي الزمن إلا بعد أن بدأت إجراءات

التخطيط والرقابة التي وضعها الوزراء العماليون في الوزارات التي شكلت فيما بين عامي ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ . تؤثر في حياة المجتمع رغم احتجاجات الأقلية المتمتعة بالامتيازات . وحتى ذلك الحين كان الارتفاع التدريجي في دخول العمال يرجع كلية - تقريباً - الى زيادة الدخل القومي الاجمالي لا الى أي سبب آخر .

هذه هي الحقائق الواقعة وهي لا تتفق مع وجهة النظر الشيوعية القائلة بأن المجتمع ينطوي على الفقر المدقع العام الذي يتخلله الرخاء العارض ولا تتفق مع وجهة النظر المحافظة القائلة بأنه ينطوي على السعادة والرضى العامين مع وجود الفقر العارض . فالحقيقة انه قد وجد الفقر الى حد ما في بريطانيا والولايات المتحدة ووجد بها أيضاً عدم المساواة الخطيرة وهاتان هما الدولتان اللتان حققت فيهما الرأسمالية الحرة اكبر وأعظم نجاح لها والدولتان اللتان بدأت النظم الديمقراطية فيهما تزيل عوامل عدم المساواة في توزيع الثروة فمما لا شك فيه أن الفقر وعدم المساواة اشد خطراً في كثير من الدول الاخرى مثل ايطاليا واسبانيا ووسط أوروبا واليابان مما هو في بريطانيا والولايات المتحدة .

ويمكننا أن نسلم بأن الفقر القائم حالياً تعدل بالنسبة للفقر الذي كان سائداً في معظم العصور الماضية ولكنه بالرغم من كل ذلك فهو الفقر بعينه . وعدم المساواة الحالية كبير ومتطرف بل انه لا يحتمل من الناحية الانسانية . فلا يمكن أن نطبق أن يضطر تسعة أعشار أعضاء المجتمع المتعددين الى القيام بكل العمل من أجل الحصول على نصف الدخل الاجمالي فقط .

الفصل الخامس

افكار مشوشة

ان وصف الفقر وعدم المساواة بالتطرف شيء والقول بأنهما لا احتمالان شيء آخر ان الذى يقر بوجود الفقر هم الاشخاص الذين يتلمسون المعاذير للنظام القائم . انهم يسلمون بوجود الفقر وعدم المساواة ولكنهم يسوقون الحجج على انهما شران لا بد منهما . ولو كان هذا الراى صحيحا لامكن ان نتقبله طبعاً ولكن لن نفعل ذلك الا اذا كان فى الامكان اثباته . ويقع واجب الاثبات على عاتق الذين يؤكدون ان الشرور لا بد منها .

ولا يمكن ان نقرر ان الفقر وعدم المساواة شران ضروريان الا بعد بحث النظام الاجتماعى والاقتصادى الحاضر يجب ان نتعرف على طريقة ظهور هذين الشرين وطريقة القضاء عليهما . وكل من يحاول القيام بمثل هذا البحث يتعرض لصعوبات معينة . لان النظام الاقتصادى الحديث ليس بالنظام البسيط الذى يمكن ان يبحثه الانسان كما يجرى بحثا عن أحد المصانع فيقوم بالاطلاع على أعمال كل قسم من الاقسام الى ان ينتهى منها جميعا . ولسوء حظ ان هذا الموضوع ذو مظاهر متعددة . وكل مظهر من هذه المظاهر يعبر عن الصورة الاجمالية بحيث يستطيع المرء ان يفهم الكل عند ما يبحث كل مظهر على حدة ويبحث كيف يتفاعل كل مظهر مع المظاهر الاخرى .

ولا بد من ان يكون المرء على بينة من المقصود بعبارة « دعه يعمل » او الحرية الاقتصادية المطلقة . ان مؤلف هذا الكتاب يعنى بهذه العبارة النظام الذى يخضع فيه تبادل السلع وتجميع الممتلكات وتوارثها بما فى ذلك وسائل الانتاج للسيطرة الخاصة وليس لاشراف الدولة .

وربما كان من الممكن منطقيا الاحتفاظ بالملكية العامة للممتلكات مع سيطرة الافراد على الانتاج والاسعار والتبادل . والواقع ان هذا شيء مرغوب فيه الى حد ما . ولكن من الناحية التاريخية نجد ان الاضطراب اصبح يقترن بشكل طبيعى بالسيطرة الفردية على الاسعار والانتاج . وعلى ذلك فان السؤال الجدير بالاهتمام هو : ما هو نوع النظام الاقتصادى

الذى يظهر في الوجود لو اكتفت الدولة بالنظر وتركت الافراد بحارب بعضهم بعضا في داخل نطاق محدود ! .

ولذلك فعند تنقادنا لنظام الحرية الاقتصادية سوف نعلم على اعتبارها عملية المبادلة الفردية فحسب بل الملكية الخاصة وتوارث الاملاك ايضا .

وهناك ثلاث افكار مشوشة يتعرض لها الناقد غير الواعي لنظام الحرية الاقتصادية لو نظر الى الكل من جانب واحد فقط . فهو يقع أولا في الخلط بين الحرية الاقتصادية بمعناها المطلق والحرية الاقتصادية بمعناها المادى ، وثانيا الخلط بين الحرية الاقتصادية عند ما تقوم بدورها الصحيح وعند ما تقوم غير سليم . وثالثا هناك الخلط بين الحرية في النظام الاقتصادي والحرية في النظام النقدي . وتنشأ الصعوبة الأساسية من أن كل وحدة منفردة من المجموع - مثل المصنع أو المزارع أو العامل - تنطوي على مظهر مادى ومظهر مجرد ومظهر نقدي ويعمل كل مظهر من هذه المظاهر طبقا لقوانين النظام المفروض كما يجب أو يحيد عنها .

وربما كان التمييز بين المظهرين المادى والمجرد في الحرية الاقتصادية من أعقد الامور وأصعبها . فالمظهر المادى للحرية الاقتصادية ينطوي على الاشياء التى نراها أمام أعيننا مثل المصانع والمناجم والسكك الحديدية والسفن والمكاتب والعملات ومديرى الشركات الى غير ذلك . ولكن مراقبة كل ذلك واحصاءه لا يعنى اننا نفهم النظام . فقد نراقب عملية شحن الفحم فى السكك الحديدية من جنوب ويلز الى لندن ولكن هذه المراقبة تقول لنا لماذا قرر مدير الشحن ارسال هذه الكمية الى هذه الوجهة او لماذا تقرر ارسالها بالسكك الحديدية دون أية وسيلة أخرى . وموقف الشخص الذى يدرس لنظام الاقتصادى من هذه الوجهة يشبه موقف الشخص الذى يراقب الحرب من الجو . ان مثل هذا المراقب قد يلحظ كل حركة للقوات والذخائر والمؤنات ولكنه لو لم يعلم شيئا عما يدور بأذهان القادة فانه لا يستطيع أن يعلل تقدم احدى القوات وتراجع بعضها الآخر . وبالمثل فان مجرد التطلع الى حركات السلع والافراد واحصاءها لا يفيدنا الا القليل عن سير لنظام الاقتصادى على أى حال من الضروري أن نلقى صورة واضحة على كل هذه الحركات المادية .

أما التمييز الثانى بين الحرية الاقتصادية عند ما تتفاوت درجة عملها أو عند ما تتوقف فهو عملية بسيطة ، ولكنها عادة ما تهمل . وقد يدل البعض على انه ليس من الجدير بنا أن نناقش ما عساه أن يحدث لو كان عمل نظام الحرية الاقتصادية كاملا نظرا لان عمل هذا النظام

يكون ناقصا على الدوام . ولكن هذا خطأ كبير لانه من الضروري ان ندرك ان بعض الشرور التي تتضح أمام ابصارنا قد تظل قائمة حتى لو كان النظام يعمل على خير وجه في الوقت الذي قد تختفى فيه الشرور الأخرى ، ويجب علينا ان نميز بين هذين النوعين من العيوب . وأفضل طريقة للقيام بذلك هو ان ندرس تحليل هذا النظام لو كان يعمل بنجاح ثم نرى ما قد يكون قائما من عيوب بعد ذلك . ومن الخطأ والرعونة ان نلقى سيارة ما ونحبذ سيارة أخرى عليها لا شيء الا لان السيارة الأولى ليس بها بترول .

وليس من الممكن التمييز بوضوح بين المظهر الاقتصادي والمظهر النقدي بعد توضيح طبيعة النظام الكلي . ولكن التمييز بين هذين المظهرين هو أهم أنواع التمييز الثلاثة من الوجهة العلمية . ولكل حادث بمفرده - مثل شراء طفل لقطعة من الشيكولاتة - مظهر اقتصادي ومظهر نقدي اما الحادث المادي فلا يمكن تفسيره الا بأنه تأثير سببين يعملان في مجالين مختلفين . والواقع ان كل عمل انساني ربما كان نتيجة لسببين أحدهما آلي والآخر منطقي . ويترتب على ذلك ان أي خطأ مادي في العملية ربما كان له سبب نقدي او سبب اقتصادي او سببان في آن واحد . وربما كان غزو الشرور النقدية الى الاسباب الاقتصادية والشرور الاقتصادية الى الاسباب النقدية هو الذي زاد التشويش أكثر من أي سبب آخر في المناقشة الاقتصادية المعاصرة . والواقع أنه من الحماقة ان يتخلص الانسان من محرك السيارة بمجرد أن يفرغ وقودها أو ان يملأ خزان الوقود عند ما يكون المحرك عاطلا . ولذلك فانه يجب علينا ان نرى كيف سيعمل النظام الاقتصادي عند ما يعمل النظام النقدي على خير وجه ثم نتبين بعد ذلك كيف يتعطل النظام النقدي .

وسنحاول في الصفحات التالية أولا وقبل كل شيء وصف عملية « الحرية الاقتصادية » بمفهومها المادي ثم تحليل المبادئ المجردة التي ينطوي عليها عملها ثم نحاول بعدئذ التعرف على الشرور التي تظل قائمة لو كانت هذه العملية والنظام النقدي تعملان على خير وجه وسنحاول أخيرا تقصي اسباب أنواع الفشل النقدي وآثار هذا الفشل .

الفصل السادس

العامل والراسمالي ومنظم المشروع

لا بد من أن يتصل أى وصف للعملية الاقتصادية التى تتم فى ظل نظام الحرية الاقتصادية بالانظمة والقوانين والعادات التى يتضمنها هذا النظام . وكل هذه الاشياء يمكن أن تتغير بل انها تتغير ويجب أن نتذكر هذا دائما فى كل مرحلة من مراحل وصف العملية . ولكن يبدو من الافضل ان نصف العملية أولا ثم نبحث الى أى حد لا يمكن تجنب مظاهرها وأى هذه المظاهر عارضة . ولا بد فى بحثنا أن نسلم بضرورة وجود النقود كعامل لا بد منه فى التداول وذلك بالمعنى الشائع المقروض لها أى بأنها شئ يسهل انتظام العملية الاقتصادية كلها ولا يتدخل فيها ويمكننا أن نبحث طبيعة النقود ومغزاها فيما بعد .

أن نظام « دعه يعمل » أو العملية الاقتصادية فى الرأسمالية بمفهومها المادى تضم عددا كبيرا من الوحدات الانتاجية والوحدات الاستهلاكية وكل وحدة انتاجية أو استهلاكية كاملة ومميزة ولكنها ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بعدد من الوحدات الاخرى فضلا عن ذلك فعلى الرغم من أن كل وحدة استهلاكية أو انتاجية وحدة كاملة فقد تكون الوحدة الانتاجية جزءا من الوحدة الاستهلاكية أو تكون الوحدة الاستهلاكية جزءا منها . والحقيقة ان الافراد المختلفين الذين يشكلون جزءا من الوحدات الانتاجية هم وحدات استهلاكية فى حد ذاتهم .

وقد تكون الوحدة الاستهلاكية فردا ولكنها تكون فى العادة أسرة . وفى حالات استثنائية نسبية قد تكون هناك وحدات استهلاكية اكبر من العادية مثل الأسرة المالكة أو الجيش غير أن الأسرة هى التى تغلب فى جميع المجتمعات غير الشيوعية . ويعلم كل فرد كيف تنظم اقتصاديات الأسرة عمليا اذ يحصل عضوا أو عضوان من أعضاء الأسرة على النقود بناء على الخدمات التى يقومون بها باعتبارهم أعضاء فى الوحدة الانتاجية . ولا يمكن الحصول على النقود الا مقابل الخدمات على الرغم من أن الخدمات التى تبذل لا تكون دائما عملا كما سنرى فيما بعد . وبعدئذ يتم انفاق الدخل الاجمالى لصالح الأسرة كلها . وفى العادة يقرر الشخص الذى يحصل على النقود أو أى شخص آخر غيره فى الأسرة المبلغ الذى يجب

يتفق والحاجات الخاصة بكل فرد التي ينفق فيها هذا المبلغ . ولكن ليس من السهل أن نحدد المبدأ الذي تتخذ هذا القرارات بناء عليه . وهي تتخذ طبعا على أساس أن أحد الافراد يأخذ أقصى ما يستطيع لنفسه . تاركا الباقي لغيره من الناس . وكيف يتقرر الجزء الذي يكون لكل فرد من افراد الاسرة من الرغبة الذي يوضع على المائدة ؟ ان الذي يقرر ذلك هو الاختيار القائم على أساس لاحكام القيمة التي تعرضنا لها في الفصول السابقة . وذلك لان البديل الآخر الوحيد وهو القوة لا يحدد ذلك دائما . وعلى أى حال من الاحوال عند ما تتخذ مثل هذه القرارات فان النقود تنفق بنسبة معينة على السلع والخدمات المعروضة للبيع في المحال وغيرها . ويجد القائمون على اتفاق الدخل في الاسرة طبعا هذه السلع والخدمات معروضة فعلا بأسعار معينة مستقلة عن أى شيء آخر يستطيعون أن يفعلوه . والواقع أن القرارات النهائية التي يصدرها أولئك الناس التي تحدد تقريبا بكل دقة الطلب على السلع والخدمات بصفة عامة .

وهكذا فان الوحدة الاستهلاكية ترتبط بالوحدات الانتاجية بطريقتين، فهي تتلقى أولا الدخل النقدي عن الخدمات التي يساهم بها أحد أفرادها أكثر من فرد واحد من بينها في الوحدة الانتاجية وهي ثانيا تنفق دخلها النقدي على السلع التي تعرضها تلك الوحدات للبيع . والاسلوب الذي تمر به النقود من الدخل الى الانفاق داخل الوحدة الاستهلاكية بسيط ومعروف لكل شخص . وأبسط من ذلك بكثير العلاقة القائمة بين النقود المقبوضة عن بيع السلع والنقود المدفوعة للمنتجين الافراد داخل الوحدة الانتاجية . وهذه الرابطة هي التي تكمل الدائرة .

١ - العمل والاجور :

ان أكثر اعضاء الوحدة الانتاجية (مثل المنجم أو المصنع) هو العامل الذي يتقاضى اجرا مقابل عمله . فهو يقدم خدمة يدوية أو غير يدوية ويحصل على اجر المفروض فيه أن يتناسب مع الخدمات التي يقوم بها وذلك في نهاية الاسبوع عادة . ولا يختلف المبدأ سواء أطلقنا على هذا الجزاء المادى الذي يحصل عليه اجرا أو مرتبا وسواء أكان العمل يدويا ام ذهنيا ام اداريا أم غير ذلك .

ويوجد في الشركة المتوسطة الحجم عدد كبير جدا من الوظائف المنفصلة وعدد كبير أيضا من المرتبات المختلفة التي تدفع عن هذه الوظائف . ولا يوجد شيء يفصل الاجر عن المرتب من حيث المبدأ أو التطبيق على الرغم من أننا قد نطلق لفظ الاجر على كل مبلغ يدفعه اسبوعيا ، بل أن المدير العام ومدير المصنع نفسيهما يجب أن نعتبرهما عاملين أو موظفين

يتقاضى كل منهما أجرا أو مرتبا لو كان كل منهما يقوم بوظيفة معينة ومحددة مقابل ذلك . ولا بد من توسيع نطاق لفظ محصل الاجر او العامل بحيث يشمل هذا المعنى الواسع .

ومن الضروري ان ندرك تماما ما نعنيه بلفظ العمل . فما هو الاجر الذى يدفع في ظل ظروف التبادل الحر ؟ هل هو مقابل قدر معين من الجهد أو قدر معين من الوقت ؟ ان الاجر لا يعتبر « مكافأة » بمفهوم المكافأة التى يحصل عليها التلميذ عن سلوكه الحسن الذى يتمثل في درجة النجاح العالية . بل ان الاجر يدفع لشخص ما ليقوم بوظيفة معينة ، فيتلقي شخص اجرا عن قيادته للسيارة العامة من أيستبورن الى لندن أو لاستخراجه لكمية معينة من الفحم لا لبذل مقدار معين من الجهد أو قدر معين من الزمن . لانه لو قاد السيارة بقدر أقل من الجهد أو لو استخلص الفحم في فترة أقل من الزمن فانه سوف يحصل على نفس الاجر الذى كان سيحصل عليه من قبل . وعلى ذلك فان الاجر لا يشتري الزمن الذى يتم فيه العمل أو مقدار الطاقة المبذولة . حقيقة أن عددا كبيرا جدا من العمال يتقاضون أجورهم عن نوبة العمل أو عن الاسبوع أو العام ولكن هذا يرجع الى أن وحدة الزمن في كثير من الحالات أفضل وسيلة لقياس القيمة الحقيقية المقدمة . فلا بد من ان يقوم ساعى البريد أو العامل الزراعى أو سائق القطار بعمله في يوم واحد . وفي الحالات التى لا يكون فيها الوضع كذلك مثل حالة عامل المنجم يظهر أسلوب تحديد الاجر عن كل قطعة من العمل وهو أسلوب مباشر لدفع الاجر طبقا للخدمة المقدمة ويضاف هذا الاسلوب الى أسلوب تحديد الاجر بالزمن الذى يتم فيه . وتتضح في النظام كله محاولة مستمرة للاستعاضة عن حساب الساعات والاسابيع بمقياس أدق وهو العمل الحقيقى الذى تم انجازه . والشئ الجوهرى دائما هو الخدمة أو العمل أو ربما الوظيفة اذا أردنا الدقة التى تقدم لان ركاب السيارة لا يهتمون الا بتوصيلهم الى لندن . والوظيفة التى يتضمنها أى جزء من العمل هى القيام باختصاص معين ضرورى في الجهاز الإنتاجى .

٢ - رأس المال والفوائد :

هل هناك وظائف واختصاصات لا تنطوي على العمل . من الواضح ان المصانع لا تقتصر على العمال والمديرين فقط فهناك المبانى نفسها والآلات وهناك أيضا أصحاب الاسهم الذين أمكن بفضل مساعدتهم شراء المباني والآلات . وتدفع لأصحاب الاسهم مبالغ معينة بصفة دورية كما تدفع الاجور للعمال تماما . ولكن لماذا يتقاضى أصحاب الاسهم هذه المبالغ وما هى الخدمات التى يتقاضون عنها النقود ان وجدت انهم لا يعملون أو يقومون بأية وظيفة بمعنى الكلمة بل انهم يظلون في بيوتهم

ولا يفعلون شيئا ما دامت الشركة تعمل رغم انهم قد يعملون فى وظائف يفعلون شيئا ما دامت الشركة تعمل رغم انهم قد يعملون فى وظائف أخرى . وهم يتقاضون بعض المبالغ ببساطة لانهم قدموا مرة واحدة النقود التى أمكن بها شراء الآلات ولم ترد لهم هذه النقود بعد .

ويختلف الناس عن سبب تقاضيتهم هذه المبالغ وما اذا كان من الواجب أن يتقاضوا شيئا أم لا عن سؤالنا عن نوع الخدمة التى يقدمونها والتى يحصلون مقابلها على النقود . وسوف نتعرض لهذا السؤال الآخر بالذات حاليا . ولكن على أى حال ليس هناك شك فيما يحدث فعلا فعندما يريد انسان ما أو مجموعة من الناس بناء مصنع أو إنتاج شيء ولا يستطيعون وحدهم شراء الآلة فانهم يقترضون النقود من أشخاص آخرين ويعدون بدفع نسبة معينة من الأرباح التى يحققها بيع منتجات المصنع . ولكن لماذا يضطرون الى الاقتراض ؟ انهم يضطرون الى ذلك لان النقود التى تتحقق من بيع هذه المنتجات لن تتحقق الا فى خلال سنوات . . وعادة تعيش الآلات والمباني فترة طويلة من الزمن وفى خلال هذه الفترة يمكن الآلات والمباني من إنتاج السلع . . ولماذا يكون بعض الناس على استعداد لأقراض النقود بينما لا يكون لدى الآخرين هذا الاستعداد ؟ ان الذين يرفضون الاقتراض يفعلون ذلك لانهم يرغبون فى اتفاق المبالغ بمجرد أن تتاح الفرصة لهم مباشرة دون أن يضطروا الى ذلك . أما الذين يقبلون اقراض أموالهم فيقدمون على ذلك لانهم يفضلون الانتظار قليلا سواء للحصول على المزيد من الأموال لانفاقها فيما بعد أو لاي سبب آخر من الأسباب لانهم طبعاً يملكون المبلغ الاصلى الذى قاموا باقراضه للغير وقد ظلوا سنوات عديدة يحصلون على مبالغ سنوية مقابل ذلك . والحقيقة انهم يقترضون النقود لانهم على استعداد لأرجاء اتفاقهم لها مقابل هذه المبالغ التى يحصلونها سنويا . ولما كانت تدفعهم الرغبة فى تحقيق دخل مستمر فى اطمئنان الى وجود مدخرات لديهم فان الباعث الأساسى لديهم هو الرغبة فى أرجاء الاستهلاك مقابل عائد يحصلون عليه خلال الفترة الزمنية التى تعيشها الآلة فى إنتاج مستمر .

ويعطينا التحليل السابق فكرة عن الخدمة التى يقوم بها المقرضون أصحاب الاسهم . وهى تظهر فى مثال بسيط : لنفرض أن عاملا زراعيا ليس لديه أى مصدر آخر من مصادر الدخل سوى أجره الاسبوعى ولديه قطعة من الارض الفضاء ملحقة بكوخه وأنه يريد أن يربى فى هذه القطعة الدواجن التى تنتج له البيض فهو لا يستطيع أن يدفع أجرا لاي شخص آخر ليقوم بالعمل اللازم له وهو لا يستطيع بتاتا أن يقوم بهذا العمل بنفسه لانه لو أقدم على ذلك فربما خسر كل دخله . ولكنه قد ينفق مثلاً مع صاحب العمل على أن ينقطع عن العمل يوما كل أسبوع لمدة عام مقابل

خصم مبلغ معين من أجره . ويعمل في هذه القطعة يوما كل أسبوع ليعدها ويجهزها ولما كان قد أنقضى أيام العمل الأسبوعي بمقدار يوم واحد فانه سيعمل فعلا على تأدية نفس كمية الخدمات التي كان يقدمها من قبل . ومن ثم فانه سيكسب عن عمله مبلغا أقل من النقود وسينفق أيضا مبلغا أقل مما كان ينفقه وسيكون مقدار النقص هذا مساويا لمقدار الأجر الذي ضحى به أى بما يعادل أجر يوم واحد في الأسبوع . ولو افترضنا أنه يريد شراء بعض الأسلاك والأخشاب وغير ذلك من الأشياء لحظيرة الدواجن فانه سيعمل كما كان يعمل في العام الأول مع استهلاكه كمية أقل من السلع التي كان يستهلكها في العام السابق عندما كان يقوم بالعمل لصالح صاحب العمل ويحصل على أجره العادى . وفى نهاية العام الثانى ينتهى من العمل فى أعداد حظيرة الدواجن ويبدأ فى بيع البيض ولما كان ثمن بيع البيض أعلى قليلا من تكاليفه غذاء الدجاج فان المزارع يحصل على دخل نقدي من بيعها . ولكن حيث أنه لا يضطر ثانية الى العمل لأعداد الحظيرة - مع افتراضنا أن عملية تغذية الدواجن وجمع البيض لا تستنفد منه سوى قدر بسيط من الوقت - فانه يستطيع أن يعمل الأسبوع بأكمله لصاحب العمل ثانية . ولذلك فانه فى العام الثالث لا يكسب أكثر مما كسب فى العام الثانى فحسب بل انه يكسب أيضا أكثر مما كسب فى العام الأول أيضا . وقد كان هذا طبعاً هو الغرض من القيام بالعملية كلها . وما حدث هو كالاتى فقد قام هو بنفس مقدار العمل خلال الأعوام الثلاثة كلها غير أن كمية السلع والخدمات التي يستهلكها قد تضاعفت ..

وفى العام الثانى أرجأ استهلاك نفس الكمية التي استهلكها فى العام الأول حتى يستهلك كمية أكبر فى العام الثالث . والحقيقة أنه ينتظر عاما بأكمله لكي يستهلك جزءا من دخله حتى يزيد استهلاكه زيادة دائمة . وقد تحققت نتيجة عمله فى العام الذى أقام فيه حظيرة الدواجن .. وقد تمثل هذا العمل فى وضع الأسلاك وبناء الحظيرة الى غير ذلك من الاعمال التي تساعد على إنتاج البيض بسعر أكبر قليلا عن سعر تكلفة غذاء الدواجن ..

والدخل الذى يتحقق له من هذا الفرق هو نتيجة للعمل الذى لم يكن يتقاضى عنه أجراً فى الأسبوع فى خلال العام الثانى وانتظاره عاما بأكمله ..

ان هذا الدخل ليس ثمرة لعمله فقط لانه الآن يمتلك حظيرة الدواجن أيضا . وبافتراض أنه لم ينشئ حظيرة الدواجن فى العام الثانى وانه واصل عمله لصالح صاحب العمل فانه كان سيقوم بنفس مقدار العمل الذى قام به فى العام الأول وبالتالي كان سيحصل على نفس الدخل

عن عمله في العام الثالث . ولكنه لم يكن ليحصل على الدخل الإضافي المترتب على بيع البيض . وهكذا فإن الدخل الإضافي ليس هو النتيجة للعمل فقط بل انه ثمرة الامتناع عن الاستهلاك . ولفترض انه قرر اعداد الحظيرة ولكن شخصا ثالثا حثه على أن يفعل ذلك بأن قدم له النقود اللازمة لتعويض الخسارة التي ستلحق به من امتناعه عن العمل يوما في الاسبوع . ولن يقرض الطرف الثالث النقود الا اذا كان سيحصل عليها بعد استردادها من بيع الدجاج . وفي هذه الحال سيقوم العامل بعمله ويحصل على نفس الكمية من الدخل في العام الاول والثاني والثالث . . . ولذلك فانه لن يمتنع عن الاستهلاك في العام الثاني ولن يجسد أن دخله قد زاد في العام الثالث عن دخله في العام الاول . . . ولكن الدائن نفسه سيضحي بما كان يستطيع شراؤه بالمال ويحصل ايضا في العام الثالث على دخل جديد يحققه لنفسه من بيع البيض . . .

وهذا الدخل الجديد نتيجة لارضاء الاستهلاك وهو يستمر باستمرار تأجيل الاستهلاك . ولو حدث أن تقوضت الحظيرة أو بيعت لتوقف الدخل الإضافي الذي كانت تحققه فورا . . .

وهذه الاستنتاجات على جانب كبير من الاهمية . لانها لو كانت صحيحة لرفضت نظريات ماركس في القيمة ورأس المال والأرباح وأصبحت غير صحيحة من حيث المبدأ . ويبدو أنه الى جانب العمل والاجور هناك أربع حقائق مميزة ومرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا ومتعلقة بعملية انشاء الحظيرة . وهناك أولا : عملية تأجيل الاستهلاك التي يمكن أن نطلق عليها عموما عملية «الانتظار» . وهناك ثانيا : رصيد الزمن أو العمل أو النقود التي يمكن الحصول عليها بهذا الانتظار وفي حالة تقليل العامل من استهلاكه فان هذا الرصيد يأخذ شكل عمل يومي كل اسبوع لإقامة الحظيرة . وفي حالة اقتراض النقود من طرف ثالث فان هذا الرصيد يأخذ شكل هذه النقود أو بعبارة أدق شكل السلع التي كان يمكن أن يستهلكها الدائن لو لم يقرض نقوده للغير ولكن العامل استهلكها . وقد نطلق على هذا الرصيد اسم «المخزونات» ، وهكذا فالمخزونات عبارة عن سلع وخدمات يمكن استهلاكها كما يمكن الحصول عليها بالانتظار على الرغم من أننا في العادة ننظر اليها باعتبارها النقود التي يمكن عن طريقها أن تنتقل السلع والخدمات من شخص الى آخر . وفي الأحوال العادية يتم انتاج كميات اقل من السلع الاستهلاكية لان المخزن يستهلك كمية اقل من السلع التي كان يستهلكها من قبل بينما يستهلك العامل نفس الكمية حتى يستطيع العامل انتاج سلع رأسمالية بدلا من السلع الاستهلاكية . وثالثا : هناك الاسلاك والجدران والادوات التي اقيمت منها الحظيرة نتيجة لعملية الانتظار والتي اتاحت الدخل الإضافي الذي

يعتبر جزاء أو مكافأة .. ويمكن أن نطلق على السلع التي من هذا القبيل والتي يجب أن نتناول طبيعتها بقدر أكبر من التحليل - نطلق عليها عبارة «رأس المال» ورابعا : هناك الدخل الإضافي الناشئ عن عملية الانتظار وخلق رأس المال ويمكن أن يطلق عليه «الفائدة» . وأخيرا نجد طرفا آخر فى العملية وهو المقرض أو صاحب رأس المال الذى يقوم بالانتظار ويقدم المدخرات ويمتلك رأس المال ويحصل على الفائدة ..

ولذلك فالانتظار والادخار ورأس المال أشياء أساسية بمعنى انها يجب أن تكون قائمة بأى شكل من الاشكال فى كل نظام اقتصادى فهناك حقيقة ثابتة وهى أن أشياء معينة يتطلب استهلاكها مضي فترة معينة من الزمن أو بعبارة أخرى لابد من مضي فترة معينة قبل أن توفر الخدمات التى يمكن ان تقدمها . وتعتبر المساكن والاثاث والسيارات والقطارات والكبارى والالات وغيرها من الاشياء المعمرة أى بطيئة الاستهلاك فى كل المجتمعات سواء اكانت رأسمالية أم شيوعية أم اقطاعية أى انها تعيش سنوات طويلة ولا تستهلك الا بعد مضي فترة طويلة على انتاجها .. ولما كان لابد أن تمضي فترة طويلة من الزمن بين انجاز العمل اللازم نتاجها والحصول على الدخل الناشئ عنها فلا بد من أن يرجىء شخص ما جزءا من استهلاكه حتى يمكن انتاجها . فلو قام مائة شخص ببناء منزل بدلا من زراعة البطاطس فان استهلاكهم يقل أثناء البناء كما لابد من أن يمتنع شخص معين عن الاستهلاك لو تم هدم المنزل واستخدمت أجزاؤه وقودا . وعلى ذلك فان وجود السلع الباقية وامكان تأجيل الاستهلاك شيان أساسيان ويكمل كل منهما الآخر فى أى نظام اقتصادى

ولا بد من ان نلاحظ أن السلع المعمرة أى التى لاتستهلك الا بعد مضي فترة طويلة من الزمن ليست بالضرورة سلعا انتاجية . فالمساكن والسيارات والاثاث ليست سلعا انتاجية ، فهى تستهلك ولا تستخدم لانتاج أشياء أخرى . ومعظم السلع الانتاجية سلع باقية مثل المصانع والالات وغيرها . ولهذا السبب بالذات نعتبر رأس المال والسلع الانتاجية شيئا واحدا . ولكن من الافضل ان نستخدم لفظ رأس المال على أنه يرادف للفظ السلع الباقية على الرغم من أنه ليس من الصحيح فى شيء أن نقول أن جميع السلع الانتاجية سلع باقية ثابتة . والمواد الخام والصوف والقطن والقمح كلها سلع انتاجية ولكنها ليست سلعا باقية أى انها لاتعيش فترة طويلة من الزمن حتى تستهلك .. والواقع ان التمييز بين السلع التى تعيش فترة طويلة من الزمن وتلك التى لاتدوم طويلا أهم كثيرا من التمييز بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية لان السلع الاستهلاكية تقدم خدمات تستمر لمدة سنوات مثلها تماما مثل السلع الانتاجية التى تدوم فترة طويلة من الزمن غير أن الخدمة

الناشئة فى الحالة الاولى تستهلك مباشرة بينما تقوم الخدمة الناشئة عن السلع الانتاجية بانتاج سلع أخرى . وقد يتضاءل الفرق بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية فى كثير من الاحيان . . فالمنزل وهو سلعة استهلاكية ثابتة يؤدى خلعة معينة وهى ايواء السكان ومقابل هذه الخدمة يدفعون هم ايجار المسكن . والقطار الذى قد يكون من المعتقد انه سلعة انتاجية ثابتة يؤدى خدمة معينة وهى حمل المسافرين الذين يدفعون بدورهم اجر الانتقال . والفرق فى هذه الحالة هو أننا نعتبر مرفق السكك الحديدية وحدة انتاجية تقوم بخدمات النقل بينما لا ننظر الى صاحب المنزل على انه وحدة انتاجية . .

وعلى اى حال فان السلع الانتاجية التى لاتستهلك سريعا اكبر اهمية من غيرها من السلع . فيحدث مثلا أن تتطلب معظم الاشياء التى يستهلكها الجنس البشرى حاليا الآلات والمعدات التى لها صفات معينة وهذه الآلات والمعدات تكون فى جميع الاحوال ثابتة ولا تستهلك سريعا . ولذلك فلنكى يزيّد انتاج العالم واستهلاكه فلا بد من حدوث عملية الانتظار والادخار وخلق رأس المال التى يطلق عليها اسم «الاستثمار» وينطبق هذا طبعا على مشروع السنوات الخمس السوفيتى الذى تضمن ارجاء استهلاك السلع على نطاق واسع كما ينطبق أيضا على عملية الاستثمار المألوفة الدول الرأسمالية . .

ويمكن تفسير وجود الهيكل الانتاجى القائم فى المصنع بهذه الطريقة . فيقابل العامل وأجره . المصنع والفوائد المدفوعة . والمصنع ضرورى لانتاج السلع ولما كان المصنع يستهلك فى مدى طويل فان الفائدة لابد من أن تدفع لصاحب رأس المال لتشجيعه على الامتناع عن استهلاك دخله فترة طويلة من الزمن . وهكذا فان الفائدة حصة من المال تدفع عن «خدمة» لا يمكن الاستغناء عنها باعتبار الخدمة وظيفة اقتصادية محددة لا يمكن أن يستمر الانتاج بدونها وهذا طبعا لا يبرر دفع الفوائد بل انه لا يعنى الا تأكيدا للحقيقة التالية وهى أن الفائدة ليست « فائضا » أو هبة دون مقابل بل انها مبلغ لابد من دفعه لقيام نشاط ضرورى ويتميز عن العمل . أليس من الصحيح انه لو لم يكن هناك فائدة لابد أن يكون هناك ادخار ؟ . من المؤكد أن بعض الناس يقبلون على الادخار لو لم تكن هناك أية فائدة ومن الممكن أن تزيد مدخراتهم على مقدار المستهلك من رأس المال . ولكن هذا لايجعل العلاقات بين الفوائد والادخار تختلف عن العلاقات بين الاجور والعمل لانه حتى ولو لم يكن هناك أجر عن العمل فان بعض الناس سيعملون بلا شك . انهم سيعملون لانهم يكرهون البقاء دون عمل دون أن يكون الباعث عن العمل هو الاجر وكذلك فان بعض المدخرين سيقبلون على الادخار من أجل الطمأنينة لا من أجل الحصول

على فائدة . ولذلك فمن المنطقي أن نصف رأس المال أو «الانتظار» على أنه «عامل للنتاج» يضاف الى العمل وأن الفائدة نفقة تضاف الى الاجور

وبالمصنع عوامل أخرى للنتاج الى جانب رأس المال والعمل ومن الصعب تمييز هذه العوامل الأخرى وربما كان من السهل التعرف عليها يبحث المدفوعات الأخرى المختلفة التي تقوم بها الإدارة ثم التعرف على سبب دفعها . وهناك مدفوعات معينة تبدو لأول وهلة معاملة أو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برأس المال والفائدة . فعادة ماتدفع المؤسسة مبالغ معينة سنوياً تحت عنوان «الاستهلاك» . . . وتحتفظ بهذه المبالغ في شكل احتياطات لعدة سنوات وتنفقها بالتالي دفعة واحدة في شراء آلات جديدة بدلا من القديمة ولكنها تختلف في طبيعتها عن الفائدة لان الفائدة يجب أن تدفع لتشجيع المقرض مقابل امتناعه عن استهلاك موارد الثروة التي يقرضها للغير . . . ويتضمن هذا النشاط بقاء موارد الثروة نفسها اذ أن قيمتها «الرأسمالية» لا تتغير كثيراً ، ولكن لو لم يعمل صاحب المصنع على صيانة مصنعه والحفاظة عليه لاختفت موارد الثروة نفسها . وبالتالي فإن المبالغ التي تخصم عن استهلاك رأس المال لا تختلف من حيث المبدأ عن تلك المبالغ التي تستخدم في شراء الوقود للالات أو المواد الخام بصفة عامة . وهي لا تختلف ما دام قد توفر عنصر الانتظار لان احتياطي الاستهلاك يتراكم على مر السنين ولان الات الجديدة تعود بدخل لمدة سنوات عديدة . ولكننا قد نظن أن المبالغ التي تخصم عن الاستهلاك بسيطة ومباشرة مثلها في ذلك مثل المبالغ التي تدفع عند شراء المواد الخام . .

٣ - الأرض والريع :

يدفع المصنع ايجارا للأرض التي تقام عليها مبانيه ولو كان المشروع عبارة عن شركة لاستخراج الفحم تعمل في ظل النظام الرأسمالي الحرفانه يدفع حصة معينة مقابل الحصول على امتياز استخراج الفحم . .

وكثيرا ما دارت مناقشات حول ما اذا كان هناك فارق كبير بين الأرض ورأس المال والريع والفائدة وقد ظهرت حول هذا الموضوع اراء كثيرة مبينة وهناك على الاقل فارق واحد يبدو واضحا سواء أكان فارقا أساسيا أم لا . . فلا يمكن أن تستهلك «الأرض» - التي تعنى بالنسبة للاقتصادى جميع موارد الثروة الطبيعية - ولا يمكن أن تنتج كما هو الحال بالنسبة لرأس المال . . وهذا ليس صحيحا تماما في كل وقت اذ أن تجفيف خليج زويدرزي قد أتاح أرضا بكل معاني الكلمة ، ومن الممكن أن يتلف الجفاف أو الأعاصير والعواصف الأرض أيضا . وقد يرد

على ذلك بأن العنصر الذى يقوم عليه مشروعات كمشروعات الرى او اى جهد انسانى آخر هو فى الحقيقة رأس المال وأن تخريب القوى الطبيعية للأرض هو مجرد تغير للثروة الطبيعية الموجودة حالياً دون أن تتغير طبيعتها فهي لا زالت ثروة مطلقة . كما أن رأس المال مثل قضبان السكك الحديدية والاتفاق وغيرها لا يمكن أن «تستهلك» أو تستخدم لأغراض أخرى غير متصلة بالأرض ذاتها ..

وعلى أى حال يبدو أن هناك سؤالين أساسيين يمكن توجيههما فيما يتعلق بالسلع الانتاجية وهما (أ) هل يمكن انتاجها (ب) هل يمكن تخريبها؟ أن الأرض لا يمكن انتاجها ولا يمكن تخريبها أما المعادن فيمكن تخريبها ولا يمكن انتاجها بينما أن الآلات والمصانع يمكن تخريبها ويمكن انتاجها أما الاتفاقيات فيمكن انتاجها ولا يمكن أن تبنى أى لا يمكن أن تستهلك . ولما كان لا يمكن انتاج الأرض فهي لا تتطلب الادخار أو الامتناع عن استهلاك السلع من أجل خلقها أو انتاجها . ولذلك فليس هناك معدل للفائدة يمكن أن يدفع للتغلب على الفترة التى توجد فيها الأرض لأنها قائمة فعلاً . ولما كان لا يمكن استهلاكها فلا يمكن أن يدفع أى معدل للفائدة لتشجيع الناس على عدم استهلاكها ، فمن الممكن أن تتخلع الاسوار التى تقام حول أحد الحقول وتستخدم وقوداً ويمكن أن يستخدم المحراث لصناعة رقائق الحديد ويمكن أكل الخيول ولكن الأرض لا يمكن أن تزول ولا يمكن أن تستهلك نهائياً ..

حقيقة أن بعض أنواع رأس المال مثل الاتفاقيات لا يمكن أن تستهلك بمجرد أن توجد فعلاً ، وهى فى ذلك تشبه الأرض . ولذلك فإن الفرق الحقيقى لا يقوم بين الأرض ورأس المال ولكن بين تلك السلع الانتاجية التى تعيش طويلاً والتى يمكن استهلاكها وتلك السلع التى لا يمكن استهلاكها . وحيث أن كمية كبيرة من رأس المال فى العالم تتألف من الخشب أو الصلب وهما مادتان يمكن استهلاكهما فليس من الغريب أن يصبح مفهوم رأس المال بما يطلق عليه السلع الانتاجية القابلة للاستهلاك والتى تعيش فترة طويلة من الزمن ..

ولكن ما الذى يؤدى اليه هذا الفرض بالنسبة للعلاقة بين الربح والفائدة ؟ ان الفائدة على رأس المال تدفع لتشجيع صاحب رأس المال على الانتظار على الدخل الذى يمكن أن يحققه له رأس المال خلال فترة من الزمن فلا يستهلكه فى الحال . وربما كان ينتظر أى مدخر لو لم تكن هناك فائدة تدفع عن القروض فالفائدة ضرورية للمحافظة على الجزء الرئيسى من رأس المال . ولكن بالنسبة للأرض أو ذلك الجزء من رأس المال الذى لا يمكن أن يستهلك فإن الفائدة لا تدفع عنه لذلك السبب . فحيث انه ليس من الممكن مادياً استهلاك الأرض فليس من الضرورى أن تدفع أية فائدة من أجل الحيلولة دون استهلاكها .

ومع ذلك فإن الإيجار يدفع نظير استخدام الأرض وهو يشبه الفائدة التي تفرض على رأس المال تشابها سطحيا . ويحسب الإيجار سنويا ونسبة من قيمة الأرض في السوق . وذلك لأن صاحب الأرض (أو رأس المال غير القابل للاستهلاك) يجب أن يحصل على دخل منها على مر السنين . ويتضح من ذلك سبب حصول صاحب الأرض على ريعها ولكن لماذا يكون من الضروري بالنسبة للمجتمع أن يدفع الريع . فلو لم تدفع الفائدة ولم يكن هناك شخص على استعداد لتأجيل الاستهلاك في المجتمع الذي يوجد فيه رأس المال دون الأرض فإن رأس المال سيستهلك ولا يتكون . ولكن لو لم يكن هناك أحد على استعداد للانتظار في المجتمع الذي توجد به أرض فلن تستهلك الأرض لأنها لا توجد . وقد يبدو ظاهريا أن الريع لا يمثل خدمة اقتصادية مميزة كما هو الحال بالنسبة للفائدة وأن الريع بالتالي هو مجرد « فائض » وأن حجة هنري جورج وأتباعه - القائلة بأن الفائدة ضرورة اجتماعية على خلاف الريع - هي حجة صادقة .

ولكن هذا الرأي ينطوي على بعض الخطأ لأنه في أي مجتمع غير شيوعي يستطيع أي إنسان أن يستخدم ممتلكاته في شراء الممتلكات التي تكون على شكل أرض أو رأس مال أو كليهما أو يبدل أحدهما بالآخر . والمؤكد أنه من الحماسة أن نقول أن الشخص الذي يستثمر ١٠٠٠٠ ر. ١٠٠ جنيه في عام واحد ويحصل على فائدة معينة إنما يقوم بخدمة اقتصادية ضرورية بينما أنه لا يقوم بأية خدمة ضرورية عندما يستثمر هذا المبلغ في الأرض في العام التالي ويحصل على الريع . وما هو حل الإشكال ؟ ربما أمكن الإجابة بالقاء السؤالين التاليين (أولا) ماذا عسى يحدث في المجتمع الذي يصبح فيه كل شخص فجأة على غير استعداد لارضاء استهلاكه (وثانيا) ماذا يحدث لو كان الناس على غير استعداد لامتلاك الأرض ؟ أولا أن رأس المال سيستهلك طبعاً بينما تظل الأرض دون زراعة، لأن أحدا لن يكون على استعداد لامتلاك الأرض أو تقديم رأس المال اللازم للزراعة مثل أجور العمال أو تكاليف البذور . حينئذ سوف تستهلك البطاطس التي تؤخذ منها البذور وبعد مضي ستة أشهر لن توجد البطاطس كلية ولن تبقى إلا الفواكه الطبيعية .

ومن السهل أن نعرف ماذا يمكن أن يحدث لو استمر الناس يدخرون أموالهم بعد أن أصبحوا على غير استعداد لامتلاك الأرض . الواقع أنه عندما نفكر يبدو لنا أن هذا الأمر لا يمكن أن يحدث . فلو افترضنا أنه ما من شخص يمتلك أرضاً فإن أصحاب الأراضي سيجنون أن قيمة الأرض قد انخفضت بحيث أصبحت لا تساوي شيئاً . ولكن لو انخفضت قيمتها إلى الصفر ولم يدفع عنها أي إيجار ولا تزال تعود بالربح من زراعتها فلا بد من أن يتقرر بالقوة الفرد الذي يجب أن يقوم بزراعتها . ولذلك فمن الواضح أنه لا بد من التوصل إلى وسيلة لتحديد قيمة استغلال الأرض سواء أكانت الريع أو غيره . وفي الحالة التي نبحثها الآن فإما أن يوجد قانون يحرم امتلاك الأرض - تحدد فيه الدولة الأشخاص الذين يكون لهم حق الزراعة ومساحة الأرض التي يقومون بزراعتها - ولو لم

يحدث ذلك فان الناس سيكونون على استعداد لامتلاكها . وعندما تعود زراعة الارض بالريج فان الفلاحين يكونون على استعداد لاستئجارها . وعندما تنخفض قيمة الارض الى مستوى معين بأن أصحاب الموفرات الممثلة في سنوات يقررون شراءها من أصحابها . والحقيقة أن أصحاب الارض سيكونون في هذه الحال قد قرروا عدم ارجاء استهلاكهم وتحويل هذه الوظيفة الى أصحاب السندات . ولو افترضنا ان أصحاب السندات قد باعوا سنداتهم لشراء الارض ولم تحدث أية زيادة صافية في الادخار فان استعداد الناس للانتظار يقل بينما يرتفع معدل الفائدة ويستهلك بعض رأس المال غير المربح بمعدل الفائدة الجديد .

ولذلك فيبدو واضحا أنه لو رفض جميع أصحاب الاراضى تأجيل الاستهلاك (أى الاقبال على الادخار) فسيستهلك بعض رأس المال في المجتمع فورا على الرغم من استحالة استهلاك الارض نفسها ماديا . والحقيقة أنه لا بد من أن يبقى قدر معين من الدخل في المجتمع الذي توجد فيه الارض ورأس المال . ولكن هذا الدخل يتضمن الدخل الناشئ عن الارض والدخل الناشئ عن رأس المال . ولو كان المجتمع كلية يمتلك الارض ورأس المال فان المجتمع كله هو الذي ينتظرو ويرجى « الاستهلاك » وفي ظل نظام الملكية الخاصة والتعاقد الخاص يقوم بواجب الانتظار جماعة خاصة من الافراد . وحيث أنهم على استعداد للانتظار فان رأس المال الاجمالى يزداد وبذلك يزداد الدخل والاستهلاك في المجتمع كله . والواقع أن الفائدة والريج يدفعان نظير هذا الواجب على الرغم من أننا يجب ألا نفترض هنا أنه لن يحدث انتظار لو لم يدفع الريج أو الفائدة أو أنه يجب أن يقلل انكماش الريج والفائدة من مقدار الانتظار .

ولذلك فانه ليس من الحكمة أن نميز بين الخدمات التى يدفع عنها الريج وتلك التى تدفع عنها الفائدة في المجتمع الرأسمالى الكامل النمو فى أى وقت من الاوقات . وذلك برغم ما بينهما من فروق . والان كيف بدأ الناس يمتلكون الارض ؟ ان كانوا يرثونها فان العملية لا تختلف عن أى شكل آخر من أشكال الميراث . ولكن من الناحية الاخرى لو ادخر شخص من دخله واشترى أرضا فانه يتحمل عن المجتمع عبء الانتظار ويمكن بقية أفراد المجتمع من استهلاك كمية أكبر من السلع والخدمات . والحقيقة أنه لو لم يمنع الريج تخريب الارض فانه يحدد الشخص الذى سيمتلك الارض عشوائيا ولا يتوقف على ما تحققه أية خدمة اقتصادية ، والادخار ضرورى لقيام رأس المال كما رأينا من قبل فى مثال حظيرة الدواجن السابق . وبالتالي تدفع الفائدة الى صاحب رأس المال الذى كان الادخار هو السبب فى خلق رأسماله . ولكن لا داعى للادخار لانتاج الارض لانها موجودة بالفعل ، ولا يدفع للملكية الارض سبب سبب واحد هو انه لو لم يمتلكها أحد فسوف تعم الفوضى . وعندما ينعم السيد أو المالك الاقطاعى الظافر بالاراضى على جماعة من المقربين اليه فان هؤلاء الافراد لا يحصلون على هذه الاراضى مكافأة لهم على ارجاء استهلاكهم لدخلهم اذ قد لا يكون لديهم أى دخل للاستهلاك . ولا يستطيعون بيع الارض نظرا لعدم وجود أحد لديه من المدخرات ما يكفى لشراء الارض .

ولذلك فانهم يحصلون على الارض لانه لا بد من أن يمتلك الارض شخص ما حتى يمنع قيام أعمال العنف . أما الايجار الذى يحصلون عليه فهو ببساطة مكافأة لهم على خدماتهم وهى المحافظة على القانون والنظام وهكذا يبدو العقد الاقطاعي متأصلا فى طبيعة الاشياء . . ولكن لما كانت خدمة صيانة النظام كامنة فى عملية تملك الارض فان الحصول على الارض يتم نتيجة المنحة العشوائية الاصلية . واذا كانت الدولة قوية وقادرة على المحافظة على النظام والقانون لما كان هناك سبب لعدم تملكها الارض منذ البداية . وعلى أى حال بعد تقديم المنحة الاولى وبعد أن يأخذ الناس فى بيع الارض وشرائها واستبدالها بالنقود فان تملكها يصبح وظيفة يمكن تمييزها اقتصاديا عن تملك رأس المال وعندئذ يصعب تمييز الربح عن الفائدة .

وهكذا ينطوى التمييز بين الارض (بعد تملكها ودفع قيمتها) ورأس المال والربح والفائدة على بعض الصديق بل تنطوى حجج أتباع هنرى جورج المشوشة على بعض الصديق أيضا . وتتوقف الحقيقة على « قوى التربة » من حيث كونها « أصيلة » لا من حيث كونها قابلة للتخريب . وعندما تورث الارض وتباع وتشتري فانها لا تتميز عن رأس المال على الرغم من أنها قابلة للتخريب ولا بد من أن يعتبر الربح والفائدة مبالغ تدفع عن انتظار ولا يمكن التمييز بينها .

وهناك ثلاثة أنواع من الانتظار أو الادخار أو بالاحرى هناك ثلاث طرق لاستخدام المدخرات وهذه الطرق تقلل من الفرق بين الربح والفائدة . فأولا من الضروري - للمحافظة على رأس المال الحال - أن يمتنع المجتمع عن استهلاكه والقضاء عليه . ويوصف هذا النشاط أى الامتناع عن استهلاك رأس المال بالانتظار لا الادخار حيث انه لا ينطوى على أى خفض للاستهلاك أو الانفاق عن مقدار الدخل الذى يحصله الفرد ، اذ أن هذا النشاط ينطوى على تقرير عدم زيادة الاستهلاك . وبعبارة أخرى يمكن أن يوصف « بالادخار القديم » . وثانيا هناك كمية الادخار الجديد الحقيقى أى انخفاض الانفاق الفعلى فى المجتمع عن الدخل الجارى وهذا الاجراء ضرورى لسريان النظام الانتاجى . هذا الادخار الجديد من نوعين أما النوع الاول فهو ضرورى للاستهلاك أى أنه يحل محل رأس المال الثابت الحال الذى يبلى أما النوع الثانى فهو ضرورى لزيادة رأس المال العامل ، اللازم للتغلب على الفترة بين بداية فترة الانتاج ونهايتها . ومن الجدير بنا أن ندرك أن هاتين الخدمتين تتطلب ادخار كمية كبيرة من النقود من الدخل الجارى . وثالثا فهناك الادخار الجديد بمعناه المألوف، أى ادخار ما يفيض بعد خصم المبالغ الضرورية للمحافظة على رأس المال وبقائه عاملا ، وبهذا النوع الثالث من الادخار الذى يجب أن يقتطع من الدخل يتم شراء رأس المال الجديد وتزويد المعدات الانتاجية فى المجتمع .

اننا نأمل أن نكون قد أوضحنا بهذا التحليل الموجز البسيط لرأس المال والارض والفائدة والايجار طبيعة العاملين التاليين من « عوامل الانتاج » بعد أن تناولنا موضوع الاجور . وعلى ذلك فاننا نجد أمامنا نوعين

متطابقين من الخدمات الانتاجية هما العمل والادخار تدفع الاجور عن الخدمة الاولى والايجار والفائدة عن الخدمة الثانية . ولعله ليس من العسير أن نتعرف على ايجار الارض بمعناه الحقيقي على الرغم من انه طبعا مبلغ يدفع نظير استخدام الارض لا نظير استخدام المصنع . والايجار بمعناه الاقتصادي كما سبق أن حددناه بل اننا نقصد به أى مبلغ يدفع نظير استخدام الربح بمعناه الاقتصادي كما سبق أن حددناه بل اننا نقصد به أى مبلغ يدفع نظير استخدام شئ كالمنزل مثلاً لفترة من الزمن . وهذا المعنى لا يشمل ايجار الارض فقط بل تكاليف المنزل والفائدة والاستهلاك الخ . ولكن عادة ما يدفع أصحاب المصنع الايجار عن الارض اما لفائدة الصافية فهي ممثلة في حالة المصنع بالمبالغ التي تدفع لأصحاب الديون أو السندات التي تعود على أصحابها بفوائد ثابتة .

٤ - المشروع والربح :

ان هذه المدفوعات على شكل أجور ومرتبات واستهلاكات وايجار وفوائد تمثل جميع المصروفات التي تسمى « بالتكاليف » . وكل ما يزيد على ذلك يسمى بالربح . والارباح هي المبالغ التي تعود على صاحب رأس المال في حالة المشروع الفردي الخاص وعلى المساهمين العاديين في الشركات المساهمة . فما هو الربح ؟ وكيف يتم دفعه ؟ وكيف يقترن بالتكاليف ؟ ان أبسط اجابة عن ماهية الربح هي ما يتبقى بعد دفع جميع التكاليف ، أى انه ما يفيض من سعر البيع بعد خصم التكاليف . وهذا لا يعنى أنه ليس هناك أية خدمة اقتصادية تقابل الربح فهي تتضح في حالة وجود مشروع صغير يعمل فيه شخص واحد ، فالفاكهة الذي يشتري الفاكهة من أحد البساتين وينقلها في عربة خاصة الى دكانه ويبيعها يحصل على فائض البيع بعد سداد التكاليف كمقابل لخدماته الكثيرة . وعلى ذلك فان الربح يتضمن أجر منظم العمل ، ولكن بالنسبة للشركات المساهمة الكبرى يحصل المدير العام بل أعضاء مجلس الادارة على مرتبات ثابتة كمكافأة لهم على خدماتهم . وقد يحقق المشروع أرباحا بعد دفع هذه المبالغ الثابتة . من الواضح اذن أن أجور القائمين بالادارة والتنظيم ليست أرباحا بالمعنى الصحيح بل انه لا يمكن تمييزها عن الاجور والمرتبات العادية ، فمدير سكك حديد لندن واسكتلندة يحصل على مرتب ثابت انما هو يحصل على مكافأة أو مقابل عن عمل قام به مثله في ذلك مثل أى موظف آخر في أية شركة . حقيقة ان المدير يحصل على مرتب أكبر من المرتب الذي يحصل عليه سائق القطار كما ان سائق القطار نفسه يحصل على مرتب أعلى من مرتب البواب ، وعلى ذلك فان الفرق بينهما من حيث الدرجة لا من حيث النوع لانهم جميعا يحصلون على « المعدل المحسود للوظيفة » .

وما دام في الامكان مقارنة أجور القائمين بالادارة من حيث المبدأ بأى أجر آخر وان كانت تعتبر « تكاليف » فلا بد من أن يكون الربح شيئاً آخر مختلفاً عنها . ويترتب على تعريفنا للربح بأنه ما يفيض من ثمن البيع بعد خصم التكاليف أن الربح يختلف من فترة الى أخرى . ولا بد من أن

تتغير العوائد الاجمالية لبيع السلعة فى أى مجتمع يكون عرضة لتقلبات الطبيعة أو لتأثير حرية اختيار المستهلكين أو للعاملين معا . ولما كانت التكاليف عرضة للتغير فان المبلغ الذى يتبقى بعد خصم التكاليف يكون هرضة للتغير أيضا . ولذلك فان الذين يحصلون على الربح لا يعرفون مصير دخلهم من عام لآخر وهم يختلفون فى ذلك عن الذين يحصلون على الاجور والربح والفائدة . والحقيقة انهم لا يعرفون ما اذا كانوا سيحصلون على أى دخل . ويعتبر هذا فى حد ذاته مفتاحا لتفهم طبيعة الربح الصافى . ولما كان معظم الناس يفضلون الدخل الثابت المستقر على الدخل الكبير المتقلب ولما كانت المدفوعات تتغير . ترتب على ذلك انه لابد من دفع نصيب خاص الى أولئك الذين يتعاقدون على الحصول على دخل غير ثابت ويحتسب على انه مبلغ يتبقى بعد خصم جميع الدخول الثابتة منه . ولا بد من أن يحتمل شخص ما المخاطرة التى لا يمكن تجنبها أو عدم الاطمئنان حتى تظل الدخول الاخرى فى مأمن ، ولذلك فان الربح - طبقا لتعريفه الدقيق - مبلغ ضرورى ولازم لتشجيع الناس على تحمل المخاطرة .

ولو أردنا توخى قدر أكبر من الدقة فيجب علينا أن نميز ذلك النوع الخاص من المخاطرة الذى يمكن التنبؤ به ، فالعدد الاجمالى للحرائق فى جميع البلاد يكاد يكون معروفا بدقة ولكن لا أحد يعلم بالضبط أين ستحدث هذه الحرائق وفى هذه الحال لو دفع شخص مبلغا صغيرا فى هيئة مركزية فمن الممكن أنه يحصل جميع الاشخاص الذين يفقدون ممتلكاتهم فى الحرائق على تعويض كامل عنها فى الوقت الذى يكون فى هذا الصندوق المركزى ما يكفى لتعويضهم جميعا . ولو حدث ذلك فما من أحد ليتحمل أية مخاطرة لان كل شخص يعلم انه سيحصل على التعويض الكامل . والواقع أن شركة التأمين هى التى أزالته المخاطر بأن جمعتها كلها . أما الحصة التى تدفع لشركة التأمين فهى لا تعتبر مبلغا يدفع لشخص ما نظير تحمله للمخاطرة بل انها مبلغ يدفع لشخص نظير ازالة عنصر المخاطرة . وهكذا فان المخاطرة التى يمكن أن تجمع وتزول بهذه الطريقة أن تسمى « المخاطرة المؤمن عليها » .

وبهذا المعنى فان « المخاطرة المؤمن عليها » لا يمكن أن تفضى الى الربح اذ انه طالما زالت المخاطرة فلا يمكن أن يتحملها أحد وعلى ذلك فلا يؤمن عليها ودفعة التأمين مبلغ يمثل تكاليف ثابتة ولا يعتبر ربحا . ولكن هناك نوع آخر من المخاطرة لا يمكن ازالته فلا يمكن أن يتنبأ أحد بما اذا كانت أذواق الناس ستتغير أم لا وبأثمان السلع الاخرى الى غير ذلك من الاشياء . وقد يطلق على هذا النوع من أنواع المخاطرة غير المؤمن عليها بالمخاطرة الصحيحة تمييزا لها عن المخاطرة المؤمن عليها . فهى مخاطرة بهذا المعنى غير أن تأثيرها بطبيعة الاشياء يجعل من المستحيل التنبؤ بأرباح الشركة الاجمالية بدقة . وهى بالتالى مخاطرة تكون السبب فى تحقيق الربح وتحمل المخاطرة هو الخدمة الاقتصادية التى يقابلها الربح . ولما كان البدء فى عمل جديد أو البدء فى مخاطرة جديدة يتضمن تحمل كثير من المخاطرة عن هذا النوع أصبح تحمل المخاطرة يعرف بالمشروع وأصبح الشخص الذى يتحمل المخاطرة يسمى « بمنظم المشروع » .

ومن العسير أن يميز المرء الربح عن الفائدة لانه من المستحيل أن يتحمل الانسان المخاطرة التي يتضمنها استمرار المشروع ما لم يقرض شخص ما بعض النقود لهذا المشروع . ولما كانت النقود تقرض نظير فائدة محددة فان رأس المال المستقر يقابله نسبة أكبر من سعر الفائدة . فان كان سعر الفائدة يعادل ٣ ٪ بينما يبلغ معدل الربح ٥ ٪ فان الربح الحقيقي يعادل ٢ ٪ فقط أى بعد أن يخصم منها ٣ ٪ نظير الفائدة .

أما الاسماء المختلفة التي تطلقها الرأسمالية على الحصص المدفوعة سواء كأسهم أو سندات مثل « أسهم التفضيل » أو « الاسهم المفضلة » فانما هي أساليب للربط بين عنصرى الفائدة والربح بدرجات متفاوتة .

٥ - المجتمع الاقتصادى :

ان الخدمة الاقتصادية والعمل والانتظار وتحمل المخاطرة كلها أشياء أساسية ولا بد من أن يقوم بها شخص معين أو مجموعة معينة من الاشخاص فى أى نظام اقتصادى . ويتوقف القيام بها وطريقة القيام بها مقابل على العرف الاجتماعى والقانونى . وفى النظام الذى يخضع للرأسمالية الحرة حيث يكون لجميع الافراد الحق فى القيام بأى نشاط اقتصادى يقوم بهذه الوظائف الافراد . وتدفع لهم جزاءات فردية . وعلى ذلك فان جميع الدخول التي تدفعها الشركات والمؤسسات للافراد تكون من هذه الانواع . وبعض هذه المبالغ لا تكون دخولا لافراد لانها تدفع لشركات أو مؤسسات أخرى عن المواد الخام وغيرها . غير أن جميع المبالغ الجارية التي تدفع للافراد تعتبر دخولا وهى كلها على شكل ايجار أو أجور مرتبات أو فائدة أو أرباح . وقد يحصل كل فرد على دخل من أكثر من نوع واحد ومن أكثر من مؤسسة واحدة ولكن لا بد من أن يحصل عليه نتيجة لاداء احدى هذه الخدمات الانتاجية .

وعلى ذلك فالمجتمع الاقتصادى يتألف من عدد من الوحدات الانتاجية التي تباع السلع الى المنتجين مقابل النقود وتدفع الدخول الى « عوامل الانتاج » الاخرى . ولا تتألف الوحدات الانتاجية من المصانع والشركات المساهمة فقط بل من المزارعين وأصحاب المحال والاطباء وغيرهم . ونضيف الى تلك الوحدات أيضا المؤسسات الخيرية المختلفة والدولة التي تنفق الدخل ولكنها تبدو لاول وهلة كأنها تقف بعيدا عن النظام الانتاجى . وعلى الرغم من أن هذه الحقائق تعقد صورة الوحدات الانتاجية والاستهلاكية فهى لا تشوهها لاننا قد ننظر الى الدولة باعتبارها وحدة انتاجية تعمل على رفع دخلها عن طريق الضرائب لا عن طريق بيع السلع . أو قد ننظر الى دخل الدولة على انه صادر من فرض الضرائب على الافراد وانه بالتالى صادر بطريقة غير مباشرة عن الاجور والربح والفائدة والارباح التي تدفعها الوحدات الانتاجية . ولذلك فان المجتمع الاقتصادى بصفة عامة يمكن أن يقال انه يتألف من عدد من الوحدات الانتاجية التي تصنع السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية من ناحية وتدفع دخولا نظير الخدمات الانتاجية المختلفة من ناحية ومن عدد من الوحدات الاستهلاكية التي

يُحصل على دخولها وتدخر جزءا منها وتنفق الباقي على السلع الصالحة للاستهلاك والمصنوعة من ناحية أخرى .

ولاستكمال الصورة التوضيحية يجب علينا أن نطبق على المجتمع التمييز الذي حددنا به طبيعة رأس المال . والواقع أن هناك أربعة مواقف يجد المجتمع فيها نفسه . فأولا : قد يكون على استعداد لانتظار الدخل الذي تعود به الأرض أو رأس المال الثابت ويقوم بالتالي باستهلاكه . وثانيا : قد لا يتبقى شيء ممكن تخصيصه « للاستهلاك » - أي للحيلولة دون تبديد رأس المال على الرغم من أنه قد ينتظر ليحول دون استهلاك رأس المال . والفرق بين هذين الموقفين ثانوي وقد يوصف المجتمع في كلا الحالتين بالتدهور . وثالثا : قد يدخر المجتمع جزءا من استهلاكه لم يحافظ على رأس المال الحالي ويمنع استهلاكه . وفي هذه الحال لا يعمل المجتمع على زيادة رأسماله أو انتقاصه . ولذلك قد نسمى الدولة بأنها « دولة جامدة أو ثابتة » . ورابعا : قد يعمل المجتمع على ادخار ما يكفي لا للمحافظة على رأس المال العامل فحسب بل لزيادته فعلا ولذلك قد توصف الدولة بأنها « دولة تقدمية » . وعادة ما توصف الدولة الصناعية الحديثة في حالة السلام بأنها « دولة تقدمية » على الرغم من أنه ليس من الضروري أن تكون كذلك كما أنها لا تكون كذلك دائما .

الفصل السابع

معنى الرأسمالية المطلقة

يترتب على افتراض المنافسة غير الواقعي أن تتساوى المنافع الحديثة للسلع المختلفة بالنسبة للمستهلك وأن تحصل وحدات العمل والأرض ورأس المال على قيمة ناتجها الحدي وأن تتساوى سعر السلعة بتكاليفها الحديثة وأن تكون الشركات قد بلغت حجمها الأمثل وأن يكون الناتج الحدي متساويا في جميع الصناعات . ويمكننا أن نستخلص من ذلك كله استنتاجين هي أنه في ظل المنافسة المطلقة لا يمكن أن يشرى مستهلك بانتاج كمية أكبر أو أقل مما ينتجها مستهلك آخر دون أن يؤدي إلى فقر مستهلك آخر وأنه لا يمكن في ظل ظروف الانتاج المعطية - انتاج كمية أكبر من إحدى السلع دون خفض كمية الناتج من سلعة أخرى غيرها .

ويقوم الاستنتاج الأول على أساس حقيقتين هما :

١ - أن المستهلكين ينفقون نقودهم بحيث يجعلوا المنفعة الحديثة المختلفة تتساوى .

٢ - أن عوامل الانتاج تقترب إلى مستوى التوظيف الذي تصل فيه قيمة الناتج الحدي أقصاها ولما كان كل مستهلك ينفق ماله بحيث يحصل من كل ست بنسات على نفس القيمة من كل سلعة فإن كل مستهلك يكون على استعداد للتضحية بكمية معينة من الخبز ثمنها ست بنسات مقابل الحصول على عدد من السجائر يزيد ثمنها على ست بنسات . . . وعلى ذلك فالمستهلك يستفيد لو حصل على هذا العدد من السجائر مقابل ذلك المقدار من الخبز وبذلك سيقدر لنفسه متعة دون أن يكون ذلك على حساب فرد آخر في النظام الاقتصادي بأكمله من مجرد استبدال موارد الثروة ودون أي تغيير سوف تنتج في هذه الحال كمية السجائر التي تباع بأكثر من ست بنسات بدلا من انتاج كمية الخبز التي تباع بست بنسات فقط . ولكن لو كان من الممكن أحداث هذا التغيير فإنه سيتأثر بالمنافسة الكاملة ، لأنه لو كان من الممكن أحداث هذا التغيير فإنه سيتأثر بالمنافسة الكاملة ، لأنه لو كان من الممكن إنتاج السجائر التي يزيد ثمنها عن ست بنسات بدلا من الخبز الذي لا يتغير هذه القيمة بمجرد تغيير عوامل الانتاج من صناعة الخبز إلى صناعة

السجائر فلا بد من ان تكون قيمة الناتج الجدى لعوامل الانتاج فى صناعة
السجائر أعلى مما هى فى صناعة الخبز وبالتالي يحدث هذا التغير فى
ظل المنافسة الكاملة ويكسب المستهلك الفرد دون أن يخسر أى مستهلك
آخر .

والاستنتاج الآخر من وجود المنافسة الكاملة هو أنه لا يمكن زيادة إنتاج سلعة معينة دون خفض إنتاج سلعة أخرى . ويترتب هذا على الحقيقة التالية وهي أنه لا يمكن زيادة الإنتاج إلا إذا كانت النسبة بين الناتج الحدى للعمل ورأس المال تختلف من صناعة لأخرى . فلو كان الناتج الحدى لرأس المال مثلا ضعف الناتج الحدى للعمل في صناعة الخبز ومساويا للناتج الحدى في صناعة السجائر فسوف يصبح في الامكان زيادة إنتاج السجائر دون خفض إنتاج الخبز بنقل عدد من العمال من صناعة الخبز حيث يكون الناتج الحدى منخفضا نسبيا الى صناعة السجائر «حيث يكون الناتج الحدى مرتفعا نسبيا» بينما ينقل رأس المال في الاتجاه الآخر . وبزيادة نسبة رأس المال الى العمل في إنتاج السجائر وخفض النسبة في إنتاج الخبز يصبح في الامكان إنتاج كمية أكبر من احدى السلعتين دون إنتاج كمية أقل من السلعة الثانية وهذا ما يحدث آليا في ظل المنافسة الكاملة لان كل وحدة من وحدات رأس المال والعمل في ظل الظروف التي سبق شرحها - ستحقق نفس الجزاء في صناعات السجائر بينما تحقق كل وحدة من وحدات رأس المال في صناعة الخبز ضعف الجزاء الذي تحققه كل وحدة من وحدات العمل . وعلى ذلك ينتقل رأس المال الى صناعة الخبز والعمل الى صناعة السجائر . ويستمر هذا التغيير الى ان تتساوى نسبة الناتج الحدى لكل عامل من عاملى الإنتاج في كل من الصناعتين مع نسبتها في الصناعة الأخرى . وفي هذه الحال لا يكون من الممكن زيادة الإنتاج من سلعة واحدة بتغيير عوامل الإنتاج دون خفض الإنتاج من السلعة الأخرى .

ولا بد من أن نذكر هذه الحجج النظرية لا لأن المنافسة الكاملة لا بد من أن توجد في عالم الواقع ولكن لأن الرأسمالية المطلقة ظلت تقوم على أساس هذه الحجج . وقبل أن تغفل افتراض المنافسة الكاملة غير الواقعي يجب أن نثبت أنه حتى وإن كان من الممكن إقامة نظام اقتصادي على هذا الأساس غير الممكن فسوف تكون هناك اعتراضات أساسية وقوية عليه . وقد تكون عادلين لو وصفنا المنافسة الكاملة بأنها حلم . حلم غير سار . ولكن لنكون عادلين في تقديرنا علينا أن نذكر المزايا التي من المفروض أن تحققها المنافسة الكاملة ، فلقد رأينا أن المستهلكين في ظل المنافسة المطلقة يحصلون على منفعة حدية متساوية من السلع المختلفة . وأن النفقات الحدية لجميع السلع تتساوى مع أسعارها وإن عوامل الإنتاج تتغير وتتحرك نحو التشغيل الذي يحقق أعلى ناتج حدي لها .

وتحقق عائدا متساويا لهذا الناتج وان الشركات تصبح عندئذ في حجمها
الامثل وانه في هذه الحال لا يمكن اثراء احد المستهلكين على حساب
مستهلك آخر . ولو اردنا توضيح هذه الاستنتاجات بعبارة اكثر واقعية
- حتى نوفي للمنافسة الكاملة حقها - فيمكننا أن نضع الصورة التالية
لعلم الرأسمالية المطلقة وهي المنافسة الكاملة . في ظل المنافسة الكاملة
ينفق كل مستهلك نقوده على جميع الاشياء التي يختارها بحيث لا
يستطيع أن يحقق أى قدر من الرضى لو أنفق مقدارا أكبر على سلع
معينة ومقدارا اقل على سلع أخرى . ولو تغير ذوقه قليلا فانه سيعمل
على تعديل خطته في الانفاق وسيترتب على تغيير طلبات جميع المستهلكين
اتجاه مقدار من النقود نحو جميع السلع والخدمات المختلفة المعروضة
لبيع في السوق . وعندما يقرر المستهلكون بصفة عامة زيادة انفاقهم على

تلك السلعة فان الانفاق على هذه السلعة سيزيد مما يؤدي الى رفع ثمنها
وبذلك تزيد أرباح منتجيها واجتذاب عدد أكبر من منتجيها الى الصناعة
التي تنتجها الى أن ينخفض معدل الربح الى المعدل العادى عند بقية
المنتجين في الصناعة ، وفى نفس الوقت تنخفض كمية النقود التي تنفق
على السلع الأخرى بمقادير متماثلة ، هذا كما تنخفض الاسعار والأرباح
في هذه الصناعة ويتوقف بعض المنتجين فيها عن الانتاج وتكون نتيجة
تغيير الطلب تغيير العرض وتحول الموارد الانتاجية من صناعة الى أخرى
ويستمر هذا التحول الى أن يصبح معدل لربح في كل من الصناعتين
عاديا . وعند هذا الحد يصبح النظام متوازنا للمرة الثانية . وبالمثل
لو ندرت سلعة معينة أو أصبح من الصعب إنتاجها عما قبل فسوف
يرتفع ثمنها وسيفضل بعض المستهلكين خفض مشترياتهم منها وزيادة
مشترياتهم من غيرها . ومن الناحية الأخرى يصبح من الأسهل انتاجها
نظرا لتحسن اساليب الانتاج أو لاي سبب آخر بينما ينخفض سعرها
ويزيد الطلب عليها ويزيد بالتالى إنتاجها . وعلى ذلك تحدث عملية
تنظيمية تلقائية تكيف طبقا للعرض والطلب .

ولا ينطبق هذا الكلام على طلب المستهلكين على السلع المنتهية الصنع
فقط بل على الطلب على مورد الانتاج . ويبحث كل عامل وصاحب رأس
مال ومنظم عن مستوى توظيف مدخراته أو عمله الذي يحقق له أكبر
عائد . وعلى ذلك فزيادة الطلب العام على السلع وانخفاضه يعميل عرض
الأرض والعمال ورأس المال الى التغير لا بين صناعة وأخرى ولكن في كل
صناعة بمفردها ويتحول من الصناعات الأقل كفاية الى الصناعات الأكثر
كفاية لان الصناعات تتسع في حالة زيادة الأرباح وسوف تتنافس عوامل
الانتاج فيما بينها فيتنافس رأس المال مع العمل والأرض والعمل مع
الأرض ، اما معدل الفائدة فيقوم بدوره باعتباره ثمنا يضمن اقبال
أفراد المجتمع على الادخار أو الانفاق بحيث تتغير موارد الانتاج من انتاج

نفسه الانتاجية الى انتاج السلع الاستهلاكية وتؤدي زيادة المدخرات الى خفض معدل الفائدة وزيادة الارباح الناجمة عن تعزيز رأس المال الحقيقي ، بينما يكون لانخفاض المدخرات اثر عكسي بل حتى الربح سيكون له أهميته ووظيفته باعتباره أحد عناصر الاسعار في البنين . فلو افترضنا ان إحدى الشركات قررت شق أحد الاتفاقات الداخلية الى إحدى الضواحي فان مديري الشركة سيحددون التكاليف النسبية لمثل هذا النفق وشراء الأرض اللازمة لذلك . وبمجرد أن يمتد الخط نحو الضاحية ستتنخفض قيمة الأرض وتنخفض بانخفاضها تكاليف النفق فتستطيع الشركة بعدئذ رفع الخط الحديدي الى سطح الأرض وذلك لان طلب المجتمع بصفة عامة على الأرض اللازمة لبناء المنازل والمحال العامة سيكون قد انخفض عن الطلب على الأرض لاقامة الخط الحديدي وبذلك يحل تنظيم الاسعار آليا المشكلة التالية وهي هل يفضل المجتمع استخدام قطعة معينة من الأرض لبناء منزل أم لمثل خط حديدي ؟

الفصل الثامن

عيوب الرأسمالية المطلقة

سبق أن أوضحنا النقاط الأساسية التي تعاب على النظام الذى يسمى بالرأسمالية المطلقة وهى تجمع بين فوضى الاسعار والملكية الخاصة والوراثة . وهو نظام لا يأخذ فى اعتباره - ولو نظريا - الفرق بين احتياجات مختلف الناس وجهودهم ويعمل على تشويش هذا الفرق وجود الدخول غير المكتسبة وغير المتساوية ويزيد الاضطراب وجود الاحتكار والمنافسة غير الحرة بجميع اشكالها والامتيازات الاجتماعية التى تعتبر الوراثة أكثرها خطرا . والواقع أن وجود دخول غير متساوية وغير مكتسبة والوراثة فى حد ذاتها كفيلة بزعزعة الايمان بمزايا الفوضى السعرية التى يتمسك به الفرديون ولكن هل تقضى هذه الحقائق كلية على فوضى الاسعار والميراث ؟ أم هل يترتب على ذلك ضرورة التحكم فى هذه الفوضى ؟

ان وجود الدخول غير المتساوية المكتسبة ونظام الوراثة والاحتكارات الاجتماعية الاخرى - كل هذه الاشياء تثبت عبث النظام الفردى أى الاعتقاد بأن كل انسان فى ظل النظام الرأسمالى يأخذ ما يستحق وأنه لا بد من توجيه موارد الثروة فى أكثر المجالات توفيرا وأنها تستخدم بما يحقق أكبر ربح وأن الطلب هو الذى يحدد الانتاج بصفة نهائية . وكل هذه العبارات والحجج تنطوى على أفكار مشوشة كسيرة ، ففوضى الاسعار لا تعطى لكل انسان حقه طبقا لمعيار العدالة الطبيعية لكنها تعطى له ما قد يستحقه لو أغفل الفرق بين الحاجات الحقيقية وعدم المساواة فى الدخل وجميع الامتيازات الاجتماعية . ولا تتحول موارد الثروة الى المجالات الأكثر تحقيقا للربح الا اذا أغفلت كل هذه الاشياء ، كما أن الطلب الذى يحدد الانتاج إنما هو يتجاهل هذه الاشياء أيضا . وهكذا فإن رأى السائد ، أى الذى كان سائدا فى وقت من الاوقات بين العمال والطبقة التى كانت تنعم بالامتيازات على حد سواء القائل بأن الانسان يحصل على ما يستحقه وأن ما تدفعه الدولة لنا هو احسان وأن الضرائب أشبه بالمصادرة - إنما هو فى الواقع رأى سطحي للغاية . وليس هناك أى ميزة فى بنیان الدخول الذى تحدده الرأسمالية المطلقة . بل اذا دققنا البحث فى هذا البنيان فأننا نجد ينطوى على الفوضى والارتجال . فلو ورث أحد الافراد دخلا هائلا غير مكتسب يعود عليه استئجار عدد كبير من العمال الذين لا يملكون شيئا فأنما هذا الفرد نفسه هو الذى يعيش

على «الاحسان» على حساب بقية افراد المجتمع . لو انتزعت منه الدولة دخله ووزعته على العمال فان الدولة تعيد اليهم ما كانوا قد كسبوه بأنفسهم .

ولعل تأصل الاعتقاد بقدسية نظام الفوضى السعرية في الاوساط الشعبية والعلمية مما يبعث على الدهشة . ويتضح مظهره الشعبي في رفض الام في الطبقة العاملة بأن تسمح لابنائها بالحصول على وجبات غذائية مجانية على أساس أن هذه وسيلة من وسائل الاحسان ويتضح مظهرها الاكاديمي في كتب الاساتذة مثل كتاب التخطيط الاقتصادي الجماعي البروفيسور هايك . ففي هذا الكتاب يستنكر المؤلف فكرة الاشتراكية على أساس استحالة توزيع موارد الثروة توزيعا عادلا تبعا للطلب الا في ظل المنافسة الحرة وتقوم الحجة الرئيسية لهذا الكتاب على الخطأ في افتراض أن لحرية في تحديد الاسعار أو بعبارة اخرى الفوضى السعرية معيار عادل للحاجات والجهود الاساسية .

وبالتالى يجب علينا أن نفرض الفلسفة الاجتماعية كلها والافاظ الاقتصادية والبرنامج العملى القائم على أساس افتراض قداسة نظام الاسعار في الرأسمالية المطلقة ولكن يجب الا نتطرق في الاتجاه الآخر ونقول ان بيان الاسعار عديم الاهمية ويجب الفأؤه . ولقد اظهرنا فقط أن فكرة قداسة هذا النظام تنطوى على الكثير من العيوب والاختفاء وأن الاستنتاجات القائمة على أساس افتراض اصالة النظام عبث لا طائل تحته . ولكن ربما كان هو النظام الوحيد الذى يمكن أن يوجد في العالم غير الكامل أو بالاحرى اقل النظم استهواء . . وثمة أسئلة مختلفة تتعلق بمدى القدرة على الغاء بيان الاسعار والقضاء على بيئته الاجتماعية ، ولا بد من بحثها في مرحلة متأخرة من المناقشة اذ أن تجربة جهود بريطانيا في الحرب فيما بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٥ تلقى ضوءا كبيرا عليها . والآن يحق لنا أن نستنتج أن نظام حرية تحديد الاسعار ينطوى على اخطاء خطيرة وجوهرية وأن كل هذه الاخطاء ترتبط عمليا بعدم المساواة في الدخول .

الفصل التاسع

امكانيات اعادة توزيع الثروات

ان التحليل السابق يوحى بأن نظام عدم ضبط الاسعار فى طبيعته انه يضمن انتاج الثروة وتوزيعها متجاهلا الحاجات والتضحيات الحقيقية وان طبيعة النظام النقدي غير المقيد تؤكد عدم استخدام موارد الثروة كما يجب غير ان علاج سوء الاستخدام هذا فى اتباع سياسة التوظيف الرشيدة التى سبق أن حددناها . وهذه السياسة ليس من الضرورى أن تكون اشتراكية ولكن لا يمكن أن تتخذها سوى الحكومة التى تتخلى عن نظرية الاساليبية الحرة المنطلقة ونعمل على تخطيط الحياة الاقتصادية لشعبها . ولكن اعادة توزيع موارد الثروة والدخول اللازمة لتحسين وفاء موارد الثروة للحاجات لا بد من أن تكون الهدف الرئيسى للسياسة الاشتراكية . وعلى أية حالة فقبل بحث اساليب اعادة التوزيع لا بد من أن نواجه الاعتراض القائل بأن أى توزيع حقيقى جديد غير ممكن . ولا يكون رفع مستوى معيشة الجماهير باعادة توزيع موارد الثروة الانتاجية مستحيلا من الناحية العملية فقط بل ان التأثير النقدي البحث الذى تتركه اعادة توزيع الدخول النقدية يمكن اثبات عدم أهميته احصائيا . وتقوم الحجة الاحصائية على أساس "عمليات الحسابية التى قام بها لورد ستامب عن امكانيات التوزيع الاحصائى فى بريطانيا فى عام ١٩١٩ . فقد قال لورد ستامب انه لو جمعت جميع الدخول التى تزيد على ٢٥٠ جنيه سنويا فى عام ١٩١٩ فان الفائض الذى يمكن انفاقه نتيجة لذلك لا يمكن أن يضيف سوى خمس شلنات الى ميزانية الأسر التى تقل دخول أعضائها السنوية عن ٢٥٠ جنيه ، والان حتى وان كانت هذه العمليات الحسابية صحيحة ولا تنطوى على أى خطأ فانها لا تثبت بأى حال عدم أهمية آثار اعادة التوزيع لان اضافة خمس شلنات الى كل ميراثية فى الطبقة العاملة ستؤدى الى محو عوامل عدم المساواة ولو افترضنا ان خمس شلنات لا تساعد كثيرا الاسرة التى تنتمى الى الطبقة العاملة لانها لا تساوى شيئا بالنسبة للطبقة المتوسطة فاننا بذلك نغالط فى تفهم طبيعة عدم المساواة والفرض من اعادة التوزيع ولكن الحسابات كانت ايضا عرضة لكثير من الاعتراضات الاحصائية ، فقد وجد لورد ستامب أن الدخول الصافية للأشخاص الذين تزيد دخولهم السنوية على ٢٥٠ جنيه تعادل ٩١.٠٠٠.٠٠٠ ر. بعد خصم الضرائب المباشرة . ولو ترك لكل من هؤلاء الأشخاص دخل قدره ٢٥٠

جنيها سنويا فانهم جميعا سيحصلون على دخل اجمالي قدره ٣١.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه ويبقى فائض قدره ٦.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه غير أن سير جوسيا قد خصم من هذا المبلغ ٤٥.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه نظير المدخرات السنوية للطبقات الغنية وبالتالي لا يبقى سوى ١٥.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه توزع على ١.٠٠٠.٠٠٠ أسرة يقل دخلها عن ٢٥٠ جنيه وتتوقف هذه العملية الحسابية كلها - على حد قول جوسيا - على عملية خصم مبلغ ٤٥.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه نظير مدخرات الطبقة الغنية . وهذا رقم تقديري عرضته للخطأ . وإلى جانب ذلك فلا يمكن أن نفترض أن رقم المدخرات الاجمالي في العالم الرأسمالي لا بد من أن يطبق أيضا على العالم الاشتراكي فلا بد طبعاً من ارتفاع معدل الادخار في النظام الاشتراكي غير انه لا بد من تحويل مبلغ معين على الاقل من جانب المدخرات الى جانب الاستهلاك بل ان هذا الاجراء يجب أن يتوفر عند توزيع الثروات من جديد . وهذا ما أوضحته مناقشتنا السابقة للسياسة النقدية ولكن لو كان لورد ستامب ، قد أخذ في اعتباره هذا العامل لاعتبر المبلغ الواجب الخصم عن مدخرات الاعتبار ٣.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه بدلا من ٤٥.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه تضاعفت بذلك الكمية التي يمكن توزيعها على الطبقات العاملة ولحصلت كل أسرة على عشر شلنات بدلا من عشرين شلنا أسبوعيا .

ولكن حتى هذا الرقم نفسه يقلل من أهمية الصورة الحقيقية ، فقد قال مستر كولن كلارك في احصاء آخر نشر له في عام ١٩٣٢ «انه حتى في ذلك الوقت فإن التوزيع العادل للدخل القومي مع عدم استثناء الدخل الناشئ من المستعمرات والمحافظة على المعدل الحالي للاستثمار سيتيح لكل أسرة دخلا سنويا قدره ٢٧٠ جنيه بما في ذلك العاطلين .. وهذا الدخل يمثل زيادة اكبر من عشر شلنات وربما بلغت جنيها كاملا لكل أسرة من أسر الطبقات العاملة وينشأ الفرق بين تقدير لورد ستامب وتقدير مستر كلارك من أن كلارك يعطي رقما من دخل الأسرة ولا يدخل في حسابه الادخار والضرائب . ولذلك فلا بد من أن يعتبر الدخل الذي صورته بمبلغ ٢٧٠ جنيه دخلا يمكن الحصول عليه لاغراض الاستهلاك وعلى أي حال فإن الرقمين تقريبا لا يمكن أن يقوم عليهما أي استنتاج فعال . ولكننا قد نستنتج أن لورد ستامب لم يثبت احصائيا مسألة امكانيات توزيع الثروة من جديد .

ولقد قدر مستر كولن كلارك في احصاء آخر له أن «الدخول التي يمكن انفاقها» بالنسبة لاصحاب الدخول التي تزيد على ٢٥٠ جنيه سنويا بمبلغ ١٠.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه في عام ١٩٣٩ في بريطانيا ويترك هذا الدخل لضخم مبلغا هائلا يمكن توزيعه علما بأن قيمته الحقيقية كبيرة جدا نتيجة لانخفاض الاسعار السائدة حينئذ . ولكن هنالك

اعتراضات قوية على اجراء توزيع الرقم الاجمالى النقدى للدخل القومى .
بانتساوى على عدد الاسرات فلا يمكن أن يوضع توزيع عملى مطلق دون
زعزعة الجهاز الانتاجى كله . وثانيا ان تقديرات لورد ستامب ومستر
كلارك لم تأخذ فى اعتبارها الفرق بين الدخل المكتسبة والدخل غير
المكتسبة .

وثالثا أنه من الخطأ طبعا أن نقسم الاجمالى النقدى للدخل القومى على عدد
الاسرات الاجمالى . ونتصور أن متوسط الدخل النقدى لكل أسرة الناشء
عن العمليات الحسابية يمثل بأى حال من الاحوال ما نستطيع شراؤه من
السلع الحقيقية ، لأن الأسر الفقيرة التى تحصل على دخل أكبر من دخلها
الاصلى نتيجة لتوزيع الدخل الجديد لن ترغب فى انفاق هذا الدخل على
السلع التى يشتريها الاثرياء الذين أصبحوا يحصلون على دخل
منخفضة . وفى الحالات المتطرفة التى ينفق فيها الاثرياء فائض دخلهم على
التحف الفنية بعد شراء ضروريات الحياة فان توزيع الدخل الجديد لا يمكن
أن يترك أى تأثير عملى ، لأن ارتفاع أسعار التحف الفنية يرجع الى منافسة
الأغنياء على شرائها ، ولو أعطت أموالهم للفقراء المحتاجين فسوف تنخفض
أسعار المواد الغذائية والملابس . ولو لم يكن هناك عدد كبير من الفنانين
تجار التحف الفنية الذين يتحولون الى منتجين للمواد الغذائية والملابس
لما زادت كمية المواد الغذائية والملابس عما قبل الا قليلا . وحتى اذا أنفقت
دخول الاثرياء على الجواهر فلن تقوى امكانيات توزيع الدخل من جديد
لأن الفقراء لن يقبلوا على شراء الجواهر لأن عدد الاشخاص الذين يشتغلون
بإنتاج الجواهر وتحويله لن يكون كبيرا . ولكن دخول الأغنياء لا تنفق على
هذه الأشياء النادرة فعلا بل أنها تنفق على المنازل الضخمة والخدم والحشم
والسيارات والسفر وعلى كثير من الأشياء الأخرى التى تتطلب انتاجها
استخدام قدر كبير من رأس المال والعمل . فبناء القصور وصيانة
الحدائق وملاعب الجولف ونقل المواد الغذائية والمشروبات من أقاصى
الأرض وانتاج السيارات - كل هذه الأشياء تستنفذ قدرا كبيرا من العمل
الانتاجى ورأس المال . ولو وجهنا كل هذا المقدار من العمل ورأس المال
لانتاج ضروريات الحياة لما كان هناك شك فى إمكان زيادة الدخل الحقيقية
للفقراء زيادة هائلة .

والى أى حد يمكن أن ترتفع الدخل الحقيقية ؟ أنه من الصعب
الاجابة على هذا السؤال دون الوقوع فى نفس الاخطاء النظرية التى
تتضمنها عملية تقسيم الرقم الاجمالى للدخل القومى النقدى ، ولكن
بالنسبة لبريطانيا فقد نتوصل الى تقدير وثيق على النحو التالى ، فقد نشر
سيرجون أخيرا بحثا تفصيليا عن استهلاك المواد الغذائية بالنسبة لطبقات
المجتمع المختلفة فى بريطانيا وهو يقسم السكان الى فئات بحسب دخولهم
ويحدد متوسط الانفاق على المواد الغذائية بالنسبة للفرد فى كل مجموعة
كما هو مبين فى الجدول التالى :

عدد السكان التقديرى		المتوسط التقريبى للاتفاق على المواد الغذائية	متوسط دخل الفرد فى الاسبوع	المجموعة (١)
النسبة المئوية	العدد			
	٤٥٠٠٠٠٠٠	٤ شلنات	١٠ شلنات	١
١٠٪	٩٠٠٠٠٠٠٠	٦ شلنات	١٥ شلنا	٢
٢٠٪	٩٠٠٠٠٠٠٠	٨ شلنات	٢٠ شلنا	٣
٢٠٪	٩٠٠٠٠٠٠٠	١٠ شلنات	٣٠ شلنا	٤
٢٠٪	٩٠٠٠٠٠٠٠	١٢ شلنا	٤٥ شلنا	٥
١٠٪	٤٥٠٠٠٠٠٠	١٤ شلنا	أكثر من ٤٥ شلنا	٦
		٩ شلنات	٣٠ شلنا	المتوسط

يبدو واضحا أن الأرقام تمثل المتوسط فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٥ التى لم تتغير فى أواخرها أسعار المواد الغذائية فى تجارة التجزئة كثيرا .

ولقد وجد « سيرجون أور » أن الوجبات الغذائية التى كانت تحصل عليها الفئات أرقام ١ و ٢ و ٣ كانت كلها ناقصة إذ أنها كانت كلها تفتقر الى المواد الغذائية الضرورية للمحافظة على الصحة والقوة البدنية بينما كانت الوجبات التى تتاح للفئات أرقام ٤ و ٥ و ٦ مناسبة وكاملة وهكذا فإن كل الذين كانوا قادرين على اتفاق عشرة شلنات أو أكثر أسبوعيا على المواد الغذائية كانت تتاح لهم وجبات كاملة بينما لم يكن يحصل الذين لا يستطيعون اتفاق هذا المبلغ على وجبات مناسبة . وعلى ذلك فلو أغفلنا حاليا تأثير توزيع الدخل من جديد فى تغيير أسعار المواد الغذائية فقد تحدد المبالغ الاجمالية التى يجب اتفاقها بالنسبة لكل فئة لرفعها بحيث تتلاءم مع كمية المواد الغذائية اللازمة . وسوف تحتاج الفئة الاولى الى ٧ مليون جنيه بينما تحتاج الفئة الثانية الى ٩٤ مليون جنيه والفئة الثالثة الى ٤٧ مليون جنيه فيبلغ الاجمالى ٢٠٠ مليون جنيه . ولذلك فلوا فترضنا أن اتفاق مبلغ اضافى قدره ٢٠٠ مليون جنيه على المواد الغذائية لن يؤدي الى رفع الاسعار ، فإن تحويل هذه الكمية سيضمن استهلاك كمية مناسبة من المواد الغذائية لجميع السكان . ولكن الاسعار طبعا سترتفع . وليس من الممكن أن نحدد مدى ارتفاعها بدقة ، لأن هذا التحديد يتوقف على تكاليف الانتاج . ولكن جدير بالملاحظة أنه فى تلك الفترة التى هى موضع دراسة كانت توجد طاقة احتياطية ضخمة فى انتاج القمح واللحوم ومنتجات الالبان فى العالم وهى السلع الرئيسية التى تستوردها بريطانيا ، هذا فضلا عن امكان زيادة انتاج الفواكه والالبان والخضروات بكميات ضخمة لو وجد الطلب عليها . فقد ظلت كل هذه الصناعات تعاني طويلا من مشكلة الانتاج الزائد عن الحاجة ولو استوعبت هذه الصناعات مقادير

اضافية من الاراضى والعمل ورأس المال لزادت طاقتها الانتاجية كثيرا .
وحيث أن الانفاق الاجمالى للمجتمع على المواد الغذائية فى تلك الاعوام كانه
يبلغ حوالى ١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فان زيادة الطلب بمقدار ٢٠ مليون جنيه لم يكن
خطيرا واذا وضعنا فى أذهاننا كل هذه الاعتبارات لما أمكننا أيضا تقدير
المبالغ الاضافية التى تنفقها الفئات الثلاثة الدنيا التى حددها «سيرجون أور»
والتي كانت ستؤدى الى رفع الاسعار ، ولكننا قد نستنتج أن زيادة دخول
الفقراء بمقدار ٢٥٠ مليون جنيه فى الاوقات العادية ستتوافر معه المواد
الغذائية اللازمة للمجتمع كله .

ومن الممكن أن تزيد هذه الدخول فعلا عن طريق انتعاش التجارة .
الناشئ عن اتباع سياسة نقدية رشيدة وانخفاض معدل البطالة . ولكن
لكى نقدر امكانية توزيع الدخول من جديد فجدير بنا أن نقارن المبلغ
السابق وهو ٢٥٠ مليون جنيه باجمالى الدخول غير المكتسبة والموروثة .
وقد سبق أن قدر مستر كولن كلارك «الدخول التى يمكن انفاقها» بالنسبة
للأغنياء فى بريطانيا بحوالى ١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه أى أربعة أضعاف المبلغ
المطلوب لإعادة توزيعه ولكن ما حجم الدخل غير المكتسب فى ذلك الوقت
وهو الدخل الذى يمكن ان يستقطع منه مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه؟ عند عقد
هذه المقارنة لا يتيسر الوصول الى أى رقم دقيق كما أنه لا يمكن حاليا أن
نفترض أن توزيع الدخول من جديد ممكن اقتصاديا . والفرض من
المقارنة هو مجرد اظهار حجم الرقمين حتى يمكن دحض أية حجج تنفى
امكان توزيع الدخول من جديد ويقدر مستر كوان كلارك اجمالى «الريع
والقوائد والأرباح» فى الدخل القومى بحوالى الف و ٢٠٠ مليون جنيه
فيما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٥ ولكن هذا الرقم لا يمثل طبعا اجمالى الدخول
غير المكتسبة . وفى تقدير آخر لعامى ١٩١٩ و ١٩٢٠ ذكر «جوسيا
وبدجورد» أن اجمالى الدخول غير المكتسبة يساوى ٩٨٨ مليون جنيه من
اجمالى الدخل القومى البالغ قدره ٣٨٤٧.٠٠٠.٠٠٠ رطل جنيه أى ما يعادل
٢٥ ٪ تماما ولا شك أن هذه نسبة معقولة .

واذا طبقنا نفس هذه النسبة على الفترة ما بين عامى ١٩٢٦ و ١٩٣١
لبلغ اجمالى الدخل غير المكتسب فى هذه السنوات حوالى ٩٠٠ مليون جنيه
سنويا . وليس هذا الرقم مبالغا فيه لان «بولى وستامب» قد حددا الدخل
غير المكتسب فى عام ١٩٢٤ بمبلغ الف و ٢٠٠ مليون جنيه ، أما الدخل
المكتسب كما حددته «سلطات الإيرادات الداخلية» فهو الدخل الذى
يحصل عليه الفرد مباشرة من مزاولة أو ممارسته لحرفته أو مهنته أو
صناعته أو وظيفته ، ولذلك فهو يتضمن أرباح صغار التجار وأصحاب
المهن وغيرهم وهو يتفق أيضا مع العنصر الاقتصادى الذى يميز بين الدخل
من العمل من ناحية والدخول الناشئة عن الممتلكات من الناحية الأخرى .
ولكن هناك خصومات كثيرة هامة يجب اجراءها قبل تقدير اجمالى الدخل
غير المكتسب الذى يمكن أن توزع من جديد ولو نظريا . ولا بد من أن
ندخل فى اعتبارنا مدفوعات الضرائب والمخدرات والواقع أن جزءا صغيرا
من الدخل غير المكتسب يعود الى الفئات الفقيرة فعلا . ولقد بلغ مجموع :

«الضرائب المباشرة» مع حذف ضرائب الشركات لأنها ليست ضرائب على «الدخل» المحصلة في الفترة ما بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣١ حوالي ٣٠٠ مليون جنيه بينما بلغ المحصل من الضرائب غير المباشرة ٢٥٠ ألف جنيه . وعلى ذلك فلو كانت نسبة الضرائب التي يدفعها الاشخاص الحاصلون على دخل غير مكتسب الى الضرائب الاجمالية مثل نسبة هذه الدخول الى الدخل الاجمالية أي ٢٥ ٪ لبلغ مجموع الضرائب المستحقة على الدخل غير المكتسبة حوالي ١٣٥ مليون جنيه والمفروض أن الاغنياء أولئك الذين يزيد دخلهم على ٢٥٠ جنيه يدفعون خمس الضرائب غير المباشرة وكل الضرائب المباشرة تقريبا أي على الأقل ٣٥٠ مليون جنيه . ولما كان حوالي نصف الدخل تزيد على ٢٥٠ جنيه سنويا غير مكتسبة فيبدو أن الحاصلين على دخول غير مكتسبة يدفعون على الأقل ١٥٠ مليون جنيه سنويا وربما ١٧٥ مليون جنيه لضرائب وهذا الرقم اقرب الى الحقيقة من الرقم المذكور سلفا وهو ١٣٥ مليون جنيه ويخصم مبلغ ١٧٥ ملون من المبلغ الكلي وقدره ٩٠٠ ألف جنيه لا يبقى لنا سوى ٧٢٥ مليون جنيه من الدخل غير المكتسبة .

وقد بلغت المدخرات الجديدة حوالي ٤٠٠ مليون جنيه في الفترة ما بين ١٩٢٤ و ١٩٣٠ وحيث أن المدخرات من الدخل غير المكتسبة لا يمكن أن تزيد على ثلاثة أرباع مجموع المدخرات فيمكن تحديدها بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه وهذا معناه أن ثلث الدخل غير المكتسبة يصبح من المدخرات . ولقد قرر مستر «كولن كلارك» أن مدخرات الاغنياء في السنوات الأخيرة قد انخفضت حتى كادت تنعدم ولذلك فيمكن أن نحددها بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه من الاجمالي المتبقى البالغ قدره ٧٢٥ مليون جنيه فيتبقى مبلغ ٥٧٥ مليون يمكن توزيعها نظريا . ولكن يجب أن نخصم من هذا المبلغ الدخل غير المكتسبة التي آلت الى أصحاب الدخل التي تقل عن ١٥٠ جنيه سنويا والتي بلغ اجماليها ٧٧ مليون جنيه في عام ١٩٢٤ وحتى اذا خصمنا بدلا من ذلك مبلغ ١٠٠ مليون جنيه فيبقى أخيرا مبلغ ٤٧٥ مليون جنيه .

وهذا المبلغ يمثل المتبقى من الدخل غير المكتسبة بمعنى دخول الملكية لا الدخل الموروثة فقط أي أن هذا المبلغ يتضمن الفوائد على المدخرات التي يجنيها أصحاب الدخل المكتسبة . واذا كانت الاستراتيجية الاشتراكية لتعدي توزيع الدخل الموروثة فقط فائنا وريد أن نتعرف على ذلك الجزء الذي يمثل الدخل الموروثة من الدخل التي تعود من الممتلكات وليس هذا أمرا سهلا طبعاً غير أن «جوسيا وبدجورد» يقدرها ما بين الثلثين والثلاثة أرباع وعلى ذلك فلو قدرنا الدخل غير المكتسبة بما يتراوح بين ٣٠٠ مليون جنيه و ٣٥٠ مليون جنيه فربما كنا قريبين الى الحقيقة بقدر الامكان .

ومن الواضح أن الرقم السابق يمكن مقارنته بالرقم الذي ورد في «حصائيات «سير جون أور» وهو ٢٥٠ مليون جنيه والذي قال أنه يكفي لتوفير الغذاء بدلا من الحاجة . وحيث أن الارقام السابقة تقرب كثيرا الى الحقيقة فيبدو أن توزيع الدخل الكبيرة الموروثة - بعد خصم الضرائب

والمخدرات - كافيا لتوفير الغذاء اللازم لحوالى ٢٠ مليون جائع فى بريطانيا قبل الحرب الاخيرة .

ويؤكد هذه الحقيقة ارتفاع مستويات التغذية والملابس بالنسبة لأسرات الطبقة العاملة منذ عام ١٩٣٩ . وهذا ما تؤكد أيضا أرقام الوفيات بين الاطفال فى بريطانيا التى سجلت انخفاضا هائلا فى الفترة ما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٤ .

وان كان ذلك يصدق على بريطانيا التى بذلت فيها بعض المحاولات لتصحيح عدم المساواة عن طريق الضرائب التى تهدف الى اعادة توزيع الدخل فمن الواضح أنه يصدق بشكل أقوى على الدول الرأسمالية الكبرى الاخرى لأن الضرائب على الدخل غير المكتسبة فى فرنسا أكثر انخفاضا مما هى فى بريطانيا . . هذا كما لا تتوفر فى الولايات المتحدة خدمات اجتماعية فعالة بالقدر اللازم . ومن الناحية الاخرى فقد سبقت الدول الاسكندنافية واستراليا ونيوزيلنده ، وبريطانيا فى اعادة توزيع الدخل بنجاح هائل .

والواقع أن الارقام السابقة تقريبية وليست دقيقة وهى عرضة لكثير من نقاط الضعف مثل صعوبة تطبيقها على نفس السنوات كما أنه يوجد عامل عدم اليقين فى كل خطوة من خطوات المناقشة وعلى ذلك فالذين هم على استعداد للشك فى صحة الاحصائيات قد يحكمون على جميع العمليات الحسابية على أنها عديمة القيمة .

واذا فعلوا ذلك فهل يسلموا بأنه لا يمكن أن يلقي الاحصاء أى ضوء على امكانيات توزيع الدخل من جديد ؟ . وفى هذه الحال يكون الموقف الوحيد المعقول هو محاولة اكتشاف امكان تطبيق توزيع الدخل من جديد وبطريق آخر . فأما أن نضطر الى أن نكون فى شك من صحة الاحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع وبالتالي نسلم بأنه لا يمكن أن يعاد توزيع الدخل من جديد أو يجب أن نثق فى حذر فى هذه الاحصائيات التى تتاح لنا . ولو اخترنا السبيل الاخير يمكننا أن نستنتج أن الغاء الدخل الموروثة فى الدولة الصناعية الحديثة سيعمل فى النهاية على القضاء على الجوع كلية وتدل تجربة اعادة توزيع الدخل الحقيقى فى عهد وزراء العمال فى بريطانيا فيما بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٧ على امكان تحسن الحالة الصحية والغذائية كثيرا وانخفاض معدل الوفيات .

الفصل العاشر

مبادئ التوزيع الجديد

تتوقف مبادئ التوزيع الجديد للدخل على الاخطاء الكامنة في بنیان توزيع الدخل العشوائي السائد في النظام الرأسمالي الحر . وتكمن بعض هذه الاخطاء في الاطار القانوني وبعضها الآخر في البنیان نفسه . ولذلك فلا بد من قيام نوعين من الاصلاح وهما تغيير الاطار واعادة تخطيط البنیان . ولقد سبق أن قلنا أن جميع الاخطاء والتضليلات التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي تنشأ عن عدم المساواة في الدخل وأن اخطر عوامل عدم المساواة وأبعدها عن التبرير تنشأ عن نظام الوراثة ويترتب على ذلك أنه لا بد من الغاء الوراثة ونتيجتها أي الدخل الموروث بقدر الامكان . ويتفق معنا في الرأي في تغيير الاطار القانوني للنظام الرأسمالي دون تحطيم البنیان نفسه البروفيسور هايلي نفسه فهو يقول أليس هناك أي سبب لأن نفترض أن الأنظمة القانونية الموروثة هي الأنظمة « الطبيعية » فالاعتراف بمبدأ الملكية الخاصة لا يتضمن بأي حال من الاحوال أن تطبيق هذا الحق كما تحدده القوانين الحالية هو الصحيح . وعلى ذلك فيجب أن يغير الاشتراكيون القوانين حتى بلغوا الوراثة . ويجب ألا يكون هناك أي خلاف حول هذا الموضوع لأن الوراثة هي السبب الرئيسي لعدم المساواة وللفقير الناشئ عنها وهي أضعف النقاط التي يمكن أن تدافع عنها الرأسمالية والواقع أنه لا يمكن تبرير الحق في الدخل الموروثة اخلاقيا لأن الذين يحصلون على هذه الدخل لا يبذلون أي مجهود حقيقي أو تضحية مقابل ذلك . ولا يمكن أيضا تبرير الحصول على الدخل الموروثة اخلاقيا لأن الذين يحصلون على هذه الدخل لا يبذلون أي مجهود حقيقي أو تضحية مقابل ذلك . ولا يمكن أيضا تبريره اقتصاديا لأن الخدمة السلبية التي يحققها الامتناع عن استهلاك رأس المال يمكن أن تقوم بها الدولة بنفس الكفاية التي يقوم بها الافراد . وفضلا عن ذلك فالوراثة تخلق طبقة أصحاب الاملاك وما يقترن بها من الشرور لا شيء الا لأن الوراثة تقترن بالأسرة . يجب أن يكون القضاء على الدخل غير المكتسبة وما يترتب عليها من محو الاشتراكية وقلبها . والاعتقاد للاشتراكي التقليدي بأن الدخل غير المكتسبة هي السبب الرئيسي للفقير وعدم المساواة الذي يمكن ازالته هو اعتقاد على جانب كبير من الاهمية وصحيح . وعلى أي حال لا بد أن يكون الهدف الرئيسي للاشتراكية الغاء جميع الدخل الموروثة دون الدخل الكبرى المكتسبة أو الدخل التي يمكن أن نطلق عليها « الارباح » لان الدخل المكتسبة كما ذكرنا من

قبل لا نضيف مستوى نسبة السيطرة الى الدخل القومي وهي تدفع عادة
تقابل الخدمات البالغة الاهمية . ولا بد من تسوية جميع الدخل
المكتسبة تدريجيا . ويجب الا تكون الارباح هي الشيء الذي تعمل
عليه انزالته لان الربح الذي يحققه تسائق الشاكتى او المزارع صاحب
الارض لا يعتبر دخلا غير مكتسب وهو بالتالى لا يعتبر دخلا يساهم
استخدامه . ويجب على الدولة ان تتحمل اولا مهمة الانتظار دون مهمة
تحمل المخاطر . ولا شك ان هناك اقتراحا وجيها بان تتحمل الدولة
ايضا المخاطر وبذلك تمحو هذه المخاطرة غير المؤمن عليها بتجميعها تماما
كما تفعل شركات التأمين عند ما تزيل المخاطرة المؤمن عليها بالتجميع .
وهذا معناه عدم تحمل اى فرد من الافراد للمسئولية وذلك عن طريق
الارباح والخسائر الناجمة عن مخاطر غير متوقعة . وبمجرد ان تصبح
الممتلكات فى يد الدولة على شكل اسهم عادية يصبح تحمل المخاطرة
نشاطا اجتماعيا .

وثمة سبب آخر لتحويل حقوق الملكية والدخول غير المكتسبة الى
الدولة وهو ان الاحوال السائدة تميل الى تركيز الارباح فى هيئات خاصة
من طريق عدم توزيع الارباح (وهو نوع من الادخار الاجبارى يقوم
به مديرو الشركة لصالح المساهمين ولكن دون ان يكون لاردتهم تأثير
فى ذلك) وذلك طبعا فى ظروف التشغيل الكامل . ولما كانت الاجور تظل
ثابتة بالنسبة الى الدخل القومى فى ظل الظروف الرأسمالية ترتب على
تركيز الممتلكات على نطاق واسع فى ايدى بعض الافراد عن طريق الارباح
غير الموزعة ولا بد من ان تفرض الدولة ضرائب عالية جدا على الدخل
غير المكتسبة ورأس المال الموروث لو كانت الدولة تريد ان تقف فى وجه
هؤلاء الافراد .

ولا شك ان الغاء الدخل الموروث لا يتضمن الغاء الملكية الخاصة
طبعا اذ انه لن يمنع الانسان من احراز ما يريد من الممتلكات الخاصة
فى حياته ويمضى فى شراء ما يريد بما يدخره من دخله الخاص المكتسب .
وقد تتخذ هذه الممتلكات شكل الارض او منزل او سندات . ويجب ان
نبحث ما يستطيع الافراد ادخاره فى حالة عدم وجود الميراث عندما نبحث
عواقب الغاء الميزات الاقتصادية . ولكن من المرغوب فيه الا يعتبر
الادخار الخاص مستحيلا اذ لن تكون المدخرات ضرورية للتطور القومى
فقط بل ان الافراد يرغبون دائما فى الادخار للشيخوخة او الزواج او
لاسباب اخرى كثيرة . ولاشك فى ان توفير الدولة للمعاشات والتأمين
وغير ذلك من الاساليب ستقلل من الحاج هذه الحاجة . ويستحسن
المراحل الاولى للاشتراك فى بلد مثل بريطانيا ان تتاح مجالات للدخل
مثل مكتب البريد او القروض الحكومية او حتى على شكل سندات

صناعية لكل من ادخر من دخيله الخاص المكتسب . ولقد اخطأ الاشتراكيون الذين جعلوا ملكية وسائل الانتاج محورا للاشتراكية بل انهم من تملك الممتلكات الموروثة فلا غضافة في ان يدخر شخص ١٠٠ جنيه من دخله المكتسب لاستثمارها في مكتب البريد او في أى مرفق من المرافق العامة ولكن ليس من العدالة ان يرت شخص قصرا كبيرا في الريف وقعة من الارض تصل الى ١٠٠٠ فدان وكثيرا من الممتلكات الاخرى من ابيه ليورثها بدوره الى ابنائه . وعلى ذلك فالذى يجب القضاء عليه ليس هو ملكية وسائل الانتاج بل ملكية الدخول الضخمة الموروثة .

الحقيقة ان المبدأ الماركسي الرسمي للاشتراكية يصور حالة تتمشى تماما مع الاخطاء الهائلة التي تنطوي عليها الرأسمالية الفاحشة اذ ان الاشتراكية طبقا لهذا التعريف تعني الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ولكن لو افترضنا بناء على تعريف ماركسي ان الدولة أصبحت تملك جميع وسائل الانتاج ولكن في نفس الوقت توجد طبقة من الاثرياء الذين يعيشون على الفائدة التي يحصلونها من السندات الحكومية ومن تورثها لابنائهم كاملة . وهكذا يصبح في الامكان طبقا لتعريف ماركس - بناء طبقة عاطلة من المليونيرات تستطيع في نفس الوقت ان تقول ان الاشتراكية قد تحققت . واذا اردنا ان نحقق جوهر الاشتراكية لا ظلها فيجب ان نعرف الاشتراكية بأنها الغاء الدخول غير المكتسبة الخاصة او الموروثة دون الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

الفصل الحادى عشر

الضرائب والدخول المكتسبة

ان المناقشة السابقة تدل على أنه ليس من المرغوب فيه زيادة عبء الضرائب على الدخل المكتسبة - إلا بالنسبة للدخول المرتفعة جدا عن الحد الذى وصلت إليه فعلا في بريطانيا لأنه لا بد من تمييز الجهود التى تبذل للحد من ارتفاع الدخل غير المكتسبة ، ولا شك أيضا أنه لا بد من وجود حد أقصى للضريبة حتى بالنسبة للدخول غير المكتسبة . فما هي الآثار التى يمكن أن تترتب على الزيادة المعتدلة في الضرائب على الدخل المكتسبة العالية إذا ارتفع معدل الضرائب عن المعدل السائد قبل عام ١٩٣٩ ؟ وعند بحث الآثار يجب أن يحدد وعاء الضريبة بمعنى أن يحدد الشخص الذى يتحمل عبء الضريبة . إذ قد يحدث أن الشخص الذى يدفع الضريبة إنما هو يلقي عبئها على غيره . وقد سبق أن قلنا أن الدخل المكتسب طبقا لتعريف السلطات البريطانية له هو الدخل « الذى يحصله الفرد مباشرة من ممارسته أو مزاولته لتجارته أو مهنته أو حرفته أو وظيفته » ومن ذلك نعرف أنه يتضمن جميع الأجور والمرتبات وأرباح أصحاب المهن وأصحاب المتاجر الخاصة . وفي حالة الشركات الخاصة تكون حصص الأرباح دخولا غير مكتسبة وأجور المديرين والقائمين بالإدارة مرتبات مكتسبة . والخلاف بسيط حول وعاء الضريبة للدخل على الأجور والمرتبات وأرباح أصحاب المهن أى أجور الأطباء والمحامين . ولنفترض أن الشخص الذى تفرض عليه الضرائب هو الذى يقوم بدفعها فإنه يحتمل أن يستطيع رجل الأعمال أن يثاقل جزءا من الضريبة برفع أسعار منتجاته . هذا الموضوع يمكن أن نناقشه بالتفصيل عندما نتعرض لموضوع الضرائب على المشروعات وعلينا الآن أن نفترض أن الجزء الرئيسى من عبء الضريبة على الدخل المكتسب يقع على عاتق دافع الضريبة الاسمى .

وما هي آثار زيادة ضريبة الدخل المكتسبة ؟ الإجابة على ذلك تبحث تأثيرها على العمل والمشروع والمدخرات على حدة . ويقال عادة أن تأثير تغيير ضريبة الدخل على كمية العمل المبذول يتوقف على مرونة طلبه الإنسان للدخل على ضوء العمل . وهنا يعنى ببساطة مدى زيادة قيمته

بالعمل من حيث الكمية استجابة لتغير الدخل الذي يحققه من مقدار معين من العمل . والسؤال الذي يتوالت على أذهاننا هو : ما هو مقدار العمل الذي يقوم عليه الطبقات المختلفة من دافعي الضرائب ، فبالنسبة للغالبية العظمى من العمال الذين يحصلون على أجور أو مرتبات ثابتة وأصحاب المهن الذين يحصلون على أتعاب لا يبدو أن زيادة مقدار الضريبة في حدود معقولة لن يؤثر كثيرا على الانتاج الاجمالي من العمل نظرا لوجود اتجاهين متعارضين . فمن ناحية قد يميل بعض الناس الى تقليل كمية عملهم على أساس ان دخلهم يقل اذا بلغ قدرا معيناً . ومن ناحية أخرى قد يميل البعض الآخر الى زيادة عملهم لانهم يرغبون في المحافظة على دخل تقدي معين يقوم عليه مستوى معيشتهم . وربما بدت من طبقات اصحاب المهن الاستجابة الثانية ولكن لا يحتمل ابداً ان يسمح أى صاحب مهنة بأن ينخفض مستوى معيشته هو وأفراد أسرته دون ان يتخذ الخطوات اللازمة لزيادة دخله . ولكن الوضع بالنسبة للغالبية العظمى من أصحاب المرتبات وأصحاب المهن يختلف إذ ان مرونة الطلب على الدخل « تصل الى الصفر أى انها تنعدم بعد مضي فترة طويلة من الزمن أى ان دافع الضريبة لن يزيد من عمله ولن ينقصه استجابة لاي تغير يحدث لانه ليس في طاقته ان يفعل ذلك لانه يذهب الى مكتبه ويحصل على مرتب ثابت فلو ارتفع معدل الضريبة على الدخل فهو لا يستطيع في معظم الاحوال ان يفعل شيئا الا ان يدفع الزيادة ويخفض انفاقه .

ولكن تجربة الحرب الماضية ومحاولة فرض ضرائب الدخل على اصحاب الاجور المنخفضة باستقطاعها من الاصل قد اثبتنا ان ضريبة الدخل تعتبر حائلا دون بذل الجهد في مثل هذه الظروف ، فعادة ما يعتبر العامل الذي يتقاضى اجرا بسيطا خصما عن أجره يميل الى تحديد النقطة التي يعتقد ان الجهد يصبح بعدها ضائعا . ان الضرائب المباشرة التي تفرض على العامل الذي يتقاضى اجرا زهيدا تعتبر فشلا ولكن هذه الحقيقة لا تقف في سبيل الضرائب التي تفرض من أجل توزيع الدخل من جديد .

ولو ارتفع معدل الضريبة على الدخل المكتسبة - بما في ذلك الدخل العالية الى ما لا نهاية فانه سيصل الى حد معين يقل فيه استعداد الناس للعمل . وهذه النقطة قد لا تتحقق بنفس السرعة المفروضة لاننا يجب ان نتذكر انه على الرغم من ان الانسان في الوضع الجديد الناجم من رفع معدل الضريبة لا يستطيع ان يكسبه نفس الدخل الذي كان يكسبه من قبل من نفس مقدار العمل فانه يستطيع ان يكسب اكثر منه بان يعمل اكثر « هذا ان كان في استطاعه ان يزيد قدرته على زيادة دخله » وبالمثل يجب ان نتذكر ان مقدار الدخل الذي يكون

الإنسان على استعداد للعمل للحصول عليه يتغير من جيل لآخر . فإذا كان الإنسان يحصل على دخل أكبر من دخل أولئك الذين يقومون بعمل أقل مهارة من عمله وإذا كان يحصل على نفس الدخل الذي يحصل عليه بمثاله فإنه لن يقلق كثيرا على مقدار ما يحصل من الدخل ، أى أن طلب الإنسان على الدخل يتوقف إلى حد ما على الدخل الذي يستطيع أن يحصل عليه الآخرون ، فالمدير المسئول الذي يحصل على ٢٠.٠٠٠ جنيه سنويا سيكون على استعداد للقيام بنفس مقدار العمل مقابل ١٠.٠٠٠ جنيه لو أنه علم أنه ليس هناك أى مدير يحصل على أكثر من ١٠.٠٠٠ جنيه رغم أنه قد لا يكون على استعداد للعمل بنفس الكفاية لو انخفض مرتبه إلى مستوى مرتب العامل غير الماهر .

إن عبء ضريبة الدخل في بريطانيا لا يفرض على مرتبات مديري الشركات فقط بل على أرباح التجار والمشاريع الفردية أيضا . وعلى الرغم من أن هذه الدخول والأرباح تعتبر مكتسبة فهي مقابل تحمل المسئولية والإدارة وهما الوظيفتان اللتان يقوم بهما رجال الأعمال والتجار . ولذلك فمن الناحية الاقتصادية تكون الضريبة المفروضة على الدخل المكتسب جزئيا ضريبة على المشروع ولكن في حالة المدير الذي يتقاضى راتبا والذي بالتالى يتحمل المسئولية فإن تأثير التغير في الضريبة عليه قد يكون مماثلا لتأثيره على العمل الذى يقوم به الموظفون الذين يحصلون على المرتبات . فالتمييز بين الحالين بسيط جدا من الناحية العملية ولذلك فلا خوف من اضطراب منظمى المشروعات الذين يتقاضون مرتبات رداً على رفع معدل الضرائب المفروضة على الدخول المكتسبة .

ولكن ما تأثير رفع معدل الضريبة بالنسبة لأصحاب المشروعات الفردية والشركات الخاصة التى يحصل فيها الجزء الأكبر من الأرباح على شكل مكافأة شخصية « سواء كمرتبات أم حصص من الأرباح » إذ ضريبة الدخل تستحق أيضا على المشروعات ؟

لما كانت أرباح التاجر الصغير وشركات التضامن تعتبر في مفهومها التجارى أرباحا إذ أنها تحسب على أنها فائض المقبوضات على المدفوعات فلا بد من أن نسأل الآن ما إذا كان من الممكن أن يلحق منظم المشروع عبء الضريبة المفروضة على الأرباح على عاتق المشتري . ولو فرضت ضريبة على الأرباح فهل يستطيع صاحب المشروع أن يرفع أسعار السلع كما هي الحال عندما تفرض ضريبة على الإنتاج .

قد يبدو أنه من الممكن أن يحدث هذا في نطاق محدود جدا في المدى القصير أو المدى الطويل لأن نجاح جهود منظمى المشروع في تخفيف عبء الضريبة عن كاهلهم يتوقف إلى حد ما على مرونة الطلب

على انتاجه اى على مدى استجابة المستهلكين لاي ارتفاع فى الاسعار
على ما يمكن ان نسميه « بمرونة عرض المشروع » اى درجة استجابه
فى المدى الطويل لدفع الضرائب والمضى فى المشروع كما كان فى الماضى .
يحتمل ان تكون استجابة المستهلكين لارتفاع الاسعار كبيرة فى معظم
الاحيان . وبالمطبع لو كانت الضريبة المفروضة على المشروع تساوى
الضريبة المفروضة على غيره كما انه يدفع نفس تكاليف الانتاج فقد
تتجه الاسعار كلها الى الارتفاع وعندئذ يضطر المستهلك الى دفع
اسعار اعلى فى كثير من الاحيان . وحيث يزيد عنصر المخاطرة يزيد
احتمال نقل عبء الضريبة الى المستهلك . ولما كان عنصر المخاطرة يزيد
فى الشركات الكبرى فان هذه الشركات تتجنب عبء الضريبة .

وجدير بالذكر ان التاجر عندما يجد انه سيدفع جزءا كبيرا من ايراده
ضريبة الدخل المكتسب سيجد ان المخاطرة التى يتضمنها المشروع قد
لا تعادل الايراد الذى يستطيع ان يحققه منه ولذلك فانه سيتردد فى
تحمل المخاطرة مقابل مبلغ اقل . وجدير بنا ان نذكر أولا : ان الضرائب
التي تفرض على الدخل المكتسب فى بريطانيا ليست ضريبة على المخاطرة
فى حالة الشركات المساهمة الكبرى ، لان الذين يدفعون الضريبة على
الدخل المكتسب هم المديرون الذين يتقاضون مرتبات ولا يتحملون
المخاطرة الا باعتبارهم مساهمين فى الشركات ، هذا بينما ان المساهمين
العاديين هم الذين يتحملون المخاطر كلها ويدفعون الضريبة على الدخل
غير المكتسب وهكذا يتضح ان توسيع نطاق الضريبة المفروضة على
الدخل غير المكتسبة سيكون فى صالح المشروعات الصغيرة الشخصية
دون المشروعات الكبرى .

ثانيا : على الرغم من ان انخفاض عائد المخاطرة يقلل من استفادة
منظم المشروع فى بداية الامر للقيام بآية مخاطرة فقد يعيد منظمو
المشروعات النظر فى تقديراتهم للمكافأة التى يمكن ان يحققها قدر
معين من المخاطرة ، فقد تدفع الانسان غريزته للمضاربة الى القيام
بالمخاطرات التى تحقق له اكبر عائد فى الظروف الراهنة بغض النظر عن
مقدار هذا العائد .

ثالثا : ان معدل الضريبة على الدخل المكتسب يعتبر احد العوامل
الهامة الكثيرة التى تؤثر على المشروع ان لم يكن اقلها أهمية لان العامل
الرئيسى الذى يؤثر على المشروع هو سياسة التوظيف العامة كما اشرنا من
قبل . ولا شك فى ان رجل الاعمال يهتم بما اذا كانت الشركة ستحقق
ربحا يبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه او خسارة قدرها ١٠٠.٠٠٠ جنيه اكثر
من اهتمامها بما اذا كانت سترفع معدلا للضريبة يبلغ ١٥٪ او ٢٠٪ ، فلو
كان نشاط الشركة فى نجاح ، نتيجة لاتباع سياسة توظيف قوية وان
الشركة ستدفع بارتفاع الضريبة مهما ارتفع معدلها . وهذا ما تبنته
الحكومتان السويدية والنيوزيلندية والحقبة ان الظروف الاقتصادية
العامة تعتبر عوامل اكثر أهمية من معدل الضرائب بالنسبة للمشروعات
التجارية وهذا ما اثبتته تجربة الحرب الاخيرة والفترة التالية للحرب
مباشرة .

ولذلك فان زيادة الضريبة على الدخل المكتسبة سيترك أثرا

سيئاً على المشروع بالنسبة لمنظمى المشروعات الصغيرة ولكن لو صحبه ارتفاع معدل الضريبة على الدخول غير المكتسبة مع اتباع سياسة نقدية ناجحة فان هذا الاثر يكون ضعيفاً جداً .

ولكن ماهو تأثير رفع معدل ضريبة الدخول المكتسبة على المدخرات ؟ .. ينقسم تأثير ضرائب الدخل على الادخار الى نوعين احدهما مادي والاخر نفسى . فالضرائب تؤثر مادياً على قدرة الانسان على الادخار كما انها تؤثر على استعدادة للادخار من الناحية النفسية .. ان الضريبة المفروضة على الدخول المكتسبة تؤثر على القدرة على الادخار نظراً لأنها تخفض الدخل الذى يتبقى للأفراد بعد دفع الضرائب .. وهى من ناحية أخرى تؤثر على الاستعداد للادخار نظراً لان الانسان يقرر ادخار مبلغ محدد بأى حال من الاحوال . ويضطره انخفاض دخله الى ادخار نسبة اكبر من دخله وانفاق نسبة اقل . وقد تزيد الرغبة فى توفير دخل غير مكتسب وثابت فى الشيخوخة من قوة التأثير النفسى ولا سيما بالنسبة لاصحاب المهن وذوى المرتبات .

الفصل الثاني عشر

الضرائب والدخول غير المكتسبة

قد يبدو لأول وهلة أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل غير المكتسب لن يؤثر على كمية العمل غير أن الحقيقة عكس ذلك ، فزيادة الضريبة على الدخل غير المكتسب وما يصحبها من ارتفاع بسيط في الضرائب المفروضة على الدخل المكتسب وتقوى بذلك ألباعث على العمل وقد يبدو أن الأشخاص القادرين جسمانياً على العمل ويعتمدون على الدخل غير المكتسب قليلو العدد في معظم الدول الديمقراطية ولكن لا جدال في أن عدداً كبيراً من أفراد الطبقات التي تعيش على ممتلكاتها فقط تعتمد بصفة رئيسية على الدخل غير المكتسب ولا يعمل هؤلاء إلا بعض الوقت أو جزءاً من حياتهم فقط . إذ أن طبقة الأغنياء العاطلين لاتزال قائمة ولم تزل وحيث أن زيادة العبء على الدخل غير المكتسب لا يمكن أن يقلل من استعداد أي شخص على العمل فلا بد من أن تكون هناك زيادة إيجابية في إنتاج العمل نتيجة لزيادة هذا العبء .

وأهم من ذلك طبعا تأثير زيادة ضرائب الدخل غير المكتسب على المشروع ولابد هنا من أن نبحث الموضوع من وجهتين : وجهة نظر صاحب المشروع الذي يفكر دائماً فيما إذا كان يجب عليه أن يقدم على المخاطرة ووجهة نظر المدخر الذي يفكر فيما إذا كان يجدر به أن يشتري المزيد من الأسهم بالمضاربة في السوق أم لا . وسوف يتأثر بهذه الزيادة طبقتان من رجال الأعمال هما طبقة مديري الشركات الخاصة الذين يحصلون على الجزء الأكبر من دخلهم في شكل حصص من الأرباح وطبقة مديري الشركات المساهمة ، وسوف تدفع ضرائب الدخل غير المكتسب من واقع حصص الأرباح في كل من النوعين من الشركات .

وفي ظل هذه الظروف ماهو تأثير الضريبة على مديري الشركات الخاصة الذين يحصلون على معظم مكافآتهم على شكل حصص من الأرباح عندما يفكرون في اتخاذ قرار يتضمن احتمال حصولهم على أرباح أقل من الماضي مع تحمل نفس مقدار المخاطرة ؟ إن الزيادة في الضريبة ستؤخذ من واقع حصصهم في الأرباح ويختلف مقدارها تبعاً لاختلاف دخولهم ، أما بالنسبة للدخول غير المكتسب فالوضع يختلف فلو كانوا يحصلون على جزء كبير من دخولهم غير المكتسب من مصادر أخرى فقد يقل أنهم سيصبحون أكثر استعداداً لتحمل المخاطر في مشروعاتهم

لكن يزيدوا من ارباحهم حتى يعوضوا النقص الذي اصاب دخولهم غير المكتسبة .

ولكن لو كان جزء كبير من دخلهم الاصلى يعود من مشروعاتهم الخاصة فقد يبدو ان زيادة الضريبة ستجعلهم اكثر حذراً حيث انهم سيكونون اكثر عرضة لخطر فقد نسبة كبيرة من دخلهم . وثمة افتراض بستان زيادة الضريبة في حالة الشركات الخاصة سرعان ما يؤدي الى قلة استعداد منظمي المشروع للقيام باية مخاطرة . ولكن هنا ايضا قد يتغير تقدير منظم المشروع للجزاء الذي يجب ان يحصل عليه مقابل تحمله المخاطرة بمعنى الزمن .

والآن ما هو تأثير زيادة ضرائب الدخل غير المكتسب على مديري الشركات المساهمة ؟ ان موقف هؤلاء المديرين يختلف فرجع معدل الضريبة على الدخل غير المكتسب لن يؤثر على دخولهم من الشركة الا اذا كانوا مساهمين بها . وحتى اذا كانوا يمتلكون اسهما في هذه الشركة فبان نسبة ما تضيفه هذه الاسهم الى دخولهم قد لا تكون كبيرة ، هذا كما لن تؤثر الضريبة على ارباح الشركة المعلن عنها ولكنها ستخفض مقدار الدخل الفعلية التي يحصل عليها المساهمون في الشركة تبعاً للدرجة ثرائهم او فقرهم وسوف تخفض مقدار الارباح غير الموزعة التي تستخدم كاحتياطي . ولكن المعلن عنها اكثر من اهتمامهم بالدخل المتبقية للمساهمين بعد دفع حصص الارباح .

ان الشركة التي يعتمد رئيس واعضاء مجلس ادارتها على شهرتها يقاس بمقدار الارباح المعلن عنها لابعطار الدخل التي يمكن ان يحصل عليها المساهمون بعد دفع الضرائب المستحقة على ارباحهم . وتتوقف الارباح غير الموزعة التي يمكن تخصيصها كاحتياطيات الى حد ما على معدل الضريبة ولكن على الرغم من ان المديرين قد يتأثرون بالضريبة في تحديد المبالغ اللازمة للشركة كاحتياطيات فلا يحتمل ان يؤدي ارتفاع معدل الضريبة على الارباح غير الموزعة الى اجبار المديرين على التخلي عن المخاطرة التي كانوا يرون انها ستحقق لهم فرصة الحصول على ايراد اضافي . ويحتمل الا يكون هذا الاعتبار في اذهانهم بتاتا . ولو قارنا تأثير رفع معدل هذه الضريبة بالاحوال التجارية العامة وطبيعة العوامل النقدية والتجارية الدورية فاننا نشين عدم اهمية الاعمال الضريبة .

وربما كان المستثمر اكثر تأثراً من غيره اذا ان ارتفاع معدل الضريبة على الدخل غير المكتسب من شأنه ان يخفض نسبة العائد من استثمار اي مبلغ معين في السنوات المحددة القادمة . ولذلك فقد يقال انه لما كانت هذه الزيادة تؤثر على الاستثمار بغض النظر عن درجة المخاطرة التي ينطوي عليها فانها لن تغير جو المخاطرة اي الفرق بين اسهم المضاربة والسندات وبالتالي فلن تؤثر على توزيع رأس المال المستثمر بين اسهم انواع الاسهم . وقد تضيف الى ذلك انه في حالة رفع معدل الضريبة على الدخل غير المكتسب فان صاحب رأس المال سيبحث عن الاستثمارات التي تدر عليه عائداً اكبر ولذلك سيقبل على المضاربة بشراء الاسهم

وثالثاً : ما هو تأثير رفع ضرائب الدخل غير المكتسب على الادخار؟
 للإجابة على هذا السؤال يجب أن نبحث العوامل النفسية والعوامل المالية معاً . ومن شأن العامل المادي - والمقصود به استيعاب الضرائب لمبالغ من المال كان من الممكن ادخارها - أن يقوى إذا كانت الضريبة على الدخل غير المكتسبة شديدة والواقع أن معظم الدخل المرتفعة غير مكتسبة كما أن نسبة كبيرة من المدخرات الخاصة تنشأ عن الدخل المرتفعة غير مكتسبة كما أن نسبة كبيرة من المدخرات الخاصة تنشأ عن الدخل المرتفعة . وفرض ضريبة مرتفعة على الدخل غير المكتسبة المرتفعة من شأنه طبعاً أن يخفض مقدار المدخرات الخاصة حيث أن هذه الضريبة لن تترك للراسمال الثرى شيئاً بعد استهلاكه للسلع والخدمات التي اعتاد استهلاكها

لما العامل المادي بالنسبة لمدخرات المؤسسات أي الشركات ونقابات العمال وشركات المبانى والتأمين فسيكون أقل خطراً . وذلك لأن المبالغ التي تبقى للشركة على شكل ارباح غير موزعة والتي يمكن أن تبقى على شكل مبالغ احتياطية منخفضة بمقدار لضريبة المستحقة على ارباح الشركات غير أن ضريبة الشركة تدفع بواقع معدلها العادي ولن تخضع للزيادة التدريجية التي تخضع لها ارباح الافراد لاغنياء . وسوف تنخفض مولود شركات التأمين للاستثمار نظراً لانخفاض الفوائد التي تحصلها من ناحية انخفاض نسبة الارباح غير الموزعة الخاضعة للضريبة غير أن هذه الارباح غير موزعة لن تتأثر لأنها لا تخضع الا لضريبة ارباح الشركات العادية وينطبق نفس الكلام على استثمارات نقابات العمال وشركات المبانى وغيرها من الشركات

ومن الواضح أن الاثر المادي المترتب على رفع معدل ضريبة الدخل غير المكتسب سيعمل على خفض مقدار المدخرات الخاصة دون أن يؤثر كثيراً على مدخرات الهيئات والمؤسسات والشركات . ونظراً لأهمية المدخرات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات في الظروف الحديثة فإن رفع الضريبة لن يترك سوى أثر بسيط على المدخرات بصفة عامة .

أما العامل النفسي فهو أقل تأثيراً بالطبع فالضريبة التي تفرض على الدخل غير المكتسبة من شأنها أن تخفض معدل الفائدة من وجهة نظر المقرض بينما تتركها هي بالنسبة للمقرض . فلو حصل المقرض على خمسة جنيهاً سنوياً عن كل ١٠٠ جنيه واضطر إلى دفع أربعة شلنات ضريبة عن كل جنيه فإن دخله ينخفض إلى أربعة جنيهاً ولكن المقرض سيدفع خمسة جنيهاً . ولذلك فليس هناك أي تأثير نفسي على المقرض . ولكن ما تأثير ذلك على المقرض ؟ أنه قد يرغب في تثبيت دخله في مستوى خمسة جنيهاً فيضطر إلى ادخار مبلغ أكبر واقراضه ليحقق ذلك وقد تؤدي محاولته هذه إلى خفض معدل الفائدة التي يكون المقرض على استعداد لدفعها وفي هذه الحالة يضطر المقرض إلى ادخار مبلغ أكبر ليحصل على الجنيهاً الخمسة عن كل مائة جنيه . وعلى سبيل المثال لو ظل سعر الفائدة ثابتاً عند مستوى ٥٪ فإن المقرض سيضطر إلى اقراض ٢٥ جنيه أخرى حتى يبلغ سعر الفائدة الاسمي

٦٢.٥٪ ولكن محاولته هذه قد تخفض سعر الفائدة مما يضطره الى استثمار مبلغ أكبر من ٢٥ جنيها وهكذا يتضح لنا أن أولئك المدخريين الذين يرغبون في تثبيت دخلهم النقدي غير المكتسب قد يدفعون الى زياده مدخراتهم كثيرا مقابل زيادة الضرائب .

ولكن قد يرى البعض الآخر أن عائد الاستثمار لا يشجع على الادخار اذا انخفض كثيرا ، ومن ثم فانهم سيفضلون اتفاق المبالغ التي كانوا سيدخرونها بل أنهم في حالة تطرف الضريبة قد يعتمدون الى استهلاك رؤوس أموالهم فعلا . والواقع ان استجابة الراسمالي تتوقف على ما يمكن أن يحدث، لرأسماله ويتوقف هذا بالتالي على ضرائب الشركات . ولكن يبدو أن زيادة حدة ارتفاع مستوى الضرائب لن يشجع على استهلاك على نطاق واسع . فسوف يكون هناك اتجاهان متعارضان وهما زيادة مدخرات الأشخاص المتحمسين للمحافظة على دخلهم ثابتا وانخفاض مدخرات أولئك الذين يفكرون في أن عائد الاستثمار لا يشجع على ذلك ، ولذلك يبدو أنه لو كان معدل الضريبة ليرتفع بدرجة معتدلة على الدخل المتوسط دون أن يكون مفاجئا بين فئات الدخل فقد لا يؤدي العامل النفسي الى خفض مقدار المدخرات الخاصة .

ويمكن ايجاز تأثير حدة ارتفاع الضريبة المفروضة على الدخل غير المكتسب بزيادة انتاج العمل وقلة الاستعداد للمضاربة في الأسواق وانخفاض مقدار المدخرات الخاصة من جانب الأغنياء . وهنا ايضا يتوقف الكثير على الظروف السائدة من ناحية وعلى مقدار زيادة الضريبة من ناحية أخرى . والواقع ان نظام الضرائب المباشرة في بريطانيا الذي يعتبر فعلا في بعض النواحي قد ضعف كثيرا بعد إلغاء نظام فصل الضرائب المفروضة على الدخل لمكتسبة عن الدخل غير المكتسبة في عام ١٩٢١ .. ونتيجة لذلك كانت الضريبة المستحقة على الدخل الذي يصل الى ٣٠٠٠ جنيه في نفس المستوى سواء اكان الدخل مكتسبا ام غير مكتسب .. وهذه سياسة غير حكيمة تؤثر كثيرا على النظام الضريبي والاجتماعي بصفة هامة . ومن الممكن علاجها بسهولة عن طريق الاحتفاظ بفئات ضريبة الدخل والضرائب الاضافية مع فصل الضرائب المستحقة عن الدخل المكتسبة عن الضرائب المستحقة عن الدخل غير المكتسبة . ومن شأن هذا الاصلاح ان يتمخض عن خفض مستوى الدخل الفردية غير المكتسبة دون التعرض للوحدات الانتاجية القائمة بالانتاج فعلا . ويجب ألا يبدو أي تردد في سبيل رفع معدل الضرائب المستحقة عن الدخل غير المكتسبة كثيرا بالنسبة للدخل العالية على الرغم من أنه لابد من رفع حد الاعفاء بالنسبة للأطفال وغيرهم من الأشخاص الذين يعتمدون عليها عما هو في الوقت الحاضر .

والحقيقة ان هناك عدة أساليب يمكن الاستغناء بها لخفض مستوى الدخل غير المكتسبة ولكن لابد من مراعاة الظروف السائدة قبل اتخاذ أي تغيير يمكننا أن نقول عموما أن القيام بهذا التغيير تدريجيا في فترات الانتعاش من شأنه أن يزيد بعض الشيء من الاستعداد للعمل وبغير الباعث على المخاطرة ويخفض أجمالى المدخرات الخاصة . ولكنه في نفس الوقت يشجع موارد ضخمة تساعد على تعزيز دخول جميع العمال الذين لا يمتلكون ضروريات الحياة .

الفصل الثالث عشر

إعادة توزيع الدخل وسياسة التوظيف

يتضح من التحليل السابق أن رفع معدل ضريبة الدخل المكتسب وزيادة معدل الضريبة إلى حد كبير على الدخل غير المكتسب وتطبيق الضريبة التصاعدية، الشديدة على الشركات لن يغير كثيرا من مقدار العمل والنشاط الذي تقوم به الشركات ولكنه سيقيد الادخار إلى حد ما لأن جزاء العمل وعائد المخاطرة سيظل مرتفعا بل أنه سيرتفع نظرا لانخفاض معدل الضريبة على الدخل المكتسب عن معدل الضريبة على الدخل غير المكتسب . أن تأثير ضرائب الدخل غير المكتسب والضرائب التصاعدية معا على الميراث قد يكون أكبر مما يوحى به بحث تأثير كل منهما على الفرد . فلو كانت الضرائب التي يدفعها الشخص عن الفوائد التي يحصل عليها مرتفعة وفي الوقت نفسه يخضع لضريبة الشركات بقدر ما يتركه من المدخرات لورثته فقد لا يجد داعيا للعمل والكفاح . ولكن تجربة ضريبة الدخل وضريبة الشركات تدل على أن تأثير ذلك لن يكون كبيرا . وحيث أن المدخرات الخاصة ذات أثر بسيط فيبدو أنه يحق لنا أن نستنتج أن ضرائب الدخل غير المكتسب وضرائب الشركات التصاعدية معا ستؤدي إلى انخفاض معتدل في معدل الادخار . وفي نفس الوقت تقوم سياسة التوظيف والقوى التجارية الدورية دائما بتحديد مقدار المخاطرة .

وعلى أن نذكر أن الاستنتاج المترتب على مناقشتنا السابقة لسياسة التوظيف والدورة التجارية يتطلب تقييد الادخار إلى حد إذا أريد أن نحافظ على التوازن العام والتوظيف الكامل ، إذ أنه بزيادة المدخول وميل المدخرات إلى الزيادة معها تظهر فجوة بين « الطلب

الفعال الإجمالي » و « التكاليف الإجمالية » ولو كان الأمر يتطلب المحافظة على الطلب الإجمالي ، فلا بد من تغطية هذه الفجوة بزيادة الاستهلاك أو الاستثمار . ولكن ثبت أن هناك أخطارا مختلفة في تشجيع الاستثمار بعد حد معين وأن زيادة الاستهلاك هو أقوى وأسلم وسيلة لتحقيق التوازن المستمر . ولذلك يبدو أن سياسة فرض الضرائب التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل لا تضر التوازن الاقتصادي بل إنها تعمل على تعزيز هذا التوازن ، وذلك لأن الأثر الاقتصادي الرئيسي الذي يتركه إجراءات توزيع الدخل من جديد - كما سبق أن أوضحنا - هو أنها تعمل على تغير المدخرات ببعض الشيء . من الطبيعي أن يصبح هذا التقييد للادخار زيادة في الاستهلاك . ومن الخطأ الفاحش طبعاً أن نفترض أن فرض الضرائب المرتفعة على الأغنياء من شأنه أن يدفع القوة الشرائية

الى الانهيار . بل انه ينقل القوة الشرائية من الاغنياء الى الفقراء . ولو كان الاغنياء والفقراء يعملون على انفاق ما يتاح لهم من الدخل فإن هذه الضرائب سيتساوى في الحائين .

الآن يتوقف تحديد نسبة النقود التي توزع بين الادخار والانفاق على حالة الدورة التجارية واحتياجات سياسة التوظيف . ولو اضطر الامر الى زيادة « الطلب الاجمالى » فلا بد من الاهتمام بالانفاق والاستثمار ولو كان لابد من تقييد الطلب الاجمالى فلا بد من زيادة الاهتمام بالادخار . وفي بعض الاحيان يستحسن ان يوجد عجز في الميزانية بينما يستحسن وجود فائض في احوال اخرى من اجل استعادة التوازن . ولابد من الاختيار بعناية فائقة انسب الاوقات لزيادة الضرائب . ولكن القيمة التي تحوّل للسلطات المكلفة بفرض هذه الضرائب التي تهدف الى اجادة توزيع الدخل للتحكم في العلاقة بين الادخار والانفاق اقوى وسائل للتغلب على الدورة التجارية ويتوقف مقدار المدخرات - على حسب قول كيث نفسه - الى حد كبير على الظروف الدورية ومقادير الدخول الناجمة عنها ويتوقف نشاط المشروع بدوره على نجاح السياسة النقدية في المحافظة على الطلب الاجمالى مساوية لتكاليف الاجمالية والمحافظة بذلك على حد الربح العادى في النظام كله . وبالتالي من التضييل ان تفكر في مشكلة الضرائب التي تهدف الى اعادة توزيع الدخل على انها مشكلة التغلب على العوامل التي تحد من العمل والمخاطرة والادخار . ولكن انخفاض المدخرات يكون مرغوبا فيه عادة في حالة ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد الميل الى الادخار . وعلى ذلك فلا بد من ان تعتبر الضرائب الهادفة الى اعادة توزيع الدخل وسيلة هامة من الوسائل التي لا تستخدمها السياسة الاجتماعية فحسب بل السياسة الاقتصادية القائمة . سياسة اتوظيف ايضا وذلك نظرا لمرورتها وميلها الطبيعي الى تحديد المدخرات .

الفصل الرابع عشر

سياسة الإنفاق لتوزيع الدخل من جديد

لاداعي للحديث بالتفصيل عن سياسة الإنفاق التي تهدف إلى توزيع الدخل من جديد ، فعندما تجمع النقود لا تكون هناك أية صعوبة في أنفاقها كما أن الاشتراكيين لا يختلفون كثيرا حول الأغراض التي يجب أن تنفق عليها ، فالدخل غير المكتسبة التي تحتاج يمكن أنفاقها لصالح المحتاجين للمساعدة كما أنها في نفس الوقت ستعمل على تشغيل ما يتوفر من رأس المال ولعمال نتيجة لانخفاض مستوى الإنفاق عند الأغنياء . ومن الخطأ أن نفترض أن هذه السياسة من شأنها أن توجد البطالة كما سبق أن ذكرنا . فسوف تحدث عملية تحويل وحيث أن العملية كلها ستتم بانتظام وتدرجيا فإن التحويل لن يثير أية صعوبات خطيرة . كما أن اتفاق الدخل المحولة على الفقراء واقطاعات التي تستحق هذه الأموال في المجتمع لن يعتبر « عملا خيرا » بأي حال من الأحوال . أنه يعهد لهم ما يسبوه عن طريق العمل وفقدوه نتيجة للتنظيم الاجتماعي العشوائي واضطرب الأسعار .

ومن الأفضل - كمبدأ عام - أن تقدم الضروريات الأساسية للحياة عينا لا نقدا ، لأن الجهل وعدم القدرة على تحديد الضروريات الأساسية يعطلان قدرة المستهلكين على الاختيار كما أن الأفراد لا يعرفون حقيقة ما يحتاجون إليه أو بعبارة أخرى ما تحتاج إليه أسرهم . وعليها أن نتذكر دائما أن ثلثي أفراد الأسرة العادية لا يختارون إلا في نطاق ضيق جدا ، والدولة أفضل من الشخص القائم على اتفاق دخل الأسرة في تحديد الضروريات الأساسية فلا بد مثلا من توفير المسكن والوسائل الصحية والخدمات الصحية والتعليم والغذاء والكساء للجميع . وعندما تكون الأسرة من الفقر بحيث تعجز عن توفيرها جميعا يجب أن تتيحها لها الدولة من واقع الدخل غير المكتسبة التي تتوفر لديها . وتوفير هذه الاحتياجات الأساسية بهذه الطريقة يعمل أكثر من أية وسيلة أخرى على محو فقراء وإزالة العقبات الأساسية الضخمة التي تحول دون تحقيق السادة . ولقد أدت ذلك تجربة الاستهلاك بالبطاقات وغيرها من الإجراءات التي كانت تهدف إلى توزيع الدخل الحقيقية من جديد والتي اتخذت في الفترة ما بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٧ .

وهناك مبدآن جوهريان هما : « ١ » وضع نظام شامل للتأمين القومي على غرار النظام الذي اقترحه لورد بيفريج في تقريره المقدم عام ١٩٤٣ والذي عدله قانون حكومة العمال الصادر في ١٩٤٦ . « ٢ » وضع خطة تحديد الحد الأدنى القومي لاستهلاك ضروريات الحياة تقسم الدولة تمويلها وتنظيمها .

أما الموارد التي تفيض بعد توفير ضروريات الحياة الأساسية عينا فيجب انفاقها نقدا مع الاحتفاظ بحرية المستهلكين في الاختيار . وليس من الضروري أن يتم هذا لتوزيع بانفاق الاموال على شكل مساعدات ومعاشات على الرغم من نجاح هذا الشكل فعلا بل يجب ان يفهم على انه عملية رد الضرائب غير العادية التي دفعتها الطبقة الفقيرة من قبل . . فلا شك في ان رد الضرائب المحلية التي سبق أن دفعها كل من يقل دخلهم الاسبوعي عن اربعة جنيهات والفاء ضريبة تشاي والسكر في بريطانيا كان له اثر حسن كبير . هذا كما ان رفع مساعدات الاسرات يجب ان يكون جزءا من النظام الاقتصادي العام الذي يهدف الى توزيع الدخل من جديد . والواقع ان تفاصيل سياسة الانفاق هذه لا بد من أن تختلف باختلاف الظروف والبلدان ولا بد من أن يحددها ممثلو الأشخاص المعنيين ، أما المبدأ الضروري الجوهرى فهو توفير الاحتياجات الأولية للقاتل المحتاجة عن طريق تفاق الرصيد المتزايد من الدخل غير المكتسبة بعد جعلها ملكا للشعب .

والى جانب الحد من ظلم نظام الميراث ولفاء عوامل عدم المساواة بفرض الضرائب الهادفة الى توزيع الدخل من جديد وعن طريق سياسة الانفاق لا بد من اجراء تغييرات كثيرة ممكنة في البنيان القانونى لنظام الاسعار بحيث يصبح اكثر عدالة ومساواة . وربما كان اهم شيء يجب الاهتمام به هو الفاء التمييز في التعليم . وذلك لان معظم عوامل تكافؤ الفرص والايادات الاحتكارية في بريطانيا انما تقوم على أساس اعتماد نظام تعليم على الثراء لا القدرة . ولا بد من أن يكون هذا هدفا من الاهداف الرئيسية لبريطانيا في المستقبل القريب .

الفصل الخامس عشر

التخطيط والاسعار

لو حدثت هذه التغيرات في الاطار القانوني لمستوى الاسعار دون
اى تدخل في بنية الاسعار نفسه فما هو نوع النظام الاقتصادى
والاجتماعى الذى يتحقق نتيجة لذلك « وعلى فرض وجود عالم تأخذ
فيه جميع الدخول غير المكتسبة التحول تدريجيا الى يد الدولة نتيجة لضرائب
الايثولة . عالم تسير الصناعات الكبرى الكثيرة فيه على أساس مبدأ
السعر والربح . ويعمل فيه عدد من صغار منظمى المشروعات على هذا
الأساس وتقل فيه عوامل عدم المساواة في الدخول المكتسبة
وتكفل فيه الخرية للمستهلكين وتستخدم الدخول غير المكتسبة المتزايدة
التي تؤول الى الحكومة لتعزيز موارد أولئك الافراد ذوى الدخول
لخفضة . وفي هذا العالم تنخفض عوامل عدم المساواة والفقر الى
درجة كبيرة اذ ان الحد من الدخول غير المكتسبة الخاصة بـ سيزيل الكثير
من عدم المساواة كما ان اتفاق الدولة من الدخول غير المكتسبة لصالح
اصحاب الاجور المنخفضة يقلل من عوامل الفقر . وفي نفس الوقت
من الممكن المحافظة على بنية الاسعار سليما في سوق المستهلكين وسوق
العمل ويستطيع منظمو المشروعات تعديل الانتاج طبقا للرقم القياسى
المتغير للاسعار كما يفعلون او كما هو مفروض ان يفعلوا ويمكنهم ان
يقدروا تكاليف العمل والمواد الخام بنفس الطريقة . وتنعكس رغبات
المستهلكين الحقيقية بدقة اكبر في الطلب النقدي على السلع الاستهلاكية
نظرا لقلة عدم المساواة الى درجة كبيرة ويبدو في هذه الحال اننا قد
توصلنا الى توزيع حقيقى لموارد الانتاج طبقا للاحتياجات دون قيام اية
مشاكل خطيرة .

ان هذا النظام الاقتصادى الذى تترك فيه الاسعار والانتاج عرضة
لتصارع المنتجين منفصلين دون اى تخطيط مركزى رغم توزيع الدخول
غير المكتسبة على الخدمات الاجتماعية تدريجيا هو نظام يمكن ان يحدث
فعلا ، ولو اغفلنا حاليا حجة هامة ساقها البروفيسور ميزيس -
سوف نناقشها في هذا الفصل - فاننا نحكم على هذا النظام بأنه فى

منتصف الطريق الذي يؤدي إلى الاشتراكية والواقع أبعد من منتصف الطريق لأن الاستفادة من الدخل غير المكتسبة لرفع مستوى معيشة الفقراء لا بد من أن تكون قلب الاشتراكية الحقيقي . ولذلك فإن كل الذين يرون أن القمة الاقتصادية الكبرى في عدم تقييد المنافسة والأسعار يجب أن يدركوا أنهم يستطيعون أن يقصدوا تشييد البنيان الاشتراكي دون التخلي عن مبادئهم . وهذا على الأقل هو الهدف الأول الذي يجب أن يكون المتحررون والراديكاليون والاشتراكيون أيضا على استعداد لبلوغه في جميع بلدان العالم التي لا يتوفر فيها الاتفاق على الرغبة في المضي إلى أكثر من ذلك .

والحقيقة أنه من المرغوب فيه أن ينص النظام إلى أبعد من ذلك هناك مجموعتان من الحجج ضد الاكتفاء بهذا الهدف المحدد أما المجموعة الأولى فتقول أنه من المستحيل التوقف عند هذا الحد على أساس إلغاء ملكية الأرض ورأس المال يعطل النظام لبنیان الاسعار بينما تقول الثانية أننا يجب أن نغير العملية والبنيان معا نظرا لأن الانحصرافات الناجمة عن بنيان الاسعار لا تنشأ عن الاطار القانوني فقط بل عن طبيعة العملية نفسها أيضا وعلى ذلك يبدو أن الحجة الثانية تدعو إلى قيام التخطيط المركز . وقد سبق أن ذكرنا أن عدم ملائمة موارد الثروة للاحتياجات الحقيقية تنشأ عن وجود دخول غير متساوية في بنيان الاسعار . وينطبق هذا الكلام على الدخل المكتسبة والدخول غير المكتسبة على حد سواء ، فالاحتياجات الممتلئة في سكن الفنى ستظل تجذب عملية الاسعار بما لا يتناسب مع الاحتياجات التي يمثلها سكن الفقير . كما أن الفقير سيظل يبذل قدرا غير متناسب من الجهود حتى إذا ألغيت الدخل غير المكتسبة وقلت عوامل عدم المساواة في الدخل المكتسبة . ولن يظل عدم المساواة في الدخل المكتسبة قائما فحسب بل تقدم الاساليب الفنية في الانتاج وتزايد الغلة سيعملان على ايجاد الاحتكارات وظهور الدخل الاحتكاري . ولذلك سيسود مع سوء توجيه موارد الثروة الناجم عن ظروف الرأسمالية الحرة . ولذلك يبدو أنه من الجدير بنا أن نمضي إلى أبعد من مجرد إلغاء الدخل غير المكتسبة وأن نستعاض عن النظام الرأسمالي الحر بنظام التخطيط .

ويشير هذا الحديث موضوع المبادئ التي يجب أن يعمل رجال التخطيط على هداها وهذه مشكلة حقيقية . وأن كان قد أعرب عنها الاساتذة بيرسون وميزيس وهالم وهابك بطريقة عدوانية في بحث بعنوان « التخطيط الاقتصادي الجماعي » وهي مشكلة يجب أن يواجهها الاشتراكيون إذا كانوا يريدون اقناع أصحاب العقول المستنيرة بأن لديهم نظاما عاقلا حكيما . ونقطة الضعف في حجة بحث « التخطيط الاقتصادي

الجماعى « هى أنها تتضمن افتراض أن التوزيع « الاقتصاى » لموارد الثروة معناه توزيعها طبقا للطلب النقدى .

خلاصة القول أن المدافعين عن الرأسمالية المطلقة يقيمون حججهم على أسس ضعيفة لانهم أولا : يعتبرون الطلب النقدى معيارا عادلا للحاجة وثانيا : يعتقدون أن الصراع بين المنتجين الافراد الذين لا تقيدهم الدولة يؤدى الى المنافسة وتحديد سياسة للاسعار . والواقع أن الطلب النقدى - فى حالة عدم تساوى الدخول لا يمثل الاحتياجات تمثيلا صحيحا ، كما أن الرأسمالية المطلقة فى الانتاج لا تعنى التنافس فى تحديد الاسعار بل فوضى عارمة بين أشباه الاحتكاريين . وعلى ذلك فعند ما تتعرض للخطر قيمة انسانية يمكن التعرف عليها مثل السكن أو الغذاء أو التعليم أو الصحة أو التوظيف يجب علينا أن ننظم انفسنا لتحقيق هذه القيمة أى لا بد من « الخطة » إذا كنا نفضل استخدام هذا اللفظ . ويجب ألا نقنع بالفوضى السعرية .

وهذا هو السبب الرئيسى للمضى فى الطريق من مجرد توزيع الدخول من جديد الى التخطيط المركزى للانتاج والتوظيف والاستهلاك على نطاق واسع يشمل الدولة كلها . وعلى الرغم من أننا نذكر دائما أن رجال التخطيط بشر فإن التجربة التى مرت بها بريطانيا فيما بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٧ قد أثبتت أنه من الممكن تحقيق نتائج أفضل بكثير عن طريق هذا النوع من التخطيط لا تحققها الرأسمالية المطلقة الا فى مجال الانتاج فحسب بل فى مجال الاستهلاك عامة .

الفصل السادس عشر

التكاليف والأسعار في المجتمع الاشتراكي

لعل أفضل طريقة لبحث كيفية التخلص من فوضى الاسعار في المجتمع الاشتراكي هي أن نبحث حجج البروفيسور (فون ميزيس) والبروفيسور « هايك » فهي التي تمثل وجهة النظر المعارضة حيث تثبت أنه لا يمكن ادخال أية تعديلات دون زعزعة النظام بأكمله ، ويقول ميزيس أنه من الخطورة بمكان أن تلقى الدخول غير المكتسبة ويظل هيكل الاسعار دون مساس ، ويرى أنه لو ألغيت الدخول غير المكتسبة وصارت معظم الاراضى ورأس المال في يد الدولة لما كان هناك سوق للسلع الرأسمالية . ولو صح ذلك - على حد قوله - لما وجد هناك سعر للسلع الرأسمالية وما وجد منظمو المشروعات والمديرون أية وسيلة لحساب تكاليف أرضهم ورؤوس أموالهم بحيث ينتهى الامر أخيراً بانهياء نظام التكاليف والاسعار . وهذه مشكلة خطيرة حيث أن عدم وجود سعر للأرض ورأس المال سيهدم بنيان الاسعار المتوازن الذى يقوم الاقتصادى بتحليله .

ويتوقف مدى خطورة المشكلة على المبادئ التى يتم توزيع الارض والعمل بمقتضاها بين موارد الثروة الانتاجية المختلفة . ويقول ميزيس فى ختام الفصل الخامس عشر من بحث « التخطيط الاقتصادى الجماعى » انه لما كان عدم المساواة فى الدخول هو العامل الرئيسى « بغض النظر عن الاطار القانونى » الذى يشوه بنيان الاسعار ، فإن الخروج على هذا البنيان يجب أن يكون لغرض ازالة عامل عدم المساواة . والخروج على النظام الرأسمالى ضرورى عند تحديد سعر السلع الرأسمالية فى المجتمع الاشتراكي . فقد تلجأ الدولة الى الاستفادة من المنافسة فى سوق الأوراق المالية . ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك اذ سرعان ما تكتشف ان الاسعار التى تتضمنها المنافسة نظرية بحتة . ومن ثم فلا يبقى أمامها سوى قرار واحد تستطيع أن تتخذه جماعياً بصدد تحديد المقدار الذى يجب ادخاره من الدخل القومى . وبرغم وجود مدخرات خاصة فان الجزء الأكبر من المدخرات يجب أن تقوم به الدولة ومن المستحيل أن يقرر رجال التخطيط المركزى مدى استعداد كل فرد للادخار أو التريث فيه مقابل كل معدل للفائدة . فلا بد إذن من أن يتقرر جماعياً أن المدخرات الخاصة يجب أن تعزز هذا العام بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من الدخول غير المكتسبة التى تحصلها الدولة . ويبدو أن

هذا هو القرار الحكيم والعاقل، الذي يجب أن تتخذه السلطة العامة، وهو يتضمن تخمينات مستحيلة (عما إذا كان أحد الأفراد في بلدة كارليل مثلا يفضل التوت على الكريز) . ولكنه على حكم جماعي على السرعة التي يجب أن يدخر بها المجتمع أو يستثمر بها أمواله وهناك طرق كثيرة لإصدار هذا الحكم لا تقل قوة عن التعرف على مليون حكم يصدر كل منها مستقلا وغير متقيد بالآخر . فالدولة الصناعية الحديثة مثلا لن تدخر كثيرا لو لم تكن هناك استثمارات جديدة . وهي في نفس الوقت ستدخر كثيرا جدا لو أنها استثمرت أموالها بسرعة الاستثمار في روسيا أثناء فترة مشروع السنوات الخمس الأولى . ومن الممكن التوصل الى حالة متوسطة من الادخارات والعمل على تقليل الفوارق بين الدخول فلو أمكن مثلا مواجهة احتياجات العامل الماسة بإنتاج السلع التي تعيش طويلا مثل المنازل لكان من الضروري المحافظة على مستوى الاستثمار عاليا حتى اذا ما تحولت احتياجات العمال نحو السلع الاستهلاكية أمكن السماح بخفض معدلات الاستثمار ولتحقيق ذلك بنجاح لا بد من أن تلعب سياسة التوظيف والحاجة الى خفض الطلب الفعال أو رفعه دورا هاما في تحديد نطاق الاستثمار . ومن ثم يبدو أن تحديد مقدار الادخار والاستثمار على أساس هذه المبادئ العامة ميسور من الوجهة العملية .

وقد يقال انه لو كانت السلطة المركزية تحتكر المدخرات فلن تنفذ رغبات الأفراد في الادخار والانفاق بالنسبة المطلوبة إذ أن فرصة الفرد الاختيار بينها ستعتمد . وهذه العبارة غير صحيحة إلا بمعناها الأكاديمي البحت لانه لو سمح لكل شخص بالادخار من دخله المكتسب والحصول على الفائدة فورا ونقدا فسوف تتحقق رغبات كل مدخر . حقيقة أن تأثير هذا الادخار على مستوى الأسعار العام وعلى الاستثمار سيختلف فيما لو لم تكن هناك سلطة مركزية . ولكن العلاقة بين الادخار والاستثمار وحجم الانتاج والدخول معقدة بما نتوقع معه أن يترك ادخار الفرد أثرا خاصا على هذه الكميات في ظل نظام الرأسمالية المطلقة . والحقيقة أن السلطة المركزية لن تحبط رغبة الفرد في الادخار كما معدل الفائدة الذي تعرضه السلطة المركزية على المدخرين من الأفراد قد يدفعهم الى ادخار مبالغ تختلف عن المبالغ التي كان يمكن أن يدخروها لو كان معدل الفائدة غير المحددة قد استقر في مستوى آخر . ولكن معدل الفائدة يخضع للظروف الخارجة عن ارادة الفرد بحيث لا يختلف الموقف كثيرا ..

وإذا كانت السلطة المركزية حددت المبلغ الذي يمكن ادخاره فإن هذه السلطة يجب أن تحدد المشروعات العامة التي يجب أن يسمح لها

بالاستفادة من المدخرات . ولا بد من أن نفترض وجود سلطة للاستثمار القومي توجه الاستثمارات الطويلة الاجل ونظام مصرفي يخضع للرقابة وسوق للاوراق المالية يوجه الاستثمارات القصيرة الاجل وأنه لن يتمكن المنتجون بصفة عامة من الحصول على رؤوس الاموال الا من هذه المصادر، ويتوقف مدى اقراض المنتجين لبعضهم البعض أو اقامتهم سوقا غير رسمية للاوراق المالية على معدلات الفائدة النسبية من ناحية وعلى الوضع القانوني من ناحية أخرى . ونحن نفترض هنا أنه يستحسن الا يسمح بقيام أى سوق غير رسمية هامة سوى « سوق الاوراق المالية » . وأن سوق الاوراق المالية لن يعيش الا في مرحلة الانتقال وأنه حتى في هذه الحال - لن يعدو أن يكون سوقا لتبادل السندات القديمة بين الاشخاص الذين كونوا مدخراتهم من دخولهم المكتسبة . ويستحسن أن تقوم هيئة الاستثمار بالتصديق على جميع المستندات الجديدة وأن ترسم سلطة الهيئة في تحديد معدلات الفائدة ومستوى الاسعار في سوق الاوراق المالية . وبالإضافة الى ذلك يستحسن أن تحتفظ الدولة بكمية كبيرة ومتزايدة من سندات « سوق الاوراق المالية » ولقد انطبق كل ذلك على الاحوال في بريطانيا فيما بين عامي ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ .

وعند تحديد اتجاه الاستثمار توجه الهيئة المركزية نشاطها طبقا للمبادئ التالية : أن تأخذ في اعتبارها الاهداف الاجتماعية مثل تخطيط المدن وتأمين الوظائف وانهاض الريف . والحاجة الى انعاش المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة . وجميع القيم الاجتماعية الأخرى . وقد توجه البنوك والهيئة المركزية المبادئ الاقتصادية التالية : لا بد من التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الاستهلاكية وهي السلع الضرورية والكماليات والمجموعة الباقية من السلع التي لا يمكن ادراجها في إحدى المجموعتين . وتتضمن المجموعة الاولى جميع السلع والخدمات الضرورية للحياة والحرية والسعادة لاي انسان واللبن والخبز واللحوم والخضروات والفاكهة والملابس والمساكن والخدمات الصحية والاجازات ... الخ . بينما تتضمن مجموعة الكماليات جميع السلع التي لا يشتريها الشخص العادي الا بعد وفاء احتياجاته الأساسية مثل الخمور والسيارات والسيجار الى غير ذلك . أما بقية السلع فيمكن اعتبارها سلعا محايدة بين المجموعتين السابقتين . ولقد اظهرت تجربة فترة الحرب انه ليس من العسير في الدولة الديمقراطية أن توضع قوائم بالسلع الأساسية التي تحظى بالاقبال العام . وعند ما تجمع هذه القوائم تحدد البنوك وهيئة الاستثمار معدل الفائدة بحيث تستوعب مجالس المرافق العامة ومنظمو المشروعات اجمالى عرض المدخرات . وقد يتغير المعدل طبقا

بطول مدة القرض ومقدار المخاطرة لان مجلس ادارة هيئة الاستثمار والبنوك يرجح ان تكون قادرة على الحكم على مدى المخاطرة التى ينطوى عليها الذهن . ويحسن ان يعتبر المعدل المتوسط للفائدة معدلا للفائدة بالبنوك وبذلك تتغير جميع المعدلات الاخرى تبعاً له . ويجب ان يطالب كل منظم او هيئة عامة تقوم بانتاج السلع المحايدة بدفع معدل عادى سيدخل هذا المعدل ضمن التكاليف ويستحسن ان يخفض المعدل بالنسبة لمنتجى السلع الضرورية للحياة . بينما يدفع منتجوا الكماليات معدلا اعلى . ومن الممكن زيادة عرض معظم السلع الاستهلاكية مثل المنازل بهذه الطريقة . وتستطيع الهيئة المركزية ايضا ان تقدم الاموال اللازمة للبناء واصلاح منازل العمال بمعدل اقل من المعدل السائد .

ويمكن تبرير تجاوز المعدلات الجارية للفائدة ووضع معدلات خاصة لمنتجى السلع الاساسية ومنتجى الكماليات بالحاجة الى ازالة آثار عدم تساوى الدخول على بنيان الاسعار . ولو اتبعت سلطات الاستثمار هذه الخطة العامة فموف يقوم بتحديد توزيع المدخرات بقدر ما تتطلبه الحاجة الى انتاج السلع المحايدة وبالاسعار العادية . هذا كما يحسن ان تقدم المساعدة المالية لانتاج السلع الاساسية فى نفس الوقت على حساب انتاج الكماليات ، عندئذ تصبح الخطة عملية وتعمل فى الوقت نفسه على ازالة عدم المساواة لان كل منتج سوف يتحمل سعرا خاصا لرأس المال يظهر بين التكاليف التى يدفعها وهذا السعر يتفق مع الاحتياجات الحقيقية بعكس سعر الفائدة المطلق الذى يميز الرأسمالية وقد تكون معالجة موضوع الربح مماثلة لموضوع الربح والفائدة ، ومن الافضل ان تلجأ الدولة لايجاد حل لها بتحديد العرض باعتبارها المالك العام للأرض لان الأرض من المعطيات . ومن الناحية الاخرى فليس من اليسر تحديد الربح العادى الا بالنسبة لانواع معينة قليلة من الاراضى حيث ان قيمة الأرض باختلاف انواعها واختلاف مواقعها تختلف وتباين الى ما لا نهاية ، ومن المفهوم عند التحديد بمعرفة الدولة ان بعض الاراضى لن تؤجر مهما بلغ ريعها ويدخل فى نطاق هذه الاراضى الحدائق وسواحل البحار والاراضى الممتدة بطول الطرق الرئيسية . كما ان هناك اعتبارات اجتماعية خاصة بالربح يجب مراعاتها عند تأجير الأرض لاقامة منازل افراد الطبقة العاملة والمدارس والاراضى الزراعية التى تستخدم لانتاج الضروريات الاساسية بتحديد ايجار مخفض عنها . ومن ناحية اخرى فان اراضى ملاعب الجولف والفنادق المرتفعة الثمن والمصانع التى تقوم بانتاج الكماليات يمكن تحديد ايجار مرتفع عنها . ولكن كيف يمكن تمييز الاراضى التى يمكن تأجيرها بايجار مرتفع عن غيرها من الاراضى ؟ وببساطة .. وبعد فهل تظل فئات الايجار التى تحددها الدولة ثابتة ؟ ان هناك عوامل يجب مراعاتها حول تثبيت

الإيجار فان قيمة النقود بمعدل الفائدة تتغير بمضى الزمن كما ان قيمة انواع الاراضى النسبية تختلف ايضا . اما بالنسبة للاراضى التى لاتكون محلا للاعتبارات المتقدمة فيبدو ان الدولة لا بد من ان تفرض أعلى ايجار يكون لدى أى شخص الاستعداد لدفعه . ولكن فى حالة استخدام الاراضى الهامة اجتماعيا أو لانتاج ضروريات الحياة فان الدولة تحدد عنها ايجارا منخفضا ويعتبر ذلك فى حد ذاته مساعدة مالية .

ومن الممكن ان تغير الهيئة المركزية البنيان العام للإيجارات ومساحة الارض التى يتاح للمستأجرين الرئيسيين الحصول عليها بحيث يتكيف العرض مع الطلب فى مستوى الربح السائد فى كل فئة . ويساعد هذا ايضا على تحديد الطلب على الاراضى بأساليب التغير العسادية بين المستأجرين فى نفس الفئة . وفى نفس الوقت يجب تقديم المساعدات لبناء مساكن الطبقة العاملة والحدائق والملاعب . واخيرا . . فان ايجار الاراضى الاجمالى الذى يعود الى الدولة تقوم بدورها بانفاقه على الخدمات الاجتماعية .

وبهذا النوع من انواع الرقابة على الاراضى والإيجار تتاح فوائد جمة سواء من ناحية رسم سياسة تخطيطية للمدن . أو تنظيم سياسة التوظيف . أو ايجار حصيلة للدولة لاداء خدماتها لتخطيط المدن وجميع القيم المقترنة بها كما تستفيد منه ايضا سياسة التوظيف مع كفاءة المرونة فى تقدير قيم ايجار المصانع التى تملكها الدولة حسب تطور الظروف الاقتصادية .

واذا تم تحديد الإيجارات والفوائد بهذه الطريقة فسوف يجد المنتجون - سواء اكانوا افرادا أم تحت هيئات تخضع لاشراف الدولة - أن نفقات رأس المال والارض قد حددت لهم ، وبالتالي سوف يستطيعون أن يدخلوا هذه النفقات فى اعتبارهم عند تحديد مقدار الانتاج وطبيعته . وسوف تختلف فى كثير من الاحوال مفردات الربح والفائدة ، كما تكون عليه فى ظل النظام الراسمالى المطلق غير المقيد . غير أن هدف هذا التغير هو أن يجعل النظام يتمشى مع الحاجات الحقيقية . وفى نفس الوقت يمكن شراء السلع الراسمالية مثل الآلات والمصانع وبيعها بين الوحدات الانتاجية بالطرق العادية .

أما بقية نفقات عوامل الانتاج الأخرى مثل الاجور والمرتبات فهى لا تنطوى على أية صعوبة اذ يمكن تحديدها على أساس مبادئ النظام الراسمالى المطلق فى المجتمع الاشتراكى لو كانت هذه المبادئ مرغوبا فيها نظرا لقيام بعض المنافسة بين منظمى المشروعات من ناحية والعمال من ناحية أخرى . ولكن . . هل هذه الطريقة هى المثلى ؟ والا فكيف السبيل لتحديد الاجور ؟ اننا اما ان نرفع دخول العمال والموظفين برفع أجورهم ومرتباتهم النقدية أو بترك الاجور والمرتبات النقدية ثابتة

وتقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدات المالية لدوى الدخل المنخفضة. والواقع أن تأثير هاتين السياستين في رفع الدخل الحقيقية للعمال متشابهة ولكن سياسة محاولة رفع معدلات الاجور باتخاذ اجراءات شبه قسرية فيتمخض عن شر آخر وهو أنها تغير نسب التكاليف الى بعضها البعض أي أنها تقضى على دخل منظم المشروع المكتسب .

فاذا اتبعنا مثل هذه السياسة في مرحلة الانتقال التي يكون فيها جزء من النظام الاقتصادي ملكا للشعب - فإن دخول منظمى المشروعات تميل الى الانخفاض في القطاع غير الاشتراكي من الصناعات أي بعبارة أخرى يرتفع اجمالي الاجور ويرتفع اجمالي التكاليف اللازمة لتحقيق التوظيف الكامل .

وحيث أن السياستين تحققان هدف زيادة دخل العمال وحيث أن سياسة رفع الاجور بطريقة تبالغ فيها قد تؤدي الى ظهور آثار سيئة بما في ذلك البطالة التي قد تؤدي الى خفض اجمالي الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه العمال) . فمن الافضل أن تتبع سياسة تعزيز الاجور دون رفعها في مرحلة الانتقال ..

ويجب أن نتذكر أولا أن عنصر الربح الذي يوزع على شكل حصص دون أن يدخل في حساب الدخل المكتسب لرجال الأعمال سيتحول تدريجيا الى الدولة عن طريق إلغاء الوراثة . وثانيا : أن ضغط نقابات العمال المستمر سيعمل على رفع الاجور عن طريق اساليب المساومة الجماعية العادية . وثالثا : أن خفض الاجور غير المكتسبة الذي تقيمه المساومة الفردية الى اعطاء صورة حقيقية للقدرات والحاجات ..

ولا بد من أن يتجه العمال في ظل النظام الموجه جزئيا الى الصناعات التي تنتج السلع الضرورية . وابتعدوا عن تلك الصناعات التي تنتج السلع الأقل احتياجا في المجتمع . وحيث أن أي نوع من أنواع الضغط التي تمنع الفرد من اختيار العمل الذي يريده في زمن السلم يعتبر انتهاكا للحرية الانسانية لا يتماشى مع المبادئ الاساسية التي تقوم عليها الديمقراطية والاشتراكية فلا بد من أن يجتذب العامل الى بعض الصناعات بتغيير نسبي في معدلات الاجور والدخول . وليس معنى هذا أن الحكومة تضطر الى وقف نظام المفاوضة الجماعية ولكن يجب أن توضع رغبتها في أن تزيد أرباح الصناعات الاساسية التي تحتاج الى ايدي العاملة على أرباح الصناعات الأخرى . ويجب أن تكون الدولة على استعداد لتحديد الصناعات التي تعتقد أنه يجب رفع الاجور فيها بما يحقق المصلحة الوطنية . وهذا هو الحل البسيط لمشكلة « سياسة الاجور » التي كثيرا ما تتردد في ظل الحكم الاشتراكي . ولقد نجحت سياسة المفاوضة الجماعية بفضل هذا التوجيه أثناء الحرب الأخيرة ويحتمل أن يستمر نجاحها في زمن السلم لنفس هذه الاسباب .

مع الباعة في كل مكان

من الشرق والغرب

تقدم

اللازكي القبيح

تأليف

وليام ج. ليمون

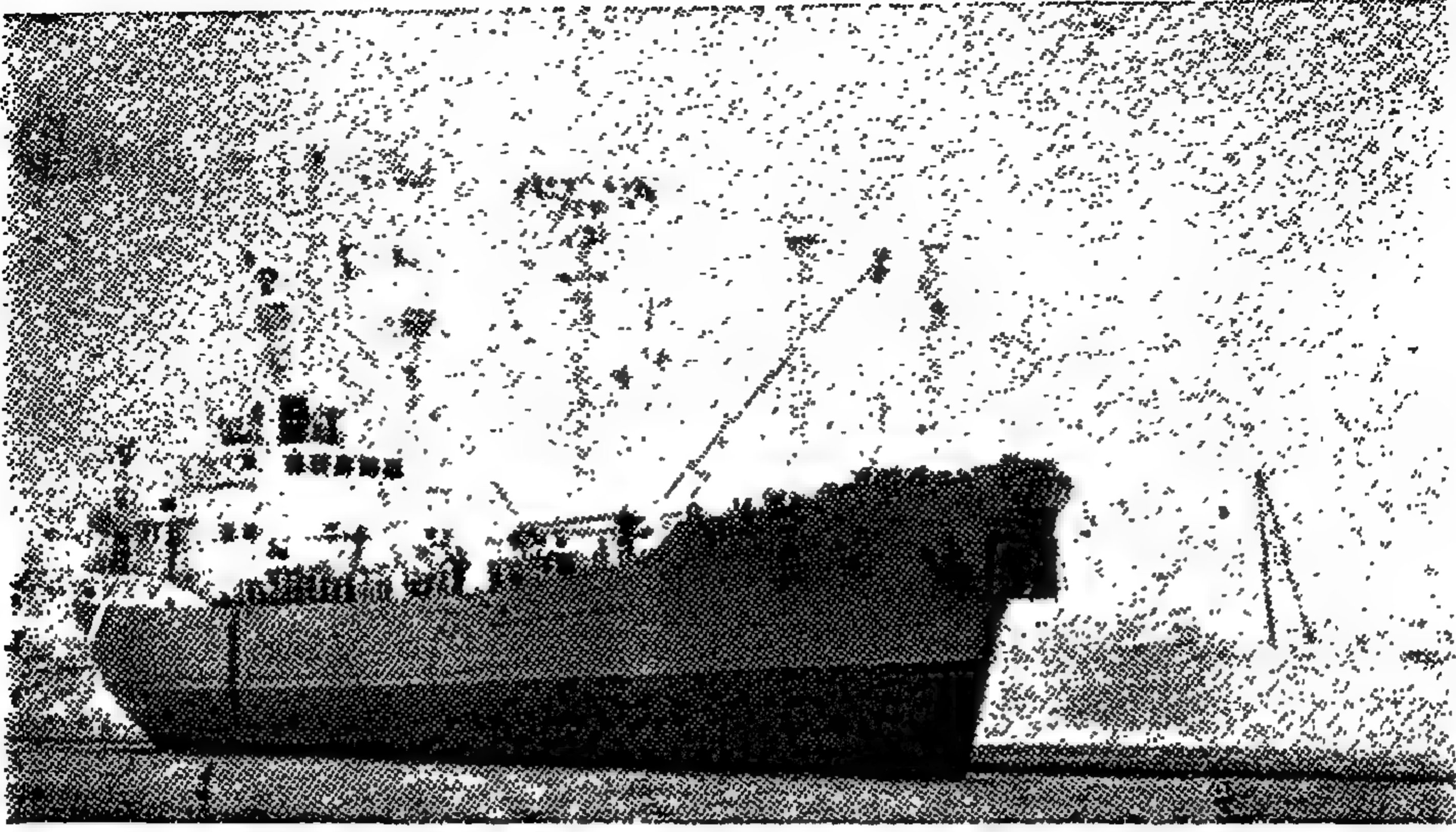
و

يوجين - برودك

تمهيد ميشيل وتكلا

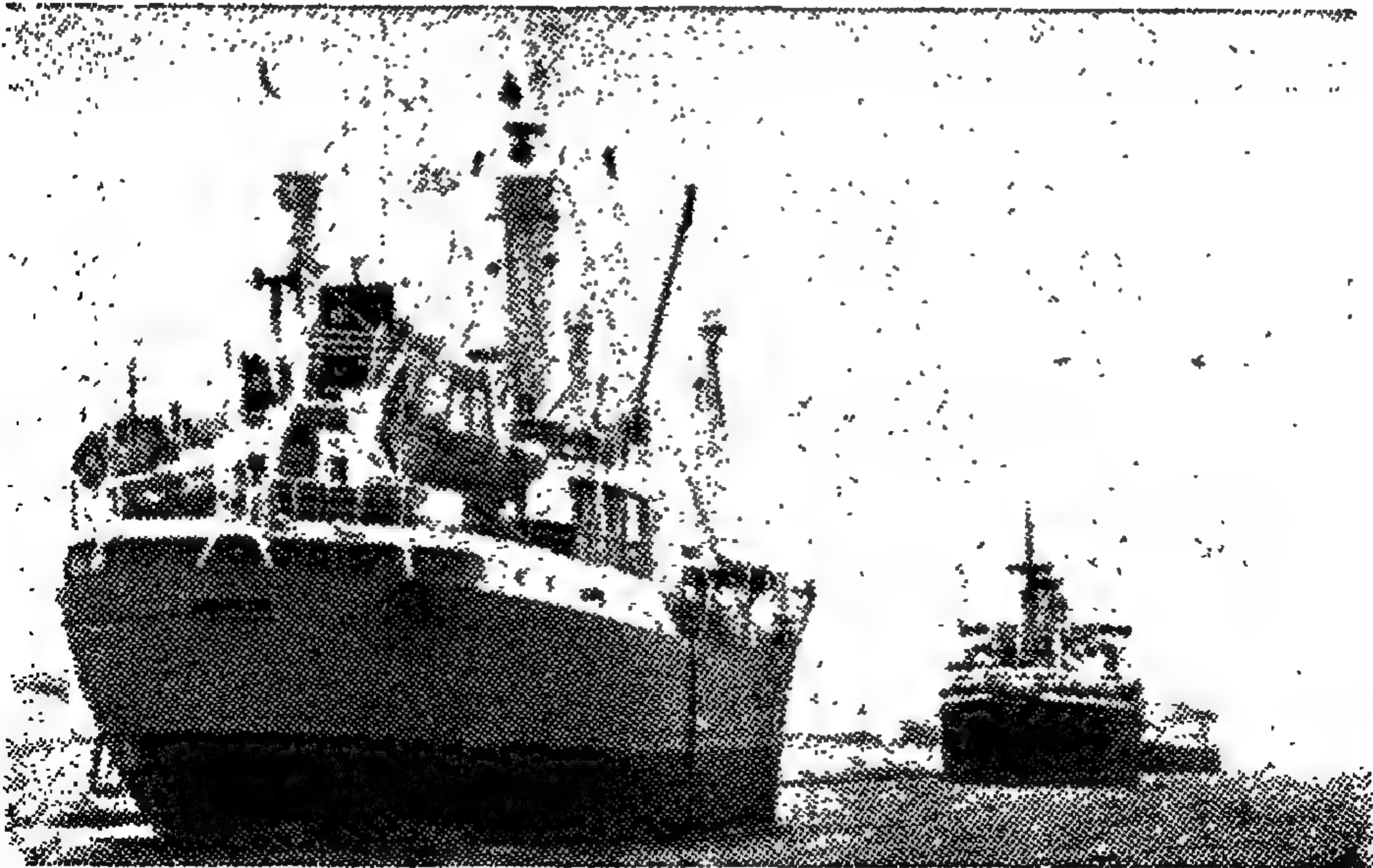
تقديم محمد عطا

مراجعة دكتور ابراهيم محمد



هيئة قناة السويس

انباء الفتنة





١٠ مارس

عبرت القناة اليوم من الشمال الى الجنوب السفينة « قناة السويس »
التي قامت بينائها ترسانة الهيئة ..

هذا وقد قطعت السفينة ٢٥٠٠٠ كيلو متر طافت خلالها بموانئ لبنان
واليونان والاتحاد السوفيتي وموانئ البحر الادرياتيكي ..

وفي أثناء عبورها تبودلت برقيات التهنئة بين المهندس محمود يونس
رئيس الهيئة ، وبين قبطان السفينة ..

١٢ مارس

زار القناة وفد من خريجي كلية المقاصد الاسلامية ببيروت يبلغ عددهم حوالي
٨٠ شخصا .. واثر وصول الوفد الى الاسماعيلية توجهوا الى نادي الشراع
حيث شاهدوا تحركات السفن عبر القناة من بحيرة التمساح ، ثم توجهوا
الى مركز الأبحاث لمشاهدة بعض التجارب العلمية بالمركز .. وعند الظهر
اتخذوا طريقهم الى بورسعيد لزيارة الترسانة البحرية والحوض العائم
« عيد النصر » ..



١٥٧ - شارع عبید - روض الفرج
تلیفون : ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥

مجموعة اخترنا لك

تصدر

أسبوعية باللغات العالمية

يشارك في تحريرها وإعدادها

لجنة "اخترنا لك"

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون : ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥

